



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية / الدراسات العليا

أمر الإنفاق الحكومي في الائتمان المصرفي في ضوء تغير الربح النفطي في
الاقتصاد العراقي

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

للطالبة

مروه جبار عمران

باشرافة

أ. م. د

ايهاب عبد السلام محمود

2023 هـ

أ. د

خالد حسين علي

1445 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ
يَعْلَمُهَا وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿270﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة / آية 270

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

لِلرَسُولِ مُحَمَّدٍ الْمَصْطَفَى (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)

وَوَصِيهِ عَلِيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَام)

وَإِلَى أئِمَّةِ الْهُدَى وَالْإِعْتِدَالِ (عَلَيْهِمُ السَّلَام)

إِلَى الْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ

إِلَى الْمُحْسِنِينَ دَائِمًا

إِلَى الَّذِينَ لَا يَحْمِلُونَ فِي قُلُوبِهِمُ إِلَّا الْحَبَّ

إِلَى الَّذِينَ يَشْعُرُونَ بِالْأَمِّ النَّاسِ وَأَمَالِهِمْ

إِلَى كُلِّ مَنْ أَلْهَمَنِي الصَّبْرَ وَالْعَزِيمَةَ وَالثَّبَاتَ فِي دُرُوبِ الْحَيَاةِ

إِلَى أَمَلِ الْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِي سَيَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ الْفَ بَابَ مِنَ الْعِلْمِ

بَقِيَّةَ اللهِ (عَجَّلَ اللهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ)

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا نعمة العلم والمعرفة

أقدم شكري وامتناني إلى السيدين المشرفين (أ.د.خالد حسين المرزوك) و(أ.م.د. ايهاب عبد السلام) لقبولهما الاشراف على رسالتي ومتابعة كتابتها وتقويمها، وأسأل الله لهما المزيد من التوفيق والعمر المديد.

وأقدم بفائق الشكر والاحترام إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بمناقشة رسالتي ولما سيبدونه من ملاحظات قيمة وتعزيز الرصانة العلمية لها.

وأقدم شكري واحترامي إلى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد (ا. د. زينب عبد الرزاق الهنداوي) والسيد معاون العميد للشؤون العلمية (أ.د.بشار عباس الحميري) والسيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية (أ.م.د. أسعد منشد)

شكر واحترام إلى أساتذتي المحترمين في الدراسات العليا (أ.د.حسين ديكان، أ.د. جواد البكري، أ.د. محمد الطائي، أ.د. مهدي عطية، أ.د. أحمد خليل الحسيني، أ.د. عبد الخالق دبي الجبوري، أ.م.د. حيدر علي الدليمي أ.م.د. نصر حمود مزنان، أ.م.د.محمد سعد، أ.م.د. مهدي خليل شديد، أ.م. كريم العزاوي) ذلك لجهودهم المباركة في دعم طلبة الدراسات العليا.

كما واقدم شكري واحترامي إلى أساتذتي المحترمين في الدراسة الاولية كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة / اقسام بابل

أقدم شكر وتقدير إلى موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد لتوفير المصادر العلمية التي أغنت الرسالة.

ومن الله التوفيق

قائمة المحتويات

الصفحة	المواضيع
أ	الآية الكريمة
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ث - ج	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
خ	قائمة الأشكال البيانية
خ	قائمة المخططات
د	قائمة الملاحق
ذ - ر	المستخلص
1	المقدمة
3 - 2	منهجية البحث
6 - 4	الدراسات السابقة
8	الفصل الأول : الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي - اطار نظري
9	المبحث الأول : الاطار النظري للانفاق الحكومي
13 - 9	المطلب الأول : مفهوم الانفاق الحكومي
16 - 14	المطلب الثاني : أقسام الانفاق الحكومي
20 - 17	المطلب الثالث : أسباب زيادة الانفاق الحكومي
23 - 20	المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية لزيادة الانفاق الحكومي
26 - 23	المطلب الخامس : المؤشرات الكمية للانفاق الحكومي
27	المبحث الثاني : الاطار النظري للائتمان المصرفي
29 - 27	المطلب الأول : مفهوم المصارف التجارية
33 - 30	المطلب الثاني : مفهوم الائتمان المصرفي
37 - 34	المطلب الثالث : تصنيف الائتمان المصرفي
38	المبحث الثالث : العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الريع النفطي وفق منطق النظرية الاقتصادية
44 - 38	المطلب الأول : مفهوم الريع النفطي والاقتصاد الريعي
47 - 45	المطلب الثاني : العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي
49	الفصل الثاني : تطور الريع النفطي والائتمان المصرفي والانفاق الحكومي في العراق
50	المبحث الأول : واقع وتطور الانفاق الحكومي في العراق
52 - 50	المطلب الأول : واقع الانفاق الحكومي في العراق
62 - 53	المطلب الثاني : تطور مؤشرات الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 - 2021)
63	المبحث الثاني : تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 - 2021)
65 - 63	المطلب الأول : واقع الجهاز المصرفي العراقي (الأهداف والوظائف)
74 - 65	المطلب الثاني : تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 - 2021)
75	المبحث الثالث : تطور مؤشرات الريع النفطي في العراق للمدة (2004 - 2021)

75	أولاً : أهمية النفط في الاقتصاد العراقي
89 – 76	ثانياً : تطور مؤشرات الربيع النفطي في العراق للمدة (2004 – 2021)
90	المبحث الرابع : تطور العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والربيع في العراق للمدة (2004 – 2021)
92 – 90	أولاً : الآثار الايجابية للربيع النفطي وتأثيرها على الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في العراق
94 – 92	ثانياً : الآثار السلبية للربيع النفطي وتأثيرها على الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في العراق
95	ثالثاً : الآثار المترتبة على هيمنة القطاع النفطي للاقتصاد العراقي
97	الفصل الثالث : قياس وتحليل أثر الانفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربيع النفطي
108 – 98	المبحث الأول : الاطار النظري للأنموذج القياسي
112 – 109	المبحث الثاني : توصيف وصياغة الأنموذج القياسي
113	المبحث الثالث : التحليل القياسي لدراسة أثر الانفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربيع النفطي
117 – 113	المطلب الأول : اختبار التوزيع الطبيعي والاستقرارية لمتغيرات الأنموذج القياسي
124 – 118	المطلب الثاني : الاختبارات التشخيصية للنماذج القياسية
134 – 124	المطلب الثالث : تحليل المسار للأنموذج القياسي
137 – 136	الاستنتاجات والتوصيات
145 – 139	المصادر
166 – 147	الملاحق

قائمة الجدول

الصفحة	الجدول	التسلسل
54	تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)	1.
59	تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004 – 2021)	2.
61	نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراقي للمدة (2004 – 2021)	3.
66	تطور مكونات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021).	4.
70	تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع في العراق للمدة (2004 - 2021)	5.
73	تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 – 2021).	6.
77	تطور أسعار النفط الخام في العراق للمدة (2004 – 2021)	7.
81	نسبة مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 – 2021)	8.
84	تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021)	9.
87	تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021)	10.
91	تطور العلاقة بين الانفاق الحكومي والايادات النفطية والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021)	11.
109	متغيرات الأنموذج القياسي.	12.
113	نتائج إختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الانموذج.	13.
125	المؤشرات والتقديرات للأنموذج القياسي الاول / بعد اخذ اللوغاريتم	14.
126	جدول تحليل التباين للأنموذج القياسي الاول / بعد اخذ اللوغاريتم	15.
128	المؤشرات والتقديرات للأنموذج القياسي الثاني / بعد اخذ اللوغاريتم	16.
128	جدول تحليل التباين للأنموذج القياسي الثاني / بعد اخذ اللوغاريتم	17.
130	المؤشرات والتقديرات للأنموذج القياسي الثالث / بعد اخذ اللوغاريتم	18.
131	تحليل التباين للأنموذج القياسي الثالث / بعد اخذ اللوغاريتم	19.
133	المؤشرات والتقديرات للأنموذج القياسي الرابع / بعد اخذ اللوغاريتم	20.
133	تحليل التباين للأنموذج القياسي الرابع / بعد اخذ اللوغاريتم	21.

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	الأشكال البيانية	التسلسل
57	تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)	.1
60	تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004 – 2021)	.2
62	تطور نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004 – 2021)	.3
69	تطور مكونات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021)	.4
71	تطور مكونات الائتمان النقدي إلى الودائع للمدة (2004 - 2021)	.5
74	تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 – 2021)	.6
80	تطور أسعار النفط الخام في العراق للمدة (2004 – 2021)	.7
83	تطور الناتج النفطي في العراق للمدة (2004 – 2021)	.8
86	تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021)	.9
89	تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021)	.10
94	تطور العلاقة بين الانفاق الحكومي والإيرادات النفطية والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021)	.11
115	الرسم البياني لمتغير الإيرادات النفطية	.12
116	الرسم البياني لمتغير الانفاق الحكومي	.13
117	الرسم البياني لمتغير الائتمان المصرفي	.14
118	استقرارية الانموذج القياسي الأول	.15
120	استقرارية الانموذج القياسي الثاني	.16
121	استقرارية الانموذج القياسي الثالث	.17
123	استقرارية الانموذج القياسي الرابع	.18
126	تحليل المسار للانموذج القياسي الأول	.19
129	تحليل المسار للانموذج القياسي الثاني	.20
131	تحليل المسار للانموذج القياسي الثالث	.21
134	تحليل المسار للانموذج القياسي الرابع	.22

قائمة المخططات

الصفحة	المخطط	تسلسل
47	أثر الربيع النفطي على كل من الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي	1.
65	مخطط هيكل الجهاز المصرفي العراقي	2.
108	انموذج تحليل المسار	3.
110	متغيرات الأنموذج	4.

قائمة الملاحق

الصفحة	الملاحق
147	جدول (A-1) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الإيرادات النفطية
147	جدول (A-2) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الانفاق الحكومي
148	جدول (A-3) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الائتمان المصرفي
149	جدول (A-4) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى I(0)
150	جدول (A-5) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الأول I(1)
151	جدول (A-6) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الثاني I(2)
152	جدول (B-1) اختبار عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي الأول
153	جدول (B-2) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج القياسي الأول
154	جدول (B-3) اختبار التكامل المشترك للأنموذج القياسي الأول
155	جدول (B-4) اختبار عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي الثاني
156	جدول (B-5) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج القياسي الثاني
157	جدول (B-6) اختبار التكامل المشترك للأنموذج القياسي الثاني
158	جدول (B-7) اختبار عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي الثالث
159	جدول (B-8) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج القياسي الثالث
160	جدول (B-9) اختبار التكامل المشترك للأنموذج القياسي الثالث
161	جدول (B-10) اختبار عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي الرابع
162	جدول (B-11) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج القياسي الرابع
163	جدول (B-12) اختبار التكامل المشترك للأنموذج القياسي الرابع
164	جدول (C-1) المؤشرات والتقديرية للأنموذج القياسي الأول
164	جدول (C-2) تحليل التباين للأنموذج القياسي الأول
165	جدول (C-3) المؤشرات والتقديرية للأنموذج القياسي الثاني
165	جدول (C-4) تحليل التباين للأنموذج القياسي الثاني
165	جدول (C-5) المؤشرات والتقديرية للأنموذج القياسي الثالث
166	جدول (C-6) تحليل التباين للأنموذج القياسي الثالث
166	جدول (C-7) المؤشرات والتقديرية للأنموذج القياسي الرابع
166	جدول (C-8) تحليل التباين للأنموذج القياسي الرابع

المستخلص

تأتي أهمية البحث عبر أهمية الانفاق الحكومي ودوره في تنشيط حركة الاقتصاد كونه أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية، ويساهم في تحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الطاقة الانتاجية وتقليل معدلات البطالة وزيادة مستوى الدخل والانتاج. و إن الانفاق الحكومي يعد ذا أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك عبر تأثيره على نشاط الجهاز المصرفي في توفير الائتمان اللازم لتمويل أنشطة التنمية الاقتصادية في البلد.

وتمثلت مشكلة البحث بضعف أداء السياسة المالية الانفاقية في معالجة التقلبات الاقتصادية والمالية وانعكاس ذلك سلباً على النشاط المصرفي لتوفير الائتمان اللازم لتمويل أنشطة الاقتصاد التنموية وتمويل رواتب الموظفين وأجور العمال في أجهزة الدولة وذلك ناجم عن عدم إيجاد مصادر بديلة للدخل والنتائج المحلي الاجمالي واعتمادها الكلي على قطاع النفط الخام الذي يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعاره العالمية، ولهذا فإن الهدف الأساسي للبحث هو تحليل واقع الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي وتحليل الانفاق الحكومي وأثره في الائتمان المصرفي عبر الربع النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021).

وقد تم وضع فرضية مفادها أن هنالك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء علاقة طردية أخرى بينهما من جهة وبين الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

وقد تم اعتماد أربعة نماذج لدراسة أثر المتغير المستقل المتمثل بالإيرادات النفطية وتأثيره على المتغير التابع (الائتمان المصرفي) عندما يكون الانفاق الحكومي متغيراً وسيطاً، ومن نتائج اختبارات (F , t) التي

تم اعتمادها، يتضح أن متغير الانفاق الحكومي له تأثير معنوي على متغير الائتمان المصرفي والعلاقة طردية بينهم، وإن متغير الإيرادات النفطية له تأثير معنوي أيضاً على متغير الائتمان المصرفي ولكن العلاقة عكسية، ويعود السبب إلى أن الانفاق الحكومي غالباً يوجه نحو الانفاق الاستهلاكي وليس الاستثماري الأمر الذي يجعل العلاقة الحقيقية بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي علاقة عكسية، أي إن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى عدم إقبال القطاع الحكومي على الاقتراض من المصارف والاكتفاء بالإيرادات النفطية لأن الطابع العراق هو طابع استهلاكي كون الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الانفاق الحكومي، وفي حال تراجعها سيؤدي إلى توجه الدولة إلى الاقتراض من المصارف كمصدر بديل لتمويل انفاقها الجاري (رواتب الموظفين، نفقات شبكة الحماية الاجتماعية، دفع التعويضات..... إلخ) الذي يشكل أكثر من (80 %) من مجموع الانفاق الحكومي.

المقدمة

يعد الانفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية للدولة، ويتضمن مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الحكومة لتمويل انشطتها الاقتصادية لغرض تحقيق المنفعة العامة، ويشمل نوعين من الانفاق هما الانفاق الاستهلاكي وهو ما تنفقه الحكومة على الرواتب والأجور التي تدفعها إلى الموظفين والعاملين في أجهزتها العامة، نفقات الصيانة ونفقات فوائد أقساط الدين العام وغيرها، أما النوع الثاني فهو الانفاق الاستثماري ويشمل المبالغ المالية التي تنفقها الحكومة لزيادة الطاقة الانتاجية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ويشمل (نفقات التربية والتعليم، نفقات القطاع الزراعي والغابات، نفقات القطاع الصناعي، قطاع النقل والمواصلات) وغيرها. ويعتمد الانفاق الحكومي في العراق على الإيرادات النفطية، إذ كلما زادت الإيرادات النفطية - سواء بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية أو بسبب زيادة كمية الصادرات النفطية أو كلاهما فإن هذا يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي. وذلك لأن الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد كلياً على قطاع النفط الخام، إذ تشكل الإيرادات النفطية نسبة (95%) من مجموع الإيرادات العامة للموازنة العامة، كما ان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على قطاع النفط بنسبة (60%). ففي الوقت الذي تتراجع فيه أسعار النفط الخام في السوق العالمية، سيؤدي إلى انخفاض عائدات تصدير النفط الخام وبالتالي تنعكس على الإيرادات العامة والذي بدوره يؤثر سلباً على انخفاض الانفاق الحكومي، وفي هذه الحالة ستلجأ الحكومة إلى مصادر أخرى كالاقتراض من المصارف التجارية أو مؤسسات الاقراض الأخرى لتمويل الموازنة العامة. الامر الذي سينعكس سلباً على نشاط القطاع المصرفي في توفير الائتمان المصرفي لتمويل كل من الاستهلاك والاستثمار المحليين في الاقتصاد العراقي.

1. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الانفاق الحكومي ودوره في تنشيط حركة الاقتصاد بوصفه أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية، وتمكين الحكومة من تحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الطاقة الانتاجية وتقليل معدلات البطالة وزيادة مستوى الدخل والإنتاج. وأن الانفاق الحكومي يعد ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك عبر تأثيره على نشاط الجهاز المصرفي في توفير الائتمان اللازم لتمويل أنشطة التنمية الاقتصادية في البلد.

2. مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث بضعف أداء السياسة المالية الانفاقية في معالجة التقلبات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي وانعكاس ذلك سلبا على النشاط المصرفي لتوفير الائتمان اللازم لتمويل أنشطة الاقتصاد التنموية وتمويل رواتب الموظفين وأجور العمال في أجهزة الدولة وذلك ناجم عن عدم ايجاد مصادر بديلة للدخل والنتاج المحلي الاجمالي واعتمادها الكلي على قطاع النفط الخام الذي يتأثر بشكل مباشر بتقلبات اسعاره العالمية، وفي حال حدوث تقلبات في الإيرادات النفطية سيؤدي لجوء الحكومة إلى الاقتراض المصرفي لتمويل نفقاتها العامة لعدم وجود مصادر بديلة.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية :

- أ. تحليل واقع الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي.
- ب. تحليل واقع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي.
- ت. تحليل الانفاق الحكومي وأثره في الائتمان المصرفي في ضوء الربيع النفطي في الاقتصاد العراقي.

4. فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي، الأمر الذي يؤدي الى نشوء علاقة طردية أخرى بينهما من جهة وبين الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

5. منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي القائم على توظيف النظرية الاقتصادية لمعرفة العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والربيع النفطي، والأسلوب الكمي باستخدام أدوات التحليل القياسي لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والمتغير الوسيط.

6. حدود البحث:

- أ. الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي.
- ب. الحدود الزمانية : تمثلت في المدة (2004 – 2021 م).

7. هيكلية البحث :

من أجل قبول أو رفض فرضية البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول رئيسية، تناول الفصل الأول منها الإطار النظري لكل من الانفاق الحكومي، الائتمان المصرفي، والريع النفطي وشمل ثلاثة مباحث : المبحث الأول تناول الإطار النظري للانفاق الحكومي، المبحث الثاني تطرق إلى الإطار النظري للائتمان المصرفي والمبحث الثالث فتناول طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي عبر تغيرات الريع النفطي وفق منطق النظرية الاقتصادية، فيما تناول الفصل الثاني واقع الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي وكذلك طبيعة وتطور العائدات النفطية من مدة البحث، فالمبحث الأول تناول واقع الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي، المبحث الثاني واقع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، المبحث الثالث تطور مؤشرات الريع النفطي، والمبحث الرابع تطور الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي في الاقتصاد العراقي، أما الفصل الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي للبحث والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الاول تناول الإطار النظري للنموذج القياسي، في هذا المبحث يتم التطرق إلى الدراسة النظرية لأهم الاختبارات والمؤشرات الاحصائية التي تم تطبيقها في المبحث الثالث من هذا الفصل. أما المبحث الثاني فتطرق إلى توصيف وصياغة النموذج القياسي، عبره يتم تعريف متغيرات الدراسة ووصف النموذج الرياضي الملائم لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات. والمبحث الثالث كان تحليل أثر الانفاق الحكومي على الائتمان المصرفي عبر تغيرات الريع النفطي.

ثم يختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

8. دراسات سابقة :-

أ. الدراسات العربية

1. دراسة (ناصر المطيري، 2017) :

العنوان	تأثير تغير اسعار النفط على الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في الاقتصاد الكويتي للمدة (2000 – 2015)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الجامعة	الجامعة الكويتية
سنة المناقشة	2017
الهدف	تحليل تأثير تغير اسعار النفط على الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في الاقتصاد الكويتي
النتائج	إنّ الائتمان المصرفي ساهم بالحد من بعض الآثار الاقتصادية المتعلقة بقطاعي الماء والكهرباء وخدمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فيما لم يؤثر الائتمان ايجابياً خلال سنوات

الأزمة على قطاعي البناء والتشييد والزراعة والغابات.

2. دراسة (عبدالله العتيبي، 2017):

العنوان	تأثير تقلب اسعار النفط على الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في الاقتصاد السعودي للمدة (2000 – 2015)
نوع الدراسة	بحث منشور
اسم المجلة	المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد 2، المجلد 47
سنة النشر	2017
الهدف	تحليل تأثير تقلب اسعار النفط على الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في الاقتصاد السعودي، تم جمع البيانات من الفترة (2000-2015) واستخدمت تقنيات الاحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات
النتائج	ان تقلب اسعار النفط له تأثير سلبي على الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي وان هذا التأثير يتزايد مع زيادة حدة تقلب اسعار النفط

3. دراسة (نايف الشمري، 2019) :

العنوان	أثر الانفاق الحكومي في ربحية المصارف التجارية في المصارف الكويتية.
نوع الدراسة	دراسة حالة.
المجلة	اتحاد المصارف العربية
سنة النشر	2019
الهدف	تحليل تأثير التدخل الحكومي في أداء الصناعة المصرفية، والعلاقة بين التدخل الحكومي في الاقتصاد وربحية المصارف باستخدام تحليل محددات أدائها في الكويت.
النتائج	أن القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من أن قطاع النفط لا يزال مهماً على الناتج المحلي الاجمالي، إذ بلغ متوسط مساهمته نحو (56% - 60%) في السنوات الثمانية الماضية، فإن القطاع المالي بما في ذلك القطاع المصرفي هو المصدر الثاني غير النفطي للناتج المحلي الاجمالي، بمتوسط (15%) من اجمالي الناتج المحلي، إذ تعزز المصارف التجارية التوسعات الاقتصادية عبر توجيه الأموال إلى مختلف المؤسسات الخاصة في الاقتصاد.

4. دراسة (هيثم عبد الخالق اسماعيل ورأفت نبيل اسماعيل، 2019):

العنوان	واقع الائتمان النقدي المصرفي في ظل أزمة الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2014 – 2017)
نوع الدراسة	بحث منشور
اسم المجلة	مجلة دنائير
سنة النشر	2019
الهدف	رصد تطور كل من الائتمان النقدي المصرفي والانفاق الحكومي خلال الحدود الزمانية للبحث.
النتائج	ضعف دور الائتمان المصرفي في دعم الحكومة والقطاع الخاص مقارنةً بدول أخرى نفطية بحسب احصائيات البنك الدولي.

5. دراسة (وحيد جبر خلف وعلى فريد عبدالكريم، 2021):

العنوان	تقلبات الإيرادات الحكومية وتأثيرها على القطاع المصرفي العراقي.
نوع الدراسة	بحث منشور
المجلة	المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
سنة النشر	2021
الهدف	دراسة وتحليل مدى تأثير التقلبات في الإيرادات الحكومية على القطاع المصرفي العراقي وخصوصاً على إجمالي الودائع والائتمان المصرفي.
النتائج	يتميز الاقتصاد العراقي بالريعية وذلك بسبب تبعيته للقطاع النفطي الذي يعد مصدراً رئيساً لتمويل الإيرادات العامة من الموازنة العامة للدولة في ظل تراجع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذه التبعية فرضت على الاقتصاد سمةً عدم الاستقرار والتذبذب تجاه الصدمات والتقلبات التي شهدتها الإيرادات النفطية المرتبطة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، لذلك أصبح القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي المصدر الاساس للإيرادات الحكومية وبالتالي تأثيره على جميع القطاعات الاقتصادية، من ثم القطاع المصرفي عبر جذب وضخ الاموال وبالتالي فإن تقلبات الإيرادات الحكومية انعكست سلباً أو ايجاباً على الودائع والائتمان في القطاع المصرفي العراقي.

ب. الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Amna Marisa and Others ، 2019) :

العنوان	Important of the Government Expenditure and Bank Lending in Promoting Regional Economic growth . مدى أهمية العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي.
---------	---

نوع الدراسة	بحث منشور
موقع النشر	SYAIH KUALA UNIVERSITY
سنة النشر	2019
الدولة	اندونيسيا
الهدف	استكشاف آثار التغيرات الحاصلة في الانفاق الحكومي والاقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في اندونيسيا للمدة (2006 - 2016)، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.
النتائج	- ساهم الاقراض (الائتمان المصرفي) والانفاق الحكومي بشكل ايجابي في زيادة معدل النمو الاقتصادي في اندونيسيا. - أن النمو السكاني له تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي في إقليم تشيه في اندونيسيا.

2. دراسة (Augustine and others, 2020) :

العنوان	The role of bank credits on poverty reduction in Nigeria دور الائتمان المصرفي بالحد من الفقر في نيجيريا
نوع الدراسة	بحث منشور
موقع النشر	Zibeline : مجلة زيبيلين الدولية
الدولة	نيجيريا
سنة النشر	2020
الهدف	تحليل دور الائتمان المصرفي في الحد من الفقر في نيجيريا
النتائج	1. هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين القرض الزراعي والفقر الناجم عن الفقر 2. تشير نتائج (OLS) إلى وجود تأثير ايجابي كبير للائتمان المصرفي بالحد من الفقر وهناك تأثير سلبي كبير للقرض الزراعي على مستوى الفقر فب نيجيريا

الاستفادة من الدراسات السابقة :

1. الدراسات السابقة كانت الأساس النظري الذي تم الاعتماد عليه في اعداد هذا البحث، وما تضمنته من مصادر عربية وأجنبية دعمت الجانب النظري للدراسة لما تضمنته من جهود معرفية وفكرية ذات صلة بمتغيرات البحث
2. الدراسات السابقة كانت بمثابة خارطة طريق للباحثة في إعداد هيكليّة البحث.
3. الاستفادة من الدراسات السابقة في تطبيق الاقتصاد القياسي على متغيرات البحث وتفسير النتائج.
4. التعرف على المشكلات التي أثارها تلك البحوث والدراسات وأهم الاستنتاجات والتوصيات ليكون البحث مكملاً للدراسات السابقة.

المفصل الأول

الإنفاق الحكومي والائتمان

المصرفي والربيع النفطي

إطار نظري

المبحث الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي

المبحث الثاني : الإطار النظري للائتمان المصرفي

المبحث الثالث : العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان

المصرفي والربيع النفطي وفق منطق النظرية الاقتصادية

الفصل الأول

الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

تمهيد :

يعد الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية وتستخدمه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ففي أوقات الركود والانكماش تقوم الدولة بزيادة انفاقها لغرض دعم الأنشطة الاقتصادية وخاصةً في أوقات الفائض المالي في الموازنة العامة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية في البلدان المعتمدة على قطاع النفط كمصدر رئيس لتمويل الإنفاق الحكومي والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتنمية والاقتصادية، مما تؤدي إلى عدم اللجوء إلى الاقتراض من المصارف التجارية، أما في أوقات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار فتقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق الحكومي من أجل السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي حال تراجع الإيرادات النفطية سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة وحدوث العجز في الموازنة العامة، مما يؤدي إلى توجه الدولة إلى الاقتراض المصرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة.

المبحث الأول

الإطار النظري للإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي أحد الأدوات المهمة للسياسة المالية لأي بلد، كما يعد أحد المؤشرات الأساسية لتقييم الواقع الاقتصادي للبلد. تم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة مطالب، المطلب الأول يتضمن التطرق إلى مفهوم الإنفاق الحكومي. وسيتم استعراض أقسام الإنفاق الحكومي ضمن المطلب الثاني. وفي المطلب الثالث سيتم التعرف على أهم أسباب زيادة الإنفاق الحكومي. أما المطلب الرابع فسيتضمن توضيح للإثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي. وسيتم ذكر أهم المؤشرات الكمية للإنفاق الحكومي في المطلب الخامس.

المطلب الأول / مفهوم الإنفاق الحكومي

أولاً / تعريف الإنفاق الحكومي

يمثل الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية من أجل تحقيقها أهدافها، وحسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة وتطور الاقتصاد وظروفه، وموارده، واحتياجاته.

ويعرف الإنفاق الحكومي بأنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تقوده هذه الدولة⁽¹⁾.

كما يعرف بأنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق النفع العام⁽²⁾.

ويعرف أيضاً بأنه المصروفات أو المبالغ أو الاموال التي تتحملها الحكومة المركزية والحكومات المحلية لإشباع حاجات عامة اجتماعية⁽³⁾.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص173.

(2) عزت فتاوي، أساسيات المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص44.

(3) R.Cauvery and other، Public finance and policy fiscal ، S.Chand company LTD، 2010، P.27.

كما عرف بأنه المبالغ التي تقوم بصرفها السلطات العامة سواء كانت حكومة مركزية أم محلية بهدف تحقيق منفعة عامة⁽¹⁾.

ويمكن تعريفه بأنه جميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها الدولة التي لا يستطيع الأفراد أو القطاع الأسري توفيرها ولكنها مهمة للمصلحة العامة ككل مثل نفقات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية⁽²⁾.

ثانياً / خصائص الإنفاق الحكومي

1. الإنفاق الحكومي مبلغ من النقود

تتخذ النفقة العامة طابعاً نقدياً، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق لتقديم السلع أو الهدايا أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، فقد كانت الوظائف العامة بدون مقابل، ويمنح الشخص الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة أو الألقاب والأوسمة، ولكن التطور الاقتصادي أدى إلى استخدام النقود في الاقتصادات المعاصرة إذ انتهى عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل وإحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية ولهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهمها⁽³⁾:

أ. تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقييم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.

ب. تحقق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.

ت. عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

(1) محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص68.

(2) Tata Deepashree and Vinita Agarwal, Macroeconomics, Hill Publishing, MCGraw, company limited, India, 2007, P.21

(3) محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص118.

2. الإنفاق الحكومي يكون صادر من شخص عام

تعد هذه الخاصية من الخصائص الرئيسية التي تتصف بأن النفقة عامة، إذ تتمثل في أن الشخص الذي يقوم بالنفقة هو من أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي⁽¹⁾.

3. الإنفاق الحكومي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة

يكون الهدف من الإنفاق الحكومي هو سد الحاجات العامة، وذلك نظراً لأن قوام هذا الإنفاق هو الضرائب المحصلة من الأفراد فيجب أن يعود هذا الإنفاق بالنفع العام عليهم جميعاً، وليس لمصلحة خاصة تحقياً للمساواة والعدالة وذلك كأن يكون الإنفاق للحاجات الأولية للدولة كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء والحاجات الضرورية للأفراد التي لا يستطيع عامتهم توفيرها فيما لو تركت للجهود الخاصة، كمؤسسات التعليم والثقافة وإعانة الأفراد لدى بلوغهم سن لا يستطيعون فيها الكسب عن طريق الضمان الاجتماعي وتأمينات العجز والمرض والشيخوخة إلى جانب ما تفرضه تطورات الحياة الحديثة على الدولة وتمكنها مواردها من تحقيقه⁽²⁾.

ثالثاً / قواعد الإنفاق الحكومي

هناك ثلاث قواعد رئيسة تحكم الإنفاق الحكومي وهي كالاتي⁽³⁾:

1. قاعدة المنفعة

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين.

2. قاعدة الاقتصاد بالإنفاق

والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والأسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المصدر السابق، ص175

(2) يسرى أبو العلا وآخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة بنها، كلية الحقوق، مصر، 2013، ص6.

(3) محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص35.

للمكلفين بدفع الضريبة مبرراً للتهرب منها. ومن الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة.

3. قاعد الترخيص بالإنفاق

ويعني ذلك أن أي مبلغ من المال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المعنية بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

رابعاً / تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي

1. الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي

يتحدد الدور الذي تقوم به الدولة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في المحافظة على الفكر الاقتصادي والسياسي الذي كان سائداً، والذي كان يؤمن بالنظام الطبيعي، والحرية الاقتصادية وبقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فاقترحت وظائف الدولة في المحافظة على هذا النظام وديمومة استمراره من خلال القيام بأعمال الدفاع الخارجي والمحافظة على الأمن الداخلي والعدالة، ومن هنا جاءت تسمية الدولة بالدولة الحارسة، وانعكس هذا الدور على طبيعة السياسة المالية، لتكون سياسة محايدة مقتصرة على الأغراض المالية لتغطية النفقات العامة من دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترتب في ضوء هذا الدور للدولة نتيجتان هما (1):

أ. انخفاض حجم الإنفاق العام، وكذلك انخفاض نسبته إلى الدخل القومي، لأن هذا الإنفاق يعد انفاقاً استهلاكياً يجب أن يُضغَط إلى أضيق الحدود.

ب. قلة أنواع هذا الإنفاق وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها، ومن دون أن تكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية، ومن دون أن تكون لإعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع المختلفة.

(1) خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص66.

2. الإنفاق الحكومي في الفكر الكينزي

أدى تعدد الازمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين وانتشار المبادئ الاشتراكية واندلاع الثورة البلشفية في روسيا وما تبعه من تشكل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية في عدد من دول أوروبا الشرقية إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي والتجأها إلى التدخل في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن الذي عجز قانون السوق ("قانون ساي") وفقاً للمذهب الفردي الحر عن تحقيقه تلقائياً، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط ذات الطابع الاقتصادي التي أخرجتها من النطاق التقليدي للدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة، وخاصةً بعد اندلاع أزمة الكساد الكبير (1929 – 1933) وانتشار الفكر الكينزي الذي أثبت عجز الاقتصاد الرأسمالي (القائم على النشاط الفردي الحر) عن تحقيق التوازن التلقائي خلال مراحل تطوره بعيداً عن تدخل الدولة، ومن ذلك السياسة الجديدة التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية عام (1933) بهدف انعاش الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنفاق العام وفقاً للمبادئ الكينزية بضرورة تدخل الدولة للاحتفاظ بالطلب الكلي الفعال في مستوى يكفل تحقيق مستوى معين للتوظيف وبالتالي للدخل القومي.

كما يؤدي الإنفاق العام دوراً مهماً في إطار النشاط المالي للدولة في المجتمعات المتخلفة، إذ تتحمل الدولة في مثل هذه المجتمعات مسؤولية أحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي وما من شك أن نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى زيادة حجم نفقاتها العامة من جهة، ومدى ما تتميز به من ايجابية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى⁽¹⁾.

* قانون ساي: هو أحد الافتراضات الأساسية للنظرية الكلاسيكية والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب ويساويه، أي أن كل ما ينتج سيجد من يشتريه في الأسواق.

(1) يونس أحمد البطرق، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص181.

المطلب الثاني / أقسام الإنفاق الحكومي

أولاً / الإنفاق الحكومي حسب التكرار

تأخذ النفقات العامة حسب تكرارها شكلين هما (1):

1. **النفقات العادية** : هي النفقات التي تتجدد كل مدة زمنية معينة ولما كانت مدة الموازنة سنة واحدة فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية اذا تكررت كل سنة كرواتب الموظفين ومصاريف تحصيل الإيرادات.
2. **النفقات غير العادية** : هي النفقات التي لم تتكرر كل سنة كنفقات منكوبي الزلازل، الحريق، الفيضان، التضرر من وباء، أو حرب فرضت على البلد.

ثانياً / التقسيم الاقتصادي للإنفاق الحكومي

يمكننا تقسيم النفقات العامة من وجهة النظر الاقتصادية كالآتي:

1. حسب مردودها تقسم إلى : **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية**(2)

- أ. **النفقات الحقيقية** : هي النفقات التي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع أو الخدمات التي تتمكن الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد، والتي تتمثل بالإنفاق على دفع الأجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليه الدولة، ودفع أثمان مستلزمات الانتاج، ودفع أثمان متطلبات إقامة الاستثمار، وهذه النفقات الحقيقية يمكن أن تتصل بالنفقات العامة على أداء الدولة للخدمات العامة، أو النفقات العامة على توفير البنية التحتية اللازمة لعمل الأنشطة الاقتصادية، أو النفقات العامة للقيام بالنشاطات الاقتصادية، وتبعاً لدور الدولة الذي يحدد مدى وطبيعة النفقات الحقيقية هذه.
- ب. **النفقات التحويلية** : هي النفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات، كالإعانات التي تمنح للأفراد مثلاً والتي يتم تمويلها من الإيرادات الضريبية، إذ أنها تمثل تحويلاً للموارد من جهات معينة في المجتمع عن طريق اقتطاع جزء من موارد ودخول فئاته القادرة عن طريق الضرائب إلى الجهات الأخرى في المجتمع، والتي تمثلها الفئات غير القادرة والأقل قدرة عن طريق الإنفاق لصالحها بشكل اعانات أو خدمات، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة دخولهم الناجمة عن مثل هذه النفقات التحويلية.

(1) هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988، ص16.

(2) فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2008، ص128.

2. حسب أهميتها الاقتصادية تقسم النفقات العامة إلى النفقات الاستهلاكية والنفقات الرأسمالية⁽¹⁾
- أ. النفقات الاستهلاكية : هي المبالغ التي تفقها الحكومة لإدارة المرافق العامة وبشكل دوري مثل رواتب الموظفين واجور العمال، نفقات الصيانة، نفقات فوائد أقساط الدين العام، نفقات الرعاية الاجتماعية، وتعمل الحكومة عادةً على تغطيتها عبر الرسوم والضرائب.
- ب. النفقات الاستثمارية : ينظر إلى هذه النفقات بأنها نفقات غير عادية ترتبط فقط بفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والاصدار النقدي واللجوء إلى هذه المصادر غير العادية في التمويل يمكن أن تكون حالات استثنائية وفقاً لوجهة نظر الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور مفهوم دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم تطور دور مفهوم النفقة العامة والاعتماد عليها كأحد الأدوات المهمة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والتوظيف) في ظل هذه التطورات فإن النظر إلى النفقة العامة على أنها نفقة غير منتجة لم يعد مقبولاً وغير مبرر، ولم تعد فكرة حيادية النفقة العامة فكرة لها أي مغزى علمي بل أصبحت النفقة العامة منتجة وقد تكون أكثر إنتاجية في بعض الحالات من النفقة الخاصة، ومن هذا المنطلق اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي ولم يعد مقتصرًا فقط على مشروعات البنية الأساسية بل أمتد ليشتمل انشاء المشروعات العامة وبشكل عام فإن النفقات الاستثمارية (الرأسمالية) تشمل (نفقات البنية التحتية، نفقات بناء المدارس والجامعات والمستشفيات، نفقات المشروعات الانتاجية، نفقات انشاء معامل تكرير النفط الخام)⁽²⁾ .

ثالثاً / التقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي

1. النفقات الادارية : هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بأعمالها وهي تشتمل على نفقات الادارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.

(1) سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008 ، ص457

(2) محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة، 2013، ص18

الفصل الأول..... الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

2. **النفقات الاجتماعية:** يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي، إذ يكون الهدف منها هو زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع عموماً والطبقات الفقيرة خصوصاً وبالتالي فإن أغلب هذه النفقات تكون موجهة إلى ذوي الدخل المحدود وإلى الفقراء وإلى الأفراد الأكثر فقراً مثل إعانات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وإعانات الغذاء وإعانات البطالة.
3. **النفقات الاقتصادية:** هي النفقات التي تهدف الدولة من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الانتاج وتنويعه أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني عبر زيادة المتاح من استثمارات البنية التحتية وزيادة كفاءتها ورفع مستويات الاستثمار العام⁽¹⁾.
4. **النفقات المالية:** تشمل نفقات أقساط الدين العام وفوائده السنوية.
5. **النفقات العسكرية:** هي التي تنفقها الدولة لتمويل العمليات الحربية وتجهيز القوات الأمنية بالسلاح والمعدات الحربية⁽²⁾.

رابعاً / الإنفاق الحكومي حسب النطاق

يقسم الإنفاق الحكومي من حيث نطاق سريانه إلى قسمين⁽³⁾ :

1. **النفقات المحلية:** هي النفقات التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة مثل تزويد اقليم معين أو مدينة معينة أو منطقة معينة داخل الدولة بالماء والكهرباء والاتصالات... إلخ.
2. **النفقات المركزية:** هي النفقات التي تنفقها الحكومة وتكون موجهة لخدمة الصالح العام للمجتمع ككل مثل نفقات الأمن والدفاع والصحة ونفقات التعليم والتربية ونفقات البحث والتطوير.

(1) محمد صالح خصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص55.

(2) هشام محمد صفوت العمري، المصدر السابق، ص17

(3) محمد خالد المهاني وخالد شحادة الخطيب، المالية العامة، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص153.

المطلب الثالث / أسباب زيادة الإنفاق الحكومي

أولاً / الأسباب الظاهرية

هي زيادة رقمية في حجم الإنفاق العام دون أن يصاحب ذلك زيادة في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة أو تحسين مستواها⁽¹⁾، وهي كالاتي:

1. انخفاض قيمة النقود

يقصد بانخفاض قيمة النقود هو انخفاض قيمة وحدة النقد وهبوط قوتها الشرائية للحصول على سلعة أو خدمة معينة، فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على السلع والخدمات السابقة نفسها، ويترتب على هذا الانخفاض في قيمة العملة قيام الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية التي تقوم بإنفاقها لكي تحصل على نفس الحجم من السلع والخدمات، وهذا يعني أن انخفاض قيمة النقود لا تعني سوى زيادة ظاهرية في النفقات العامة⁽²⁾.

2. اختلاف الفن المالي

قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى التغيير في الفن المالي وتغير طريقة قيد الحسابات المالية، إذ من المعلوم إن إعداد الموازنة العامة يتم خلال قاعدة الشمول ولا يعتمد فكرة الموازنة الصافية التي تقوم أساساً على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة، أي تقوم بعض المؤسسات بإجراء مقاصة في موازنتها، إن تطرح نفقاتها من الإيرادات التي ستقوم بتحصيلها، وعندئذ لا يظهر في موازنتها سوى فائض الإيرادات على النفقات⁽³⁾.

3. زيادة السكان

تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة حجم النفقات العامة، وذلك لمواجهة الأعباء الجديدة التي تقع على عاتق الدولة ولا سيما في مجال الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والأمن العام. وعلى هذا الأساس فإن زيادة حجم النفقات العامة بنفس نسبة التزايد السكاني يعني أن زيادة حجم النفقات العامة ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط، ولذلك حتى نتعرف على ما إذا كانت هناك زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة أم لا، فإن الأمر

(1) عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1988، ص124.

(2) سعود جايد مشكور العامري وعقيل حميد الحلو، مدخل في علم المالية العامة المعاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص38.

(3) طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990، ص43.

يستدعي استبعاد أثر الزيادة السكانية، وذلك بحساب متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة ومقارنة ما يطرأ عليه من تغيير من فترة إلى أخرى⁽¹⁾.

ثانياً / الأسباب الحقيقية

هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من زيادة حجم السلع والخدمات من أجل تحقيق الدولة أهدافها، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في هذه السلع والخدمات، وتقسم هذه الأسباب إلى ما يأتي:⁽²⁾.

1. الأسباب الاقتصادية

من أهم الأسباب الاقتصادية هي زيادة الدخل القومي وانتشار المشروعات العامة والدورات الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية، فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة ما تستقطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المفروضة ومما يجب الإشارة إليه، أن زيادة الإيرادات العامة يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة، كذلك التوسع في انجاز المشاريع العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وأن الهدف من إنجازها، إما الحصول على موارد إضافية للخرينة العامة أو التنمية الاقتصادية ومكافحة سياسة الاحتكار وبصفة عامة توجيه الشأن الاقتصادي وجهة محددة حسب الأيدولوجية السائدة في الدولة. ومن ناحية أخرى فإن الكساد بكافة آثاره السلبية يلزم الدولة بتقرير زيادة النفقات العامة بهدف رفع مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التوظيف الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

2. الأسباب الاجتماعية

أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركيز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء.... إلخ، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها

(1) عزت فتاوي، المصدر السابق، ص 60 .

(2) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2015، ص 55.

في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الاعانات وتقديم العديد من إخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة بصفة عامة والنفقات التحويلية بصفة خاصة (1).

3. الاسباب الادارية

أما عن الأسباب الادارية فإنه من الأمور المسلم بصحتها أن سوء التنظيم الاداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ولتطور وظائف الدولة، وكذلك الاسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والاسراف في ملحقات الوظائف سوف يؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وان كانت تعد زيادة غير منتجة انتاجاً مباشراً لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلية أو الحقيقية(2).

4. الاسباب المالية

سهولة الاقتراض في العصر الحديث قد أدى إلى لجوء الدولة للحصول على ما يلزمها لسداد أي عجز في إيراداتها مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد، وثانياً : وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين سوف يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواءً في أوجه انفاق ضرورية أو غير ضرورية، وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، لأنه من الصعوبة بمكان مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق العام(3).

5. الاسباب السياسية

إن تنامي درجة الوعي السياسي، وما رافقه من مبادئ وأفكار سياسية، وبالذات ما يتصل منا بأفكار العدالة والديمقراطية، والتي تتضمن ضرورة خدمة السلطة السياسية التي تمثلها الدولة للمجتمع، وهو الأمر الذي فرض معه على الدولة زيادة نفقاتها العامة تماشياً مع التوجهات السياسية وذات الطابع الديمقراطي لخدمة أفرادها

(1) محد خالد المهاني، المصدر السابق، ص 27 .

(2) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 19.

(3) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا، 2007، ص 69

ومجتمعاتها بصورة أكبر ومن أجل كسب تأييدها، والحصول على رضاها، وموفقتها وقبولها للسلطة السياسية إذ أن برامج الجهات السياسية تتضمن في الغالب وعوداً بالعمل من أجل زيادة النفقات العامة وتوسيعها لتوفير خدمات أفضل وأوسع، والعمل على تحقيق ذلك حتى يتم انتخاب ممثليها والاستمرار في ممارسة الحكم، وتخفيف حدة التوترات ذات الطبيعة السياسية بتلبية احتياجات المجتمع وافراده بدرجة ومدى أكبر، كما أن تطور واتساع العلاقات السياسية بين الدول تفرض زيادة في النفقات العامة على المجالات المرتبطة بذلك كالإنفاق على السفارات والقنصليات والزيارات المتبادلة بين الدول ذات الطبيعة السياسية، وكذلك ما يتم تقديمه من منح واعانات للدول الأخرى لأسباب سياسية⁽¹⁾.

6. الاسباب العسكرية

إن تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي من أهم وظائف الدولة قديماً وحديثاً وهذا يتطلب نفقات عامة لشراء الاسلحة والمعدات وبناء المصانع الحربية ودفع رواتب العسكريين ومكافآتهم التقاعدية، كما أن التقدم التكنولوجي وسباق التسلح والصراعات الإقليمية أدت إلى سعي الدول لامتلاك الجديد في هذا المجال لتحافظ على أمنها ومصالحها من الاعتداء الخارجي ، وهذا أمر ولا بد منه وهو شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾.

المطلب الرابع / الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

إن الإنفاق الحكومي له أثراً مباشرة وغير مباشرة وكما يأتي :

أولاً / الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي

إن للإنفاق الحكومي مجموعة من الآثار الاقتصادية المباشرة، وكما يأتي⁽³⁾:

1. تؤدي ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى زيادة الدخل القومي ويكون ذلك بتأثيره على كل من الاستهلاك والاستثمار، فتأثير النفقات العامة على الاستهلاك يكون تأثيراً مباشراً عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على السلع الاستهلاكية، ولها تأثير غير مباشر على الاستهلاك عن طريق الزيادات المتتالية من الزيادة

(1) فليح حسن خلف، المصدر السابق، ص 101 .

(2) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 88.

(3) حسني علي خريوش وحسن اليحيى، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة، الامارات، 2007، ص 158 – 159

الأولية، ومن أمثلة تأثير الإنفاق العام المباشر على زيادة الميل الحدي للاستهلاك بواسطة الدولة مباشرةً لأنواع من السلع الاستهلاكية أو بتوزيعها لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك فالزيادة الأولية في السلع تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي، أما تأثير زيادة الإنفاق العام على الاستثمار فيكون ذلك بالإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية والخدمية وما يترتب على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت خدمية أم إنتاجية، ومن أمثلة ذلك زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة برفع إنتاجية المتعلمين والمعاقين وهذا يترتب عليه زيادة الدخل القومي، كما أن زيادة الإنفاق على المشاريع الإنتاجية هي شرط أساسي لنمو الإنتاج وتطوره والأمر الذي يؤثر على زيادة الدخل القومي أيضاً بفعل مضاعف الاستثمار.

2. تؤدي ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى محاربة البطالة وتوظيف العاطلين عن العمل ويكون ذلك بزيادة المشاريع الخدمية والإنتاجية، مما يترتب على ذلك استيعاب عدد أكبر من الأيدي العاملة وتوظيفها في هذه المشاريع.

3. تؤدي ظاهرة زيادة النفقات العامة إلى إعادة توزيع الدخل ويكون بواسطة الإعانات والمنح التي تقدم للطبقات الفقيرة، مما يترتب على ذلك تحقيق العدالة بالتوزيع.

4. تؤدي ظاهرة الإنفاق العام إلى محاربة التضخم ويكون ذلك باتباع الحكومة بواسطة إيجاد مشاريع اقتصادية تعمل على إيجاد نوع من الرواج بواسطة رفع معدلات الدخل القومي وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب الكلي وما يترتب على ذلك من زيادة العرض الكلي الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ثانياً / الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي

1. أثر المضاعف

إن مضمون فكرة المضاعف عند كينز تهدف إلى بيان أثر زيادة الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة تتحدد في ضوء ما تؤدي إليه الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك، إذ إن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات وأجور وفوائد وغيرها تصل لأصحاب الحق الذين يقومون بدورهم بتخصيص جزء منها للاستهلاك والآخر للادخار وفقاً للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار. ويؤدي الجزء الذي يخصص

الفصل الأول..... الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

للاستهلاك بدوره إلى توزيع دخول جديدة تذهب إلى الاستهلاك والادخار وهكذا تستمر حركة توزيع الدخل خلال ما يعرف بدورة الدخل ويعبر عن المضاعف بالعلاقة الآتية (1):

مضاعف الإنفاق (مضاعف الاستثمار) = التغيير في الدخل \ التغيير في الإنفاق

$$\text{أو مضاعف الإنفاق (مضاعف الاستثمار)} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

أي إن المضاعف يزداد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه .

إن آلية عمل المضاعف تتطلب توفر عدة افتراضات مثل وجود اقتصاد صناعي يتميز بقدر كبير من المرونة في منحى العرض الكلي، ووجود طاقة انتاجية معطلة في صناعة السلع الاستهلاكية، ووجود مرونة في المعروض من رأس المال العامل اللازم لزيادة حجم الانتاج، لهذه الأسباب فإن آلية المضاعف لا تعمل في الدول النامية بالشكل الصحيح بل تؤدي إلى زيادة الإنفاق الممول عن طريق عجز الموازنة العامة ومن ثم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الانتاج والاستخدام (2).

2. أثر المعجل

إن الزيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والاستخدام وهذا هو أثر المضاعف، وهذا الأخير يدفع بالمنتجين إلى التوسع في طاقاتهم الانتاجية أي زيادة استثماراتهم التي تتمثل بزيادة طلبهم على السلع الانتاجية (المكائن والآلات). إن التوسع في انتاج وسائل الانتاج هو ما يسمى بأثر المعجل وهذا هو الآخر أثر غير مباشر للإنفاق الأولي. فالمعجل يبين التغيير الحاصل في الاستثمار مقسوماً على التغيير الحاصل في الاستهلاك، أي (3) :

المعجل = التغيير في الاستثمار \ التغيير في الاستهلاك

(1) خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2016، ص96.

(2) صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1953، ص204.

(3) سعيد علي العبيدي، المصدر السابق، ص101.

أَنْ أثر المعجل يحدث فقط في حالة زيادة الاستهلاك وما يتبعها من زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية، أما إذا لم تحدث أي زيادة فإن إنتاج السلع الرأسمالية سيقصر على ما يحتاج إليه لغرض تعويض ما يندثر منها⁽¹⁾.

المطلب الخامس / المؤشرات الكمية للإنفاق الحكومي

أولاً : الميل المتوسط للإنفاق العام

يوضح هذا المؤشر ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يذهب إنفاقاً عاماً، وبعبارة أخرى هو ذلك المقدار المستقطع من الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي كإنفاق عام. ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية⁽²⁾:

الميل المتوسط للإنفاق العام = الإنفاق العام في سنة الهدف

الدخل القومي لنفس السنة

إن لهذا المؤشر دلالات ومعانٍ اقتصادية ومالية عديدة أهمها:

أ. يدل على مدى المركزية في الإدارة الحكومية والتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب طريقة التوزيع أو التصرف بالموارد الاقتصادية الكلية بين القطاعين الخاص والعام وبخاصة في حالة تغطية الإنفاق العام وتتم عن طريق الإيرادات العامة الاعتيادية، لذا فهو مؤشر كمي وليس نوعي للاستدلال على درجة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

ب. أنه مؤشر لقياس درجة هذا التدخل وهذا الأمر له مغزاه في السياسة الإنفاقية، فعندما تكون هذه النسبة مرتفعة وتتجاوز الـ(50%) فهذا يدل على زيادة دور الدولة في مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأنها ذات توجهات تتسم بالتدخل في النشاط الاقتصادي عبر تفعيل دور القطاع العام ، وأما انخفاض النسبة إلى ما دون ذلك فيعني تدني هذا الدور وعدم رغبة الحكومة في التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص وتوسيع دوره في هذا النشاط.

ت. يبين درجة الاشباع من الحاجات العامة من قبل الحكومة ومدى استعمال الإنفاق العام للتأثير في تيارات الدخل القومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى نجاح السياسة الإنفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي

(1) عبد المنعم السيد علي، مدخل إلى علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984، ص84

(2) عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، المصدر السابق، ص211 – ص214 .

الفصل الأول..... الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

وبخاصةً عندما يشكل الإنفاق التحويلي (الإعانات الاجتماعية والاقتصادية) والإنفاق الاجتماعي (الإنفاق على التعليم والصحة) نسبة ملموسة من إجمالي الإنفاق العام.

ثانياً : الميل الحدي للإنفاق العام

هو جزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى اشباع الحاجات العامة، وبعبارة أخرى هو مؤشر يقيس العلاقة بين الزيادة في كل من إجمالي الإنفاق العام والدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم الاستدلال منه على معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي أو غيره بمقدار وحدة واحدة. ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية⁽¹⁾:

الميل الحدي للإنفاق = التغير في الإنفاق العام

التغير في الدخل القومي

إن الصيغة أعلاه لا تدل بوضوح على شكل العلاقة الاحصائية القائمة بين المتغيرين الإنفاق العام والدخل القومي (الناتج المحلي الاجمالي)، ويمكن تمثيل العلاقة بشكل أفضل من خلال صيغة أخرى، وهي العلاقة الخطية المتغيرين المذكورين، وهي كالتالي:

$$Y = B_0 + B_1 X + e$$

إذ أن :

Y : الإنفاق العام (متغير تابع).

X: الدخل القومي أو الناتج المحلي الاجمالي (متغير مستقل).

B₀: الحد الثابت .

B₁ : تمثل القيمة الاتجاهية للميل الحدي للإنفاق العام.

e. : الخطأ العشوائي.

(1) طلال محمد كداوي، الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق للمدة (1958 – 1977)، مجلة تنمية الرافدين المجلد (6)، العدد (10)، 1984، ص157.

من أهم دلالات ومضامين هذا المؤشر كما يأتي:

أ. يعبر عن الميل الحدي للإنفاق العام بمعامل رقمي تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح ، وأن ارتفاع هذا المعامل أو انخفاضه له دلالاته الاقتصادية العميقة المغزى، إذ أن ارتفاع النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل القومي للإنفاق العام، الأمر الذي يوحي بزيادة الاهتمام الحكومي بالحاجات العامة والعكس صحيح في حالة انخفاض قيمة المعامل⁽¹⁾.

ب. امكانية الاسترشاد بالمعاملات الرقمية للميل الحدي للإنفاق العام في اجراء المقارنات الدولية أو المحلية.

ثالثاً : متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام

يستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد عبر قيمة الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية المقدمة له، ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية⁽²⁾:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام بالأسعار الجارية} = \frac{\text{الإنفاق العام في سنة معينة}}{\text{عدد السكان لنفس السنة}} \times 100\%$$

رابعاً : المرونة الدخلية للإنفاق العام

هو المؤشر الذي يقيس العلاقة بين النسبة المئوية للتغير في كل من الإنفاق العام والدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية⁽³⁾ :

$$\text{المرونة الدخلية للإنفاق العام} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الإنفاق العام}}{\text{النسبة المئوية للتغير في الدخل القومي}}$$

النسبة المئوية للتغير في الدخل القومي

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي منجد عبد اللطيف إخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص72.

(2) عادل فليح العلي وطلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، دار الكتب للنشر والتوزيع، الموصل، 1988، ص216.

(3) محمد فتحي محمد البيطار، النفقات العامة في الاردن، أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، الاردن، 1990، ص46.

أو المرونة الداخلية للإنفاق العام = الميل الحدي للإنفاق العام

الميل المتوسط للإنفاق العام

ويمكن ذكر الدلالات المهمة لهذا المؤشر (1) :

أ. يعبر عن المرونة الداخلية للإنفاق العام بمعامل رقمي له مغزاة، إذ يشير إلى مدى استجابة هذا الإنفاق للتغيرات في الدخل القومي ومن ثم تحديد اذا ما كانت تلك الاستجابة منتظمة أم لا ويمكن معرفة مدى الاستجابة تلك من خلال قيمة معامل المرونة.

ب. وعطفاً على ما سبق فعندما تزيد قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح فهذا الامر يدل على ارتفاع درجة استجابة الإنفاق العام للتغيرات في الدخل القومي، في حين تكون درجة الاستجابة ضعيفة عندما تكون قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح.

ت. امكانية استعمال هذا المؤشر للتحقق من مدى صحة قانون فاجنر عندما تكون قيمة معامل المرونة الداخلية للإنفاق العام أعلى من الواحد الصحيح.

(1) محمد فتحي محمد البيطار، المصدر السابق ، ص46.

المبحث الثاني

الإطار النظري للائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي من العناصر الأساسية المعتمد عليها من قبل اقتصاد الدول، إذ تستخدمه الحكومات في التمويل بالإضافة إلى استخدامه بشكل كبير من قبل المنشآت وحتى من قبل بعض أفراد المجتمع. تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب . تضمن المطلب الأول مفهوم المصارف التجارية. وسيتم التطرق إلى مفهوم الائتمان المصرفي في المطلب الثاني. أما المطلب الثالث فسيتضمن توضيح أنواع الائتمان المصرفي.

المطلب الأول / مفهوم المصارف التجارية

أولاً / تعريف المصارف التجارية

تعرف المصارف التجارية بأنها المنشآت المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل مختلفة (التوفير، الودائع الثابتة)، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للتعليمات التي يقرها البنك المركزي⁽¹⁾.

ثانياً / وظائف المصارف التجارية

إن أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية والتي تمثل نشاطها الاعتيادي، تتمثل بقيامها بقبول الودائع تحت الطلب ، وودائع التوفير والودائع لأجل، أو تقوم بأعمال فتح لحسابات التوفير مقابل فوائد معينة، كما تساهم في الاستثمار سواء بالداخل أو الخارج وكذلك المساهمة في إقامة المشروعات المختلفة، وبصورة عامة يمكن إجمال أهم وظائف المصارف التجارية بما يأتي⁽²⁾:

(1) فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة البنوك/مدخل معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 27 – 28 .

(2) محمود حسن الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013، ص 256

1. قبول الودائع بمختلف أنواعها (الجارية، التوفير والأجلة).
2. الاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في تكوين المشروعات والتوسط في تسويق الأوراق المالية.
3. بيع وشراء العملات الأجنبية.
4. خلق النقود والائتمان.
5. منح القروض والسلف للأفراد والشركات والقطاع الحكومي.
6. إصدار الأوراق التجارية.
7. القيام بفتح حسابات الاعتماد المصرفي لبعض التجار وخصم الصكوك.
8. تأجير الخزائن الحديدية للزبائن.
9. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
10. فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.

ثالثاً / أهداف المصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1. الربحية

تسعى إدارة المصرف دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، إلا أن المصرف ليس له مطلق الحرية في التصرف بأرباحه إذ أن عليه قبل كل شيء أن يقطع نسبة مئوية معينة (10%) مثلاً من أرباح كل عام لحساب الاحتياطي الاجباري ويستمر المصرف في اقتطاع هذه الأرباح حتى يصبح مجموع الاحتياطي الاجباري مساوياً لحجم رأس المال، عندها يستطيع زيادة رأس ماله عبر هذه الاحتياطات.

2. السيولة

سيولة أي أصل من الأصول، وتعني مدى سهولة تحويله إلى نقد جاهز بأسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة، وتعني بالسيولة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المتمثلة بتلبية طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان، وتعتمد السيولة على عوامل عديدة وهي كالاتي:

أ. مدى ثبات الودائع فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى اجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة المصرف بالاطمئنان.

ب. قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، فكلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف، كلما شعرت ادارة المصرف بالاطمئنان أكثر.

3. الأمان

يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة ادارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي يمنحها لزيائنه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد. ويستدعي التوصل إلى قرار بشأن مدى توافر الأمان للقرض دراسة ما يأتي⁽¹⁾:

أ. أهلية المقترض والشكل القانوني للشركة.

ب. الكفاءة الفنية والإدارية للمقترض.

ت. السمعة التجارية للمقترض.

ث. مدى نجاح الشركة المقترضة ومكانتها في السوق ودرجة المنافسة.

ج. المركز المالي للشركة المقترضة ومدى توازن هيكلها المالي وكفاية رأس المال.

ح. مدة القرض.

خ. ضمانات القرض.

د. الظروف المحيطة بنشاط الزبون.

ذ. الظروف العامة والتشريعات والتطور التكنولوجي.

(1) شقير نوري موسى وآخرون، ادارة المخاطر، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2، 2016 ، ص108.

المطلب الثاني / مفهوم الائتمان المصرفي

أولاً / تعريف الائتمان المصرفي

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقراض واصطلاحاً هو التزام جهة ما لجهة أخرى بالإقراض او المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث : أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين مع الفوائد المترتبة على القرض، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها⁽¹⁾.

تعد القروض المصرفية بين المصارف من أهم مصادر الأموال للمصارف التجارية في الوقت الحاضر، إذ يمكن أن يلجأ المصرف التجاري إلى البنك المركزي لاقتراض المبالغ التي يحتاجها، ويمكنه أيضاً أن يقترض من غيره من المصارف عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عند مواجهة عجز⁽²⁾.

القرض هو قيام المصرف بتزويد الأفراد والمؤسسات الحكومية بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك القروض وفوائدها والعمولات والمصاريف عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات التي تمكن المصرف على استرجاع القرض، وتعد القروض المصدر الذي تعتمد عليه المصارف في الحصول على الإيرادات عبر إيرادات الفوائد على القروض الممنوحة⁽³⁾.

و يعرف بأنه عملية مبادلة القيمة الحاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً⁽⁴⁾ ويعرف بأنه القوة الشرائية المتاحة للمقترض، إذ إن أسواق الائتمان تجعل من الممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حالياً على الانتظار للحصول على المورد المالي، ولا بد لهذا العمل من سعر أو تكلفة تتمثل بسعر الفائدة التي حصل عليها المقترض⁽⁵⁾. ويعرف أيضاً بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما في غرض محدد وشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه وبضمان لاسترداد ائتمانه في حال توقف أو تعثر الزبون عن السداد⁽⁶⁾.

(1) محمد كمال كامل عفاتة، ادارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2020، ص10 .

(2) فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص100 – 101 .

(3) هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص131

(4) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الاسكندرية، مصر، 1995، ص77.

(5) Roger، 1990 ، P.20

(6) فاروق بن صالح الخطيب، النقود والمصارف، مطبعة الملك فهد الوطنية، جدة، ط1، 2004 ، ص4 .

ثانياً / عناصر الائتمان المصرفي

وأهم عناصر الائتمان هي كالاتي⁽¹⁾ :

1. **المديونية** : أي قيام علاقة التزام قانونية ومالية بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) سواء كان فرداً أم مؤسسة مقترضة، ويستلزم ذلك توفر عنصر الثقة بين طرفي المديونية من أجل ضمان واستمرارية العمل.
2. **الشكل النقدي للدين** : أن النقود هي أداة الائتمان الرئيسية والمركزة على وظائف النقود لاسيما كأداة للدفع وتسوية المستحقات.
3. **الزمن** : أي وجود فترة فاصلة بين استلام المبلغ المقترض من قبل المدين وتحديد تاريخ الوفاء به (دفعة واحدة أو على شكل دفعات .
4. **المخاطرة** : عندما يقوم المصرف بمنح القرض للمدين وفق شروط تعاقدية تنص على السداد بعد فترة من الزمن فإن المصرف يتحمل مخاطر احتمال عدم قدرة المدين على السداد في الوقت المحدد وهو ما يعرف بمخاطر الائتمان التي تستوجب دفع فائدة على ذلك أو علاوةً مخاطر .

ثالثاً / أهمية الائتمان المصرفي

إن للائتمان المصرفي أهمية على ثلاث مستويات وهي كالاتي:

1. أهمية الائتمان على مستوى الزبون :

من وجهة نظر الزبون وعلى المستوى الشخصي أو العائلي فإن الحصول على الائتمان كسلفة أو قرض يساعده على مواجهة الحالات الطارئة أو الاستثنائية بل حتى دعم وضعه المالي في حياته الاعتيادية ويؤمن له الحصول على الأموال اللازمة لتحسين مستواه المعيشي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية دون أن يتسبب ذلك في خلق مشكلة مالية ما دام أن الدفع سيتم بشكل آجل ولا سيما اذا ما قام الزبون بتخطيط استخدامه للأموال المقترضة بشكل سليم، لذا نجد أن المصارف في العديد من دول العالم تدخل حياة الأفراد وتقدم لهم قروضاً مختلفة (شراء منازل، تأثيث، زواج، اكمال دراسات) مما يساهم في استقرارهم المادي والاجتماعي والنفسي

(1) أكرم الحوراني وعبد الزراق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص130.

هذا فضلاً عن إخدمات الائتمانية التي يحصل عليها الزبون مثل بطاقة الائتمان والتي تسهل له العديد من الأمور⁽¹⁾.

2. أهمية الائتمان على مستوى المصرف :

تتأثر المصارف هي الأخرى بالائتمان الذي تمنحه إلى الزبائن، فهو يحمل أهمية كبيرة، ذلك أن نتائج أعمال تلك المصارف تعتمد بشكل كبير على كفاءة وحجم المحفظة الائتمانية لديها، وبالتالي لا بد أن تقوم المصارف بتنظيم مصادر أموالها وتوجيهها نحو تلك المحفظة وفق المعايير والأسس المصرفية السليمة، فالائتمان يمثل المورد الأساسي لأي مصرف تجاري مهما كانت أنشطته الأخرى في تكوين الدخل أو الحصول على العوائد المالية، ورغم أن الائتمان يحقق أو يوفر العائد الأكبر للمصرف التجاري إلا إنه في ذات الوقت لا يخلو من المخاطرة، فهو سيف ذو حدين، إذ إن توسع المصرف في منح الائتمان، ولا سيما ان لم يكن مبني على دراسة متكاملة سيؤدي إلى زيادة المخاطرة والتي تقود إلى زيادة القروض المتعثرة، وقد تنتهي بمشاكل تواجه المصرف في توظيف أمواله في المجالات الصحيحة والتي تخدمه في تحقيق أهدافه في التوسع والانتشار والتمكن من الأسواق المالية والاستمرار في تحقيق الأرباح⁽²⁾.

3. أهمية الائتمان للاقتصاد الوطني :

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني من خلال الآتي⁽³⁾:

- أ. يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
- ب. الائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.
- ت. يساهم في تمويل الموازنة العامة في أوقات العجز وتراجع الإيرادات الضريبية.
- ث. يساهم في تمويل مشاريع الاستثمار وتوظيف الأيدي العاملة وتقليل معدلات البطالة في المجتمع.

(1) نبيل ذنون الصانع، الائتمان المصرفي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2018، ص19 .

(2) فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، المصدر السابق، 2008 ، ص65 .

(3) محمد كمال كامل عفاتة، المصدر السابق، ص16

رابعاً / العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي

يتوقف رسم السياسة الائتمانية للمصرف وقدرتها في ذلك على عوامل عديدة وهي كالآتي (1) :

- 1. النشاط الاقتصادي:** يعد من العوامل المهمة التي تحدد قدرة المصرف الذاتية في منح الائتمان وبهذا فإن نقطة الانطلاق في رسم السياسة الائتمانية هي الوعي والمعرفة باحتياجات المجتمع وطبيعة النشاط الاقتصادي الموجود ومجالات الائتمان التي يخدمها المصرف ويتوقع أن يخدمها ويمكن التركيز على ضرورة التلاؤم بين التدفقات السلعية والخدمية وبين تدفقات النقود والائتمان وكذلك للتطورات الاقتصادية والسياسية دوراً مهماً في رسم السياسة الائتمانية للمصارف.
- 2. رأس المال :** تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف برأس المال بسبب العلاقة القانونية بين مقدار رأس المال من جهة، وحجم القرض الواجب منحه من جهة أخرى، وكذلك فإن استخدام رأس المال والاحتياطي القانوني يمثلان صمام الأمان للودائع، وكلما توفر رأس المال بشكل متوازن يعطي قدرة للمصرف على تحمل المخاطر التي قد تتجم بسبب منح الائتمان.
- 3. الودائع :** تتوقف السياسة الائتمانية على الودائع واستقرارها لأنها تعد من أهم مصادر أموال المصارف التجارية، والتي تشكل (90%) من أموال المصارف التجارية.
- 4. الاحتياطي النقدي :** هو عبارة عن الأموال التي تحتفظ بها المصارف التجارية بشكل نقد سائل لدى البنك المركزي، فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي كلما انخفضت قدرة المصرف على خلق الودائع وبالتالي تؤثر في رسم السياسة الائتمانية.
- 5. السياسات النقدية والمالية :** كلما أتيحت للبنك المركزي احتياطات اضافية كلما زادت امكانيات المصرفية الاقراضية، أي إذا زاد البنك المركزي من ضغطه على المصارف التجارية، مما يجعلها تضطر لتقليص القروض وإلا قد جازفت بسيولتها وفقدت احتياطياتها النقدية.

(1) زكريا الدوري وبيسرى السامرائي، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013،

المطلب الثالث / تصنيف الائتمان المصرفي

يقسم الائتمان المصرفي بصورة أساسية إلى قسمين رئيسيين هما : الائتمان النقدي والائتمان التعهدي

أولاً : الائتمان النقدي :

هو الائتمان الذي يمنحه المصرف التجاري على شكل مبالغ نقدية أو تمويل مباشر على شكل (حسابات جارية، الكمبيالات المخصومة، القروض والسلف) مع تعهد المدين بسدادها مع الفوائد على أقساط أو دفعة واحدة في تواريخ معينة⁽¹⁾، ويقسم إلى الآتي:

1. الائتمان حسب الأجل :

يقسم الائتمان حسب الأجل إلى ثلاثة أشكال⁽²⁾ :

أ. قروض قصيرة الأجل : هي القروض التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي تستخدم أساساً في تمويل النشاط الجاري للشركة مثل شراء مواد الخام وسداد النفقات المختلفة كالرواتب والاجور .

ب. قروض متوسطة الأجل : هي القروض التي يمتد أجل استحقاقها (3 – 5) سنوات وتهدف إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استبدال المصنع بوحدة جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الانتاج كما تمنح أيضاً لأغراض التوسع.

ت. قروض طويلة الأجل : هي القروض التي يتراوح أجل استحقاقها (5 سنوات – فأكثر) سنة والتي تمنح إلى المشاريع الاستثمارية كمشاريع الإسكان، العقار، استصلاح الأراضي، بناء مصانع، شراء الآلات، وعادةً تمنح هذه القروض من قبل المصارف المتخصصة (العقارية، الصناعية الزراعية).

2. الائتمان حسب الهدف أو الاستعمال⁽³⁾ :

أ. القروض الاستثمارية : هي مبالغ تمنحها المصارف لتمويل شراء الآلات والمعدات واقامة المباني اللازمة للإنتاج وغيرها إذ تساعد الشركات الانتاجية على تأسيس أعمالها وبالتالي امكانية الحصول على أرباح أفضل في فترة زمنية ما بعد التأسيس.

(1) ايناس ناصر عكلة الموسوي، محمد فائز حسن أبو طحين، محددات الائتمان النقدي المباشر دراسة وصفية لعينة من المصارف الأهلية العاملة في العراق للمدة (2007 – 2012)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (9)، العدد (35)، أيلول، 2020، ص 270

(2) خالد احمد علي محمود، فن ادارة المخاطر في البنوك واسواق المال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 25.

(3) علي كنعان، الاقتصاد النقدي، دار منهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 155.

ب. القروض التجارية : هي مبالغ تمنحها المصارف للشركات التجارية التي تشتري السلع من المنتجين تهدف بيعها للمستهلكين أي كوسيط في عمليات الانتاج، كما ويمنح الائتمان التجاري للشركات الانتاجية لتسريع عملية بيع السلع وإعادة الانتاج مرة أخرى، خاصة وأن التجار يشترون السلع حالياً بالدين (بيع أجل).

ت. القروض الاستهلاكية : هي القروض التي تمنحها المصارف للمستهلكين بقصد شراء السلع المعمرة كالسيارات والأثاث المنزلية وحاجات الرفاهية وغيرها.

3. الائتمان حسب الجهة(1) :

أ. الائتمان العام : ويتمثل في الائتمان الممنوح لتمويل المشروعات التي تعود إلى هيئات ومؤسسات رسمية أو حكومية تمتلكها الدولة.

ب. الائتمان الخاص : ويتمثل في الائتمانات الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية المملوكة من قبل الأفراد العاديين أو الهيئات والشركات ذات الصفة الخاصة غير الحكومية.

ت. الائتمان الفردي : وتمثل في السلف والقروض البسيطة الممنوحة للمواطنين لأغراض اجتماعية مثل سلف الزواج، قروض شراء سيارات وقروض ترميم المنازل.

4. الائتمان حسب الضمان :

تنقسم القروض إلى قروض مضمونة وقروض غير مضمونة، وبالنسبة للقروض المضمونة يستوجب من المقترض تقديم أحد الأصول كرهن للمصرف لضمان سداد القروض، وينبغي أن تكون القيمة السوقية للرهن أكبر من قيمة القرض ويسمى الفرق بين القيمتين بهامش الضمان(2)، وأهم القروض بضمانات هي (3) :

أ. قروض مقابل ضمان: ويكون هذا النوع من القروض مكفولاً بضمانات عينية، وقد يأخذ الضمان البضائع أوراق تجارية، ذهب، عقارات، محاصيل زراعية، الآلات....إلخ، وقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.

ب. قروض بدون ضمانات: كانت المصارف تتردد في منح مثل هذه القروض، إلا في حدود ضيقة، إلا أنه في الوقت الحاضر أتسع تقديم مثل هذه القروض، وقد يعود السبب إلى اتساع دور القطاع العام في

(1) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، المصدر السابق، ص 67 .

(2) طلعت أسعد عبد الحميد، النقود والمصارف، مكتبة شمسي، القاهرة، 1994، ص 120.

(3) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 57 .

الفصل الأول..... الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

الاقتصاد الوطني، خاصةً وأن الكثير من المصارف التجارية أصبحت ملكاً للدولة، وفي هذه الحالة يصبح المقترض مديناً للدولة، ومن الصعب التهرب من مديونيته.

5. الائتمان حسب وضع السداد :

يشمل الائتمان حسب وضع السداد من خمسة أنواع وهي (1):

أ. **الائتمان الممتاز** : يشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة السيولة كالذهب، الفضة، حجز الودائع الثابتة والتوفير، والسندات الحكومية.

ب. **الائتمان الجيد** : هو الائتمان غير مستحق السداد ويمتاز بمخاطر عادية ووجود مصادر جيدة للسداد، ويشمل الائتمان التعهدي القائم وغير المدفوع.

ت. **الائتمان المتوسط** : هو الائتمان المستحق التسديد الذي لم يمضي على استحقاقه (90) يوماً ويستدعي المتابعة لغرض منع تحويله إلى قروض متعثرة.

ث. **الائتمان دون المستوى** : هو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد أقساطه أكثر من (90) يوماً وأقل من (180) يوماً.

ج. **الائتمان الرديء** : هو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أكثر من سنة، أو الائتمان الذي لا يمكن تحصيله بالرغم من امكانية استعادة جزء ضئيل منه في المستقبل.

ثانياً : الائتمان التعهدي :

هو الائتمان الذي يمنحه المصرف إلى العملاء بشكل غير مباشر ويشمل (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) (2):

(1) سجي أكرم عبد الرزاق الشخيلي، تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص 41

(2) فواز فاضل جدعان الشمري، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة كلية إدارة الأعمال، العدد (23)، 2013، ص 14.

1. الاعتمادات المستندية :

هو تعهد خطي صادر عن المصرف بناءً على طلب احد الزبائن المستورد يتعهد بموجبه المصرف مصدر الاعتماد بدفع مبلغ محدد للمستفيد المصدر مقابل تقديمه المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال مدة الاعتماد، ويتكون من مجموعة أطراف⁽¹⁾:

- أ. طالب فتح الاعتماد: وهو المستورد الذي يطلب فتح الاعتماد المستندي بشروط محددة.
- ب. المستفيد : وهو المصدر الذي سيبيع البضاعة للمستورد حسب الشروط الواردة في الاعتماد.
- ت. البنك ففتح الاعتماد : وهو المصرف الذي يصدر كتاب الاعتماد المستندي حسب شروط طالب فتح الاعتماد.
- ث. المصرف المبلغ للاعتماد : وهو المصرف المراسل الذي يقوم بتبليغ الاعتماد للمستفيد.
- ج. المصرف المغطي: هو المصرف الذي يدفع قيمة الاعتماد.

2. خطابات الضمان :

هو صك يتعهد بمقتضاه المصرف الذي أصدره أن يدفع للمستفيد منه مبلغاً لا يتجاوز حداً معيناً لحساب طرف ثالث لغرض معين وقبل أجل معين⁽²⁾، ويتكون الأطراف :

- أ. الضامن : وهو المصرف الذي اصدره.
- ب. المستفيد من خطاب الضمان فرداً كان أو هيئة.
- ت. المضمون (الشخص) وهو الذي صدر خطاب الضمان بالنيابة عنه أي لحسابه.
- ث. المبلغ وهو مبلغ خطاب الضمان.
- ج. تاريخ انتهاء صلاحية الخطاب.
- ح. الغرض الذي من أجله كتب الخطاب.

(1) محمود حسين الوادي، المصارف الاسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 2012 ، ص287.

(2) محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، 2016 ، ص131.

المبحث الثالث

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي وفق منطق النظرية الاقتصادية

إن الاقتصاد الريعي هو السمة الأساسية التي يمتاز به معظم الاقتصادات النفطية ومنها الاقتصاد العراقي، كون إن النفط هو الشريان الأساس لإيرادات الدولة، ولهذا فإن الإنفاق الحكومي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية. لقد تم تقسيم المبحث إلى مطلبين أساسيين. المطلب الأول يتضمن شرح عن مفهوم الريع النفطي والاقتصاد الريعي. وسيتم توضيح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي في المطلب الثاني.

المطلب الأول : مفهوم الريع النفطي والاقتصاد الريعي

يعد النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة، لذلك سماه البعض بالذهب الأسود، وقد يكون من الأفضل وصفه بشريان الحياة لأغلب البلدان، فأنواع الوقود المشتقة من النفط تزود السيارات، الطائرات، المصانع، المعدات الزراعية، الشاحنات، القطارات والسفن بالقدرة، وتولد أنواع الوقود النفطي الحرارة والكهرباء للمنازل، وأماكن كثيرة، فالنفط يوفر أجمالاً قرابة نصف الطاقة المستهلكة، وتعتمد معظم البلدان الصناعية بدرجة كبيرة على النفط المستورد لاستيفاء حاجاتها من الطاقة، ونتيجة لهذا الاعتماد، تمكنت البلدان المصدرة استعمال النفط بمثابة سلاح سياسي واقتصادي عن طريق تقييد صادراتها لبعض تلك البلدان (1).

كما يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة استراتيجية حيوية ينصب عليها اهتمام جميع الدول، ولهذا تتداخل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي أصبحت هاجساً قوياً للمنتجين والمستهلكين معاً، وبالتالي فإن النفط الخام يعد موضوعاً مهماً ليس في المجال الاقتصادي حسب بل في مجال السياسة الدولية ، إذ تشترك السياسة الدولية في التأثير على حركة العرض والأسعار، ويتبين عبر ذلك أن النفط لا يزال هو البديل الأرخص كلفة فضلاً عن تكيف النمط التكنولوجي وخاصة في مجال النقل مع منتجات النفط الخام جعل تغير ذلك النمط بشكل دولي غير ممكن على المدى القصير وصعب على المدى الطويل، فضلاً عن ذلك فإن

(1) عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2020، ص 24.

الاحتياطات الهائلة للنفط الخام الموجودة في بلدان الخليج العربي جعلت منه مورداً استراتيجياً مهماً لهذه البلدان، بالإضافة إلى ان تكلفة انتاج البرميل الواحد في بلدان الخليج العربي متدنية جداً قياساً إلى مناطق كثيرة في العالم بسبب جودة النفط الخام، والذي يتميز بمواصفات عالية إذا ما قورنت بالدخل العالي المتأتي عن طريقها⁽¹⁾.

أولاً : مفهوم الريع النفطي

الريع لغةً يعني : فضل كل شيء على أصله، وريع البذر : فضل ما يخرجهُ من النزل على أصل البذر، وريع الدرع : فضل كمتها على أطراف الأنامل⁽²⁾.

أما الريع اصطلاحاً : فهو يعني النماء والزيادة في الأرض، سواء كان بالزراعة أم بالإجارة، فريع الأرض غلتها من الزرع إن كانت زراعية، ومن المال إن كانت مرصدة للكرء⁽³⁾.

ويعرف الريع بشكل عام بأنه : مجموع الدخول التي يحصل عليها العنصر الانتاجي نظير استخدام أراضي أو مباني أو عقارات أخرى، اي أن الريع يمثل العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو المزارع المملوكة نظير المساهمة في العملية الانتاجية وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية، هذا فضلاً عن قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها ، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف أو أصحاب المواهب الفنية والرياضية⁽⁴⁾.

أما الريع النفطي فيعرف بأنه الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز ويعد ربحاً بامتياز، إذ أن هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر بيعهما، وذلك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما، وقد يبرر ذلك الفارق كون تلك الثروة ناضبة لا محالة، وبالتالي يجب دفع بدلاً عنها، لعدم امكانية

(1) جان فرانسوا سيزك، المخاطر والغموض في أسواق الطاقة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2006، ص187.

(2) نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية، 1993 ، ص151.

(3) قاسم بن عبدالله القونوي الرومي الحنفي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004 ، ص54.

(4) رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ، ص56 .

الفصل الأول..... الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

تجديد مصدرها ولحماية حقوق الاجيال القادمة في ثروات بلدانهم ، إلا أنه ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإن هذا الأخير يتضمن ريعاً اقتصادياً بامتياز.

ويعرف أيضاً بأنه العائد الذي تحصل عليه الدولة من خلال عملية استخراج النفط من باطن الأرض بغية استعماله على المستوى المحلي او بهدف تصديره إلى الأسواق العالمية.

ثانياً : مفهوم الاقتصاد الريعي

يعرف الاقتصاد الريعي بأنه إعتقاد الدولة على مصدر واحد للدخل (الريع) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية مثل النفط والغاز والمعادن الاخرى، وعادة ما تستحوذ السلطة العامة (الحكومة) على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعية بيعه.

ويمكن تعريفه بأنه : الاقتصاد الذي تشكل نسبة ايراداته من عملية بيع النفط الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للموازنة العامة، وكذلك نسبة مساهمة قطاع النفط من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للبلد، والتي تتراوح بين (50% إلى 90%) او اكثر في بعض الدول .

ثالثاً : مفهوم الدولة الريعية

تعرف الدولة بشكل عام بأنها السلطة المتبلورة على رقعة محدود من الأرض وتأكيد سيادتها اتجاه السلطات المركزية المجاورة، مما يفتح المجال لقيام كيان سياسي مستقل وقائم بذاته يضم : الشعب، الأرض والادارة المركزية في منظومة واحدة⁽¹⁾، وبناءً على هذا التعريف فإن الدولة تتكون من العناصر الآتية:

1. الأرض.
2. الشعب.
3. السلطة المركزية والتمثلة بالسيادة الوطنية.

(1) عبد الرحمن الحبيب، مفهوم الدولة، (2005)، ص1، متاح على شبكة الانترنت:

إذ إنّ الأرض محددة ضمن تطور تاريخي وتنظيم سياسي وتضم مجموعة من الناس يدينون لهذه الأرض والسلطة الحاكمة بولائهم، في حين أن السلطة الحاكمة تعمل على تنظيم العلاقات بين العناصر المختلفة للدولة، وبمعنى آخر وإن الدولة كيان سياسي واطار تنظيمي يوحد المجتمع ويصدر القوانين المنظمة ويؤمن السلم والدفاع الخارجي والأمن الداخلي.

أما الدولة الريعية فهي الدولة التي تعتمد وبشكل شبه كلي على مصدر واحد لسد انفاقها الحكومي وهذا المصدر يتمثل بالنفط، وأن الدولة النفطية ذات الاقتصاد الريعي تكون معتمدة بصورة كبيرة على النفط ومشتقاته والغاز ، ولا تحصل على إيراداتها عبر فرض الضرائب على مواطنيها⁽¹⁾، وقد طرح الباحث (حسين مهدي) مصطلح الدولة الريعية لأول مرة عام (1970)، ولبين مفهوم مصطلح الدولة الريعية أستاذ على مقارنتين ، وهما (2):

1. الدولة الريعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها فهي لا تخضعهم للمحاسبة وبهذا تصبح مستقلة سياسياً.
2. إنّ الدولة الريعية تتبع سياسات توزيعية، وليست سياسات انتاجية لأبعاد السكان من حيز النطاق السياسي وعدم المطالبة بالديمقراطية.

وفي الثمانينات طور المفكر الاقتصادي حازم البيلالي والخبير الاقتصادي جياكومو لوشياتي مفهوم الدولة الريعية بإضافة الإيرادات الخارجية من المساعدات الخارجية والإيرادات التي لا تتحقق من القيمة المضافة، ويقول الخبير الاقتصادي جياكومو لوشياتي أن مصادر الدخل المتأتية من العمالة المهاجرة قد تجعل اقتصاد الدولة ريعياً⁽³⁾.

(1) لطفي حاتم وآخرون، العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية ، مركز الكتاب الثقافي، عمان، الاردن، 2015، ص72 – 73 .

(2) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية / الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب بغداد، 2013، ص5.

(3) فهمي الكتوث، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، (1950 – 1967)، الأن ناشرون وموزعون ، عمان، الاردن، 2017، ص156 .

رابعاً : أسعار النفط الخام

هو الصورة النقدية أو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقدر بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال أن سعر النفط الخام (100 \$ / ب) ⁽¹⁾، ويعرف أيضاً بأنه القيمة النقدية لبرميل النفط في زمان ومكان معينين وغالباً ما يعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) وكذلك فإن العلاقة ما بين سعر النفط والقيمة النقدية لبرميل النفط ليست ثابتة أو متساوية بل تخضع لعوامل وتأثيرات للخصوصية التي تمتلكها سلعة النفط فضلاً عن تأثره بتفاعل آلية العرض والطلب العالميين، وتتحدد أسعار النفط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية، وهي كالاتي:

1. العرض العالمي للنفط الخام

تعد الامكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية من العوامل المؤثرة في العرض العالمي للنفط، كذلك فإن المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصةً في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال المدة يجد أن العوامل السابقة تحقق جميعها الأثر المباشر في عرض النفط، وبالتالي في مستوى الأسعار ⁽²⁾.

2. الطلب العالمي على النفط

يقسم الطلب العالمي على النفط إلى نوعين : الطلب لغرض الاستهلاك والطلب لغرض المضاربة، ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات، إذ إن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي تسهم بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وإن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط فضلاً عن ظروف الطقس والمناخ ودرجات الحرارة التي تتناسب عكسياً مع الطلب العالمي على النفط الخام، أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ودخول السماسرة

(1) أحمد حسين الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للنشر والتوزيع، الموصل، 2000، ص73.

(2) عماد الدين محمد المزيني، العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام، مجلة الأزهر، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص334.

الفصل الأول..... الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح وبالتالي التأثير في مستوى الأسعار، وتأثر الطلب بصورة رئيسة بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة منها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب⁽¹⁾.

3. النمو الاقتصادي

يعد معدل النمو الاقتصادي من العوامل الرئيسية المحددة لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، أي أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ستؤدي إلى زيادة في معدل استهلاك النفط الخام (زيادة الطلب على النفط)، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما إذا حدث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، مما يؤدي انخفاض استهلاك النفط ويدفع الأسعار نحو الانخفاض⁽²⁾.

4. حجم الاحتياطي النفطي

يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل التي تؤثر في مسار السعر النفطي، ويمكن من خلاله تحديد ندرة النفط الخام، كما يمكن تحديد مدة نضوب النفط من خلال تحديد حجم الاحتياطيات المؤكدة ، فقد قام علماء الجيولوجيا بإضافة احتياطيات نفطية مؤكدة للاحتياطي النفطي التقليدي، لأن ندرة المورد النفطي ستخفض مما يدفع المنتجين للقناعة بأن احتياطيات المورد الناضب في انخفاض مستمر وإن عدم وجود اكتشافات جديدة فأنهم سيقومون برفع أسعار النفط للتعويض عن هذا الانخفاض.

5. سعر صرف الدولار الأمريكي

إن عمليات بيع وشراء النفط الخام في الأسواق العالمية تتم بالدولار الأمريكي، وأن أي تغير في سعر الصرف سيؤدي إلى تغير في أسعار النفط، فعندما يرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي سيؤدي إلى ارتفاع

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، بيروت، 2011، ص 110 .
(2) نبيل جعفر عبد الرضا، أسواق النفط العالمية، شركة الغدير للنشر والتوزيع والطباعة، البصرة، ط1، 2016 ، ص188

الفصل الأول..... الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

أسعار النفط⁽¹⁾، أي إن النفط يعد كأى مادة أولية مسعرة بالدولار، فإنه يعد رخيصاً مقارنة بالعائدات، الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة اضافية رغم ارتفاع أسعار النفط⁽²⁾.

6. العوامل السياسية

تعد إحدى الخصائص الأساسية لعملية إنتاج النفط، إذ أن إنتاجه يتركز خصوصاً في منطقة الخليج وتعتبر أحد المناطق الساخنة جداً من الناحية السياسية، وكذلك عرضه للتقلبات الشديدة من موقف إلى آخر في هذا الجانب فإن أي تغيير في الأوضاع السياسية نتيجة لذلك ينعكس بشكل مباشر على الأسعار العالمية للنفط الخام⁽³⁾.

7. التغيرات المناخية

تعد من العوامل المؤثرة على مدار العام في مستويات الطلب على النفط، خلال فصل الصيف تنخفض في الدول المستهلكة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وعلى العكس في فصل الشتاء يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط.

8. النفط الخام الاصطناعي

يقصد بالنفط الخام الاصطناعي هو مجموعة النفوط الناتجة عن تقطير حجر السجيل ورمال الفحم والقار، وتعد هذه المصادر المهمة في توفير الموارد البديلة للطاقة وكذلك له تأثير على سعر النفط الخام التقليدي⁽⁴⁾.

(1) عبد الستار عبد الجبار موسى وحيدر شلب وشكة، المصدر السابق، ص21.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا المصدر السابق، ص112

(3) نبيل جعفر عبد الرضا، المصدر السابق، ص133.

(4) احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، المصدر السابق، ص124 .

المطلب الثاني : العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي

إنّ البلدان الريعية أي التي تعتمد على الإيرادات النفطية تتسم اقتصاداتها بعدم الاستقرار، وذلك لعدم استقرار أسعار النفط او عدم استقرار صادراته فينتج عن ذلك ارتفاع أو انخفاض الإنفاق الحكومي بسبب اعتماد هذه البلدان على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ففي حالة ارتفاع الإيرادات الذي يؤدي بدوره إلى زيادة دخول الأفراد عبر زيادة رواتب الموظفين أو إعانات شبكة الحماية الاجتماعية وكذلك زيادة الإنفاق على المشاريع الاقتصادية الاستثمارية⁽¹⁾.

إن هذه الزيادة تؤدي إلى تقليل السحوبات من حساباتهم المصرفية أو إدخار الجزء الفائض عن حاجة الأفراد لدى المصارف وبذلك سوف يؤدي إلى زيادة الأموال أو السيولة في المصارف وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة قابلية المصارف على منح الائتمان المصرفي⁽²⁾.

ومن هنا تبرز العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والإيرادات النفطية أي ان الوفرة في الإيرادات النفطية سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي الزيادة في منح الائتمان المصرفي⁽³⁾، ويحدث العكس في حال انخفاض الإيرادات النفطية إذ سيؤدي ذلك إلى العجز في الموازنة العامة بسبب اعتمادها بشكل رئيس على الإيرادات النفطية وقد تضطر إلى اللجوء للاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لسد النقص في تسديد النفقات الحكومية المتمثلة بالرواتب والأجور والمستحقات والمشاريع الأخرى، مما يجعلها تتحمل الفوائد المترتبة على القروض الممنوحة من قبل المصارف. وإذا استمر ذلك سيدفع الدولة إلى تسديد هذه الديون (الاقتراضات) بالعملة الصعبة.

إذ إنّ الأفراد سوف يلجأون إلى سحب أموالهم من المصارف لسد احتياجاتهم أو خوفاً من إفلاس هذه المصارف ، كما حصل في الأزمة المالية في فترة انتشار كورونا بسبب انخفاض الطلب على النفط وانخفاض

(1) أحمد ابراهيم العلي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الثالث، بغداد، 2018، ص11.

(2) يحيى غني النجار وامال شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991 ، ص235.

(3) للمزيد أنظر في كل من :

-Greta Keliuotyte، Fiscal Sustainability and its impact on financial stability in Lithuania other new member states of the European union، ekono mika، vol، 94 (2)، 2015 ، P.28 -29

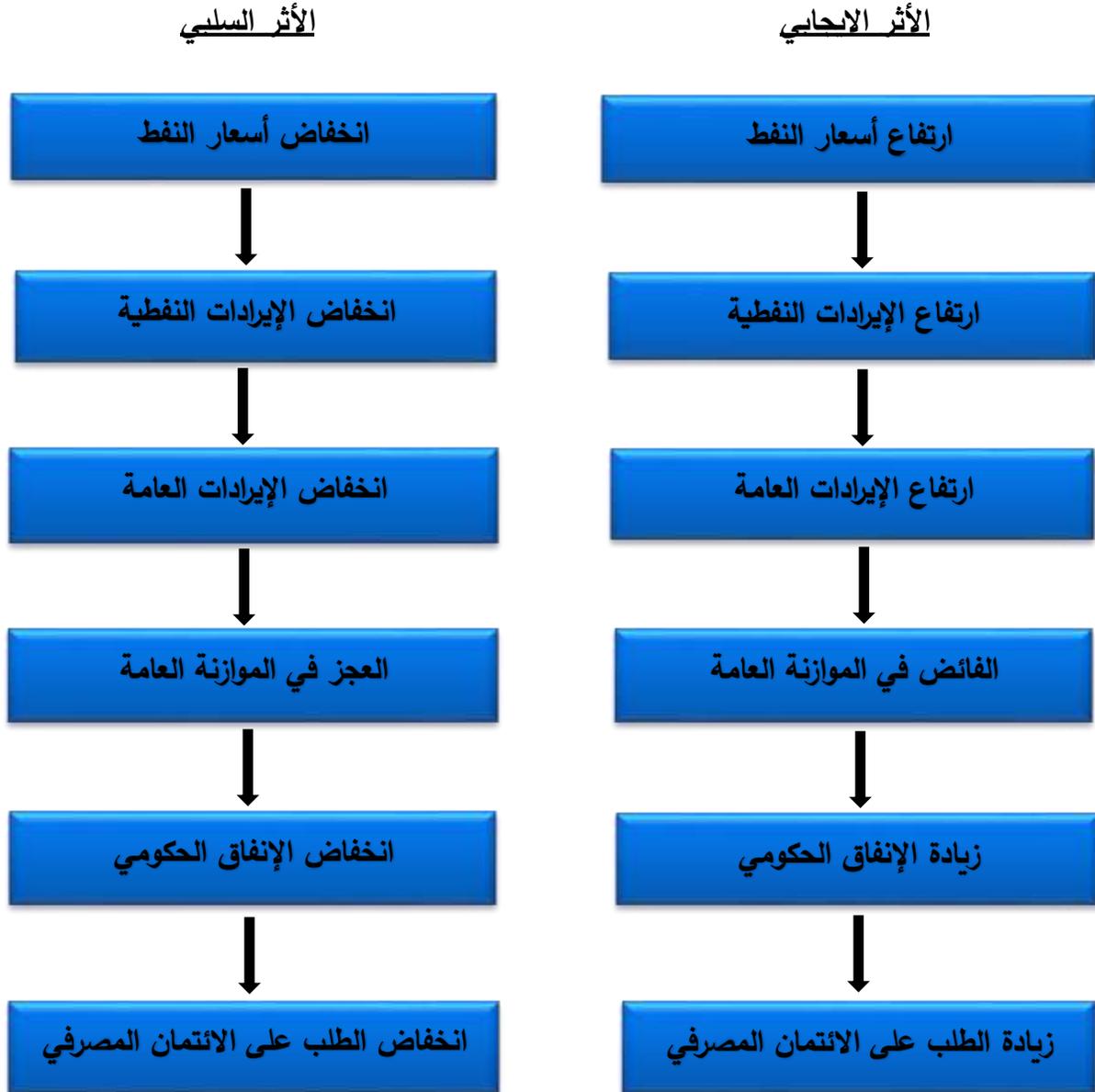
- علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2009، ص270.

الفصل الأول..... الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي – إطار نظري

اسعاره في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي سيجعل بعض الدول الريعية اللجوء إلى الاقتراض من المصارف الداخلية والمؤسسات المالية (الاقتراض الداخلي) أو اللجوء إلى الاقتراض من المصارف الأجنبية والاقليمية (الاقتراض الخارجي)، وهنا يجب على الدول الريعية أن تتنوع إيراداتها (إيرادات القطاع الصناعي، إيرادات قطاع الزراعة والغابات والصيد، إيرادات السياحة، إيرادات النقل والمواصلات) ولا تعتمد على الإيرادات النفطية كممول رئيس لنفقاتها وإنما تعتمد على الإيرادات المحلية الأخرى كإيراداتها من الضرائب والدومين الصناعي والزراعي والرسوم.

المخطط (1)

أثر الريع النفطي على كل من الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي



المصدر: من إعداد الباحثة وفق منطق النظرية الاقتصادية.

الفصل الثاني

تطور الربيع النفطي والائتمان المصرفي

والإنفاق الحكومي في العراق

المبحث الأول : تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة
(2004 – 2021)

المبحث الثاني : تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة
(2004 – 2021)

المبحث الثالث : تطور مؤشرات الربيع النفطي في العراق للمدة
(2004 – 2021)

المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان
المصرفي والربيع النفطي في العراق للمدة
(2004 – 2021)

الفصل الثاني

تطور الريع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004- 2021)

تمهيد:

إنّ النظر إلى تاريخ العراق الاقتصادي يظهر لنا أنّ هذا الاقتصاد لا يختلف عن بقية اقتصادات الدول النامية مع وفرة موارده المالية والمادية والبشرية فهو يعاني من الاختلالات الهيكلية ليس بسبب ضعف السياسة الاقتصادية فحسب بل بسبب مصادرة القرار الاقتصادي واتخاذ طابعاً سياسياً أكثر منه اقتصادي، مما أدى إلى تعميق تلك الاختلالات في بلد نفطي بلغ الاحتياطي المؤكد منه (115) مليار برميل مشكلاً ما نسبته (11%) من الاحتياطي النفطي العالمي، مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً احادي الجانب وذلك بسبب الاعتماد الكلي على عائدات النفط والاكتفاء بهذه العائدات دون السعي إلى بدائل أخرى، الأمر الذي سيجعل الاقتصاد أكثر تقلباً وعرضةً للأزمات الاقتصادية، وسيدفع الدولة للجوء إلى الاقتراض من المصارف لتمويل الإنفاق الحكومي وسد العجز المالي في الموازنة العامة

المبحث الأول

واقع الإنفاق الحكومي في العراق

إنَّ الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي يتكون من قسمين هما: الإنفاق الجاري والاستثماري فالإنفاق الجاري الذي يتضمن الإنفاق على الرواتب والأجور، نفقات شبكة الحماية الاجتماعية...إلخ والذي يشكل (80%) من مجموع الإنفاق الحكومي، أما الإنفاق الاستثماري فيتضمن نفقات القطاع الصناعي، نفقات القطاع الزراعي، نفقات التربية والتعليم ويشكل نسبة منخفضة في الإنفاق الحكومي، تتراوح ما بين (15 % - 20 %)، بسبب زيادة إعداد الموظفين في القطاع الحكومي، وزيادة إعداد المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية. تم تقسيم المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول يتضمن واقع الإنفاق الحكومي في العراق، والمطلب الثاني يتضمن تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

المطلب الأول : واقع وتطور الإنفاق الحكومي في العراق

أولاً : واقع الموازنة العامة في العراق

تؤدي الموازنة العامة في العراق دوراً أساسياً في تجسيد اقتصاد السوق من جانب السلطة الاقتصادية، بعد أن كان هنالك دور تدخلي مفرط في الحياة الاقتصادية قبل عام (2003) ذلك لأن العراق يمتلك من الموارد المادية والبشرية ما يجعله مؤهلاً لتطوير اقتصاده، لذا فالموازنة العامة لها دور أساسي في الاقتصاد العراقي. وقد استمدت الموازنة العامة في العراق بعد عام (2004) أهدافها من السياسة الحكومية، واستراتيجية مكافحة الفقر الصادرة عام (2009)، فيما ركزت الخطوط العامة للسياسة المالية لعام (2013) على تكثيف جهود الحكومة من أجل تنويع حصيللة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام مع مراعاة زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة للارتقاء بالعنصر البشري، والسعي في الوقت ذاته على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وزيادة النفقات الاستثمارية لغرض التوسع في عمليات الاعمار وتطوير البنى التحتية، ومواصلة دعم اسعار البطاقة التموينية بغية توفير المواد الغذائية الأساسية لحياة المواطن والتأكيد على

سياسة إصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ومحاربة الفقر وزيادة دخل الفرد بما يؤمن له مستوى معاشي أفضل والذي تمثل في تشريع قانون التقاعد الوطني الموحد وإيلاء الأهمية للناحية الأمنية للبلد⁽¹⁾. وشهد العراق بعد عام (2003) العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، إذ خضعت السياسة المالية لمجموعة من التحديثات لاسيما في جانبها القانوني وبما يتماشى والوضع الاقتصادي الراهن، ومن أهم التحديثات القانونية التي طالت السياسة المالية⁽²⁾ :

1. اصدار قانون ادارة الدين العام رقم (94) لسنة (2004) والمتضمن تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية وفقاً لآلية السوق وقيام البنك المركزي العراقي بمهمة الوكيل المالي عن وزارة المالية في إدارة حوالات إحتزينة قصيرة الأجل بدلاً من سياسة النقد الرخيص والاقتراض الاتفاقي الذي يأخذ صيغة الالتزام وبفائدة معلومة مسبقاً، وأن تطبيق هذه الاستراتيجية سوف يؤدي إلى تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم، وذلك باحتواء السيولة النقدية والسيطرة على مناسبتها وتوظيف تدفقاتها لغرض سد العجز في الموازنة العامة.

2. اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة أوامر (37، 49، 84) لسنة (2003) والخاصة بتعديلات السياسة الضريبية، إذ اشارت هذه الأوامر إلى خفض معدلات الضريبة على دخول الأفراد وأرباح الشركات والتي عن طريقها تم منح المزيد من الاعفاءات الضريبية على الدخل الوارد في البند (1) و (5) من المادة (12) مع إعفاء المواد الغذائية والطبية المستوردة لضمان تحصيل عائدات ضريبية كافية دون تحميل فئات المجتمع الاخرى أعباء ضريبية.

ثانياً : واقع الإنفاق الحكومي في العراق

يعد الإنفاق الحكومي من الأدوات المهمة التي توظفها الحكومة بهدف اشباع الحاجات العامة وهي بصدد تطبيق برامجها الاقتصادية، إذ تقوم بأنفاق الاموال بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، إذ يختلف تأثير حجم وآلية توزيعه على الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت بشكل مباشر أم غير مباشر من خلال الترابطات الأمامية والخلفية بين الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم يتم توظيف هذه الأداة حسب الظروف ومتطلبات المرحلة الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد⁽³⁾، ويتكون الإنفاق الحكومي من قسمين رئيسيين هما: الإنفاق الجاري

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص54.

(2) جمهورية العراق، وزارة المالية، تقرير الموازنة العامة، الدائرة الاقتصادية، 2014، ص12.

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي، للمدة (2004 – 2017)، ص6

والإنفاق الاستثماري، وفي العراق ترتفع نسبة مساهمة الإنفاق الجاري مقابل انخفاض نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري، وسنوضح أهم تطورات مكونات الإنفاق الحكومي:

1. الإنفاق الجاري (الاستهلاكي)

يشمل هذا النوع (نفقات رواتب الموظفين وأجور العمال، نفقات الرعاية الاجتماعية، نفقات فوائد أقساط الدين العام، نفقات المنح، نفقات المستلزمات السلعية والخدمية، نفقات البرامج الخاصة، تخصيصات البطاقة التموينية، النفقات العسكرية ونفقات صيانة الموجودات). وتتراوح نسبة مساهمته (80% - 90%) من مجموع الإنفاق الحكومي، بسبب دفع رواتب الموظفين في القطاع الحكومي⁽¹⁾، ودفع نفقات الجيش والشرطة نتيجة التقلبات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والأمني في البلد، فضلاً عن اتخاذ الحكومة سياسة مالية توسعية بعد عام (2004) بسبب الزيادة المستمرة في الإيرادات النفطية أثر انتهاء العقوبات الاقتصادية والتي رافقتها الزيادة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

2. الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)

يشمل هذا الإنفاق (نفقات القطاع الصناعي، نفقات الزراعة والغابات والصيد، نفقات قطاع النقل والمواصلات، نفقات السياحة والفنادق والمطاعم، ونفقات المباني والخدمات).

وتبرز أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي كونه أحد مكونات الإنفاق الحكومي العام الذي يساهم في انشاء مجموعة واسعة من المشاريع التنموية وتطوير المنشآت والمؤسسات القائمة حالياً في قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني، لذلك فإن الإنفاق الحكومي يركز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية إلى جانب المشاريع الانتاجية، ومن ثم فإن هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماماً وإنما هناك تداخل كبير مما يجعلهما متكاملين، ويرجع ذلك أساساً لصعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل صنف في توليد القيمة المضافة وزيادة الطاقة الانتاجية للأنشطة الاقتصادية⁽²⁾، ويشكل الجزء الأقل من مجموع الإنفاق الحكومي العام، أي تتراوح نسبة مساهمته (10% - 20%) بسبب تغلب الإنفاق الاستهلاكي. والتي تؤثر على تخصيص مبالغ الاستثمار، فضلاً عن عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في العراق.

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، للمدة (2004 – 2021).

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير أداء الاقتصاد الكلي العراقي، للمدة (2014 – 2017)، ص32.

المطلب الثاني : تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

أولاً : تطور الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) في العراق للمدة (2004 – 2021)

1. تطور الإنفاق الحكومي الجاري في العراق للمدة (2004 – 2021)

يلاحظ عبر بيانات الجدول (1) أن الإنفاق الحكومي انخفض من (32,117,491) مليون دينار عام (2004) إلى (26,375,175) مليون دينار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-17.87%)، كذلك انخفض الإنفاق الجاري من (29,102,758) عام (2004) إلى (21,803,157) مليون دينار عام (2005) بسبب اتخاذ الحكومة سياسة مالية انكماشية بهدف معالجة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار تمثلت بتخفيض الإنفاق الحكومي العام.

وفي السنوات (2006 - 2008) سجل الإنفاق الحكومي ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (38,806,679) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (47.13%، 057%، 52.19%) على التوالي، كما سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً حتى بلغ أعلى قيمة له وهي (47,522,700) مليون دينار عام (2008) وجاء هذا الارتفاع بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية الذي اقترن بزيادة معدلات النمو العالمية ورافق تلك الزيادة ارتفاع حجم الإنفاق التشغيلي بسبب التوسع في حجم القطاع العام.

أما عام (2009) فقد سجل الإنفاق الحكومي انخفاضاً ليبلغ (52,567,025) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (-11.50%)، وكذلك انخفض الإنفاق الجاري ليبلغ (39,043,201) مليون دينار وبنسبة مساهمة (74.27%) بعد أن كانت (80%) عام (2008)، ويعزى ذلك إلى آثار الأزمة المالية العالمية عام (2008)، مما انعكست سلباً على أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وبالتالي أدت إلى تراجع الإيرادات العامة، وتقليل الإنفاق الحكومي لتجنب زيادة العجز المالي في الموازنة.

كما يلاحظ في السنوات (2010 - 2013) إن الإنفاق الحكومي سجل ارتفاعاً مستمراً ليبلغ أعلى قيمة له (119,127,556) مليون دينار في العام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (13.30 %) وكما سجل الإنفاق الجاري أعلى ارتفاع في العام (2013) ليبلغ (84,480,556) مليون دينار بسبب دعم اسعار البطاقة التموينية بغية توفير المواد الغذائية الأساسية لحياة المواطن والتأكيد على سياسة الاصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ومحاربة الفقر وزيادة دخل الفرد بما يؤمن له مستوى معاشي أفضل والذي تمثل في تشريع قانون

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

التقاعد الوطني الموحد وإيلاء الأهمية للناحية الأمنية للبلاد. فضلاً عن زيادة الرواتب والأجور ودفع التعويضات للموظفين، وإطلاق الدرجات الوظيفية الجديدة في القطاع الحكومي.

الجدول (1)

تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق الحكومي (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الإنفاق الجاري (3)	نسبة المساهمة % (4)	الإنفاق الاستثماري (5)	نسبة المساهمة % (6)
2004	32,117,491	-----	29,102,758	90.61	3,014,733	9.14
2005	26,375,175	-17.87	21,803,157	82.66	4,572,018	17.33
2006	38,806,679	47.13	32,778,999	86.08	6,027,680	15.83
2007	39,031,232	0.57	31,308,188	80.21	7,723,044	19.78
2008	59,403,375	52.19	47,522,700	80	11,880,675	20
2009	52,567,025	-11.50	39,043,201	74.27	13,091,000	24.90
2010	70,134,201	33.41	46,456,201	66.23	23,678,000	33.76
2011	78,757,666	12.29	60,925,666	77.35	17,832,000	22.64
2012	105,139,576	33.49	75,788,576	72.08	29,351,000	27.91
2013	119,127,556	13.30	84,480,556	80.35	34,647,000	29.08
2014	113,473,517	-4.74	88,542,750	78.02	24,930,767	21.97
2015	70,397,515	-37.96	60,950,817	86.58	18,564,676	26.37
2016	67,067,434	-4.73	51,173,425	76.30	15,894,009	23.69
2017	75,490,115	12.55	59,025,654	78.18	16,464,461	21.81
2018	80,873,189	7.01	67,052,856	82.91	13,820,333	17.08
2019	111,723,523	38.14	87,300,933	78.14	24,422,590	21.85
2020	76,082,443	-31.90	72,873,538	95.78	3,208,905	4.21
2021	102,849,659	35.18	89,526,686	87.04	13,322,973	12.95

المصدر:

- العمود (1, 3, 4) النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004 – 2021) .
- معدل التغير السنوي تم احتسابه وفق الصيغة الآتية:
القيمة في السنة اللاحقة - القيمة في السنة السابقة \ القيمة في السنة السابقة × 100 %
- تم احتساب نسبة المساهمة وفق الصيغة الآتية:
نسبة المساهمة = $\frac{\text{القيمة الجزئية (الإنفاق الجاري أو الاستثماري)}}{\text{القيمة الكلية (الإنفاق الحكومي)}} \times 100\%$

وفي السنوات (2014 - 2016) فقد سجل الإنفاق الحكومي انخفاضاً مستمراً ليبلغ (67,067,434) مليون دينار في عام (2016) وبمعدل تغير سنوي مقداره مقداره (-4.73%) بسبب التقلبات الاقتصادية والأمنية التي

شهدها الاقتصاد العراقي التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام والعجز في الموازنة عام (2014) من جهة مقابل زيادة الإنفاق العسكري من جهة أخرى لمواجهة عصابات داعش إرهابية التي سيطرت على عدد من المحافظات الغربية وقيامها بتدمير البنى التحتية الامر الذي تجسد في انخفاض الإنفاق الجاري ليصل إلى (51,173,425) مليون دينار عام (2016) وبنسبة مساهمة (76.30%) إضافة إلى إيقاف اطلاق الدرجات الوظيفية في القطاع الحكومي.

وفي السنوات (2017 - 2019) سجل الإنفاق الحكومي ارتفاعاً إلى (75,490,115، 80,873,189، 111,723,523) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (12.55%، 7.01%، 38.14%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدت إلى زيادة الإيرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني وعودة النازحين إلى مناطقهم، كما سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً ليلبغ (59,025,654، 67,052,856، 87,300,933) مليون دينار على التوالي بسبب إيقاف الاستقطاعات من رواتب الموظفين، تعمير المحافظات المتضررة من عصابات داعش إرهابية، وصرف مستحقات المحاضرين في وزارة التربية عام (2019).

أما عام (2020) فقد سجل الإنفاق الحكومي انخفاضاً ليلبغ (76,082,443) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (- 31.90%) وكذلك انخفض الإنفاق الجاري إلى (72,873,538) مليون دينار بسبب انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، إضافة إلى انتشار جائحة كورونا لهذا العام وفرض حظر التجوال الشامل. بينما سجل ارتفاعاً إلى (102,849,659) مليون دينار عام (2021) وبمعدل تغير سنوي مقداره (35.18%) والإنفاق الجاري ارتفع أيضاً إلى (89,526,686) مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وتحقيق فائض في الموازنة العامة.

2. تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004 – 2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول (1) إن الإنفاق الحكومي الاستثماري ارتفع من (3,014,733) مليون دينار عام (2004) وبنسبة مساهمة (9.14%) إلى (23,678,000) مليون دينار عام (2010) وبنسبة مساهمة (33.76%) من مجموع الإنفاق الحكومي، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات العامة مما أدى إلى زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري لدعم الطاقة الانتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي. فضلاً عن

تحسن الوضع الأمني في البلد. بينما سجل انخفاضاً بلغ (17,832,000) مليون دينار عام (2011) وبنسبة مساهمة مقدارها (22.64%).

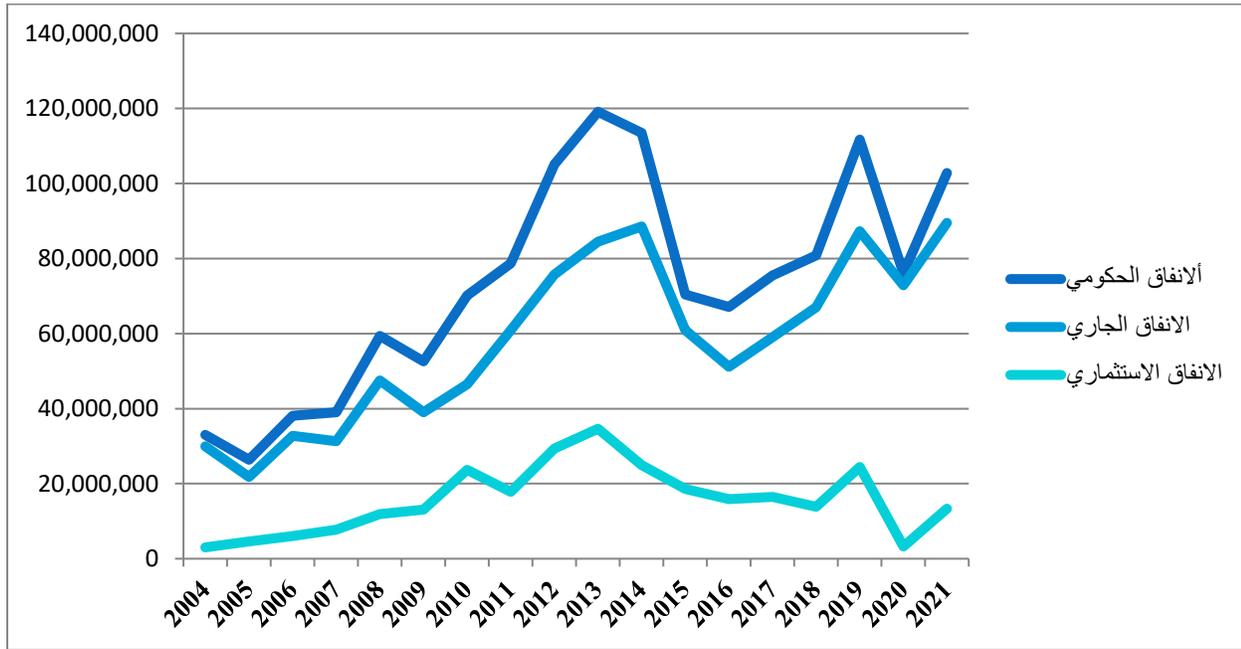
أما في عامي (2012 - 2013) فقد سجل الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً ليبلغ (29,351,000) ، مليون دينار على التوالي وبنسب مساهمة مقدارها (27.91% ، 29.08%) على التوالي مقارنة بعام (2011) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل مستمر، مما أدى إلى زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري لغرض التوسع في عمليات الأعمار وتطوير البنى التحتية وشملت (مشاريع الاسكان، مشاريع الطاقة الكهربائية ومشاريع بناء المدارس).

أما السنوات (2014 - 2016) فقد سجل الإنفاق الاستثماري انخفاضاً مستمراً ليبلغ (15,894,009) مليون دينار عام (2016) بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والأمني نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتحقيق العجز في الموازنة العامة، وبالتالي انعكست على إيقاف التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري وتوقف المشاريع الاستثمارية في البلد. بينما ارتفع إلى (16,464,461) مليون دينار عام (2017) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق وزيادة الإيرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة، بينما سجل انخفاضاً إلى (13,820,333) مليون دينار عام (2018) وبنسبة مساهمة مقدارها (17.08%) بسبب زيادة الإنفاق الجاري لسد الأعباء المالية الإضافية كالرواتب والدعم للمناطق التي تعرضت للدمار والتخريب من قبل الإرهاب، مما أثر سلباً على حصة الإنفاق الاستثماري من مجموع الإنفاق الحكومي.

أما عام (2020) فقد سجل انخفاضاً ليبلغ (3,208,905) مليون دينار وبنسبة مساهمة (4.21%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي أدت إلى عجز الموازنة العامة، وانتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في البلد، مما أدى إلى تعطيل مشاريع الاستثمار، بينما سجل ارتفاعاً إلى (13,322,973) مليون دينار عام (2021) بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام وحدوث الفائض في الموازنة العامة ورفع حظر التجوال الشامل. الشكل (1) يوضح تطور الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في العراق

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

تأسيساً على ما تقدم يتضح أن ارتفاع الإنفاق الجاري لاسيما فقرة الرواتب والأجور على حساب الفقرات المتبقية من الإنفاق التشغيلي من شأنها ان تحد من تحقيق الأهداف المعلنة في خطط التنمية الوطنية وترحيلها إلى آجال زمنية قادمة ونقل أعباء المرحلة الحالية واخفاقها إلى الأجيال للاحقة.



شكل (1)
تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2021- 2004)
المصدر/ من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (2)

ثانياً : تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004 – 2021)

الموازنة العامة هي خطة تقديرية لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة خلال مدة زمنية قادمة (سنة عادة) وما ينتج عنها من عجز وفائض، وتمثل السياسة الاقتصادية الرئيسة للدولة، ولكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على العوائد النفطية، لذا فإن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيس والأساس للموازنة الاتحادية .

يتضح عبر بيانات الجدول (2) أن الموازنة العامة سجلت فائضاً عام (2004) ليلبغ مقداره (865,248) مليون دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط العراقي. ثم استمر الفائض حتى عام (2008) ليلبغ قدره (20,848,807) مليون دينار بسبب الزيادة المستمرة في أسعار

النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكست على زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة، من ثم تحقيق الفائض المالي في الموازنة العامة، مما أدت إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل، وتقليل معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي.

بينما سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً قدره (-5,454,508) مليون دينار في عام (2009) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بسبب الازمة العلمية لعام (2008)، وانخفاض الإيرادات العامة المتحصلة من الإيرادات النفطية، وبالتالي أدت إلى العجز في الموازنة العامة.

وفي السنوات (2010 - 2012) سجلت الموازنة العامة فائضاً مالياً قدره (44,022، 30,049,726)، مما أدى إلى ارتفاع اسعارها وبالتالي ادت إلى زيادة الإيرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

أما السنوات (2013 - 2016) فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مستمراً لنبيلغ (-5,287,480، -7,863,671، -3,927,215، -12,658,164) مليون دينار على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط العراقي، مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة، فضلاً عن توقف بعض حقول النفط في المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش الإرهابي، مما أدى إلى صعوبة انتاج وتصدير النفط الخام، وإلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وزيادة حالات الركود والانكماش في الاقتصاد العراقي.

وفي عامي (2017 - 2018) فقد سجلت الموازنة العامة فائضاً مقداره (1,845,840، 25,696,645) مليون دينار على التوالي بسبب زيادة الإيرادات العامة المتحصلة من الإيرادات النفطية نتيجة التحسن التدريجي في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فضلاً عن توقف العمليات العسكرية بعد تحرر المناطق التي كانت تحت سيطرة عصابات داعش الإرهابي.

جدول (2)

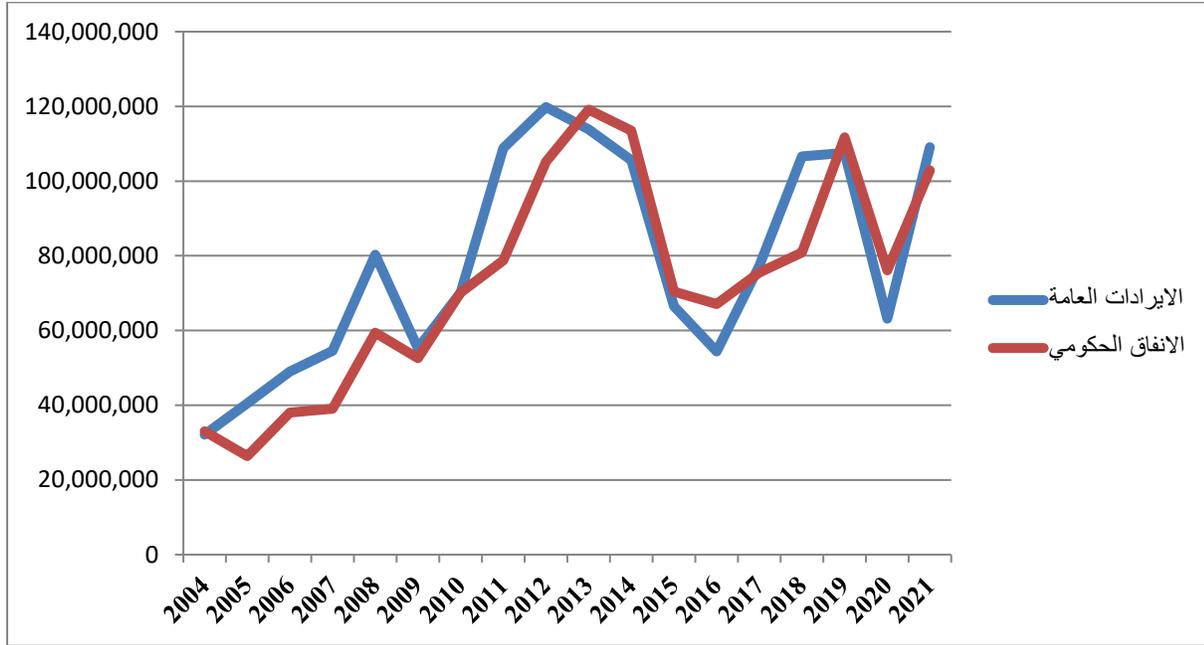
تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	الإنفاق الحكومي	فائض وعجز الموازنة العامة *
2004	32,982,739	32,117,491	865,248
2005	40,502,890	26,375,175	14,127,715
2006	49,063,361	38,076,795	10,986,566
2007	54,599,451	39,031,232	15,568,219
2008	80,252,182	59,403,375	20,848,807
2009	47,112,517	52,567,025	- 5,454,508
2010	70,178,223	70,134,201	44,022
2011	108,807,392	78,757,666	30,049,726
2012	119,817,224	105,139,576	14,677,648
2013	113,840,076	119,127,556	- 5,287,480
2014	105,609,846	113,473,517	- 7,863,671
2015	66,470,300	70,397,515	- 3,927,215
2016	54,409,270	67,067,434	-12,658,164
2017	77,335,955	75,490,115	1,845,840
2018	106,569,834	80,873,189	25,696,645
2019	107,566,995	111,723,523	- 4,156,528
2020	63,199,689	76,082,443	- 12,882,754
2021	109,081,464	102,849,659	6,321,805

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة، التقارير السنوية للموازنة العامة، للمدة (2004-2021).

أما في عامي (2019 - 2020) فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مقداره (-4,156,528 ، 12,882,754) مليون دينار على التوالي بسبب الصدمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الذي وصل إلى دون الـ (50) دولاراً للبرميل الواحد، تصاعد الاحتجاجات الشعبية وانتشار جائحة كورونا، مما انعكست سلباً على تراجع الإيرادات العامة وأدت إلى العجز في الموازنة العامة. بينما سجلت فائضاً قدره (6,321,805) مليون دينار في عام (2021) بسبب تحسن أداء الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة المتحصلة من الإيرادات النفطية والشكل (2) يوضح تطور الموازنة العامة في العراق

* الفائض (+) : يحدث الفائض عندما تكون الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة.
العجز (-) : هو الوضع المالي الذي حدث عندما تكون الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة.



شكل (2)

تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2021 – 2004)

المصدر/ من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (3)

ثالثاً : تطور نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP في العراق

تأتي أهمية الإنفاق الحكومي عبر تعاضد دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ ترجع أهمية هذا الإنفاق كونه أحد أدوات السياسة المالية الذي تستخدمه في تحقيق أهدافها الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها فهي تعكس كافة الحاجات العامة وسبل تمويلها، وأهمية هذا المؤشر أنه يوضح دور الدولة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي⁽¹⁾.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير أداء الاقتصاد الكلي، للمدة (2014-2017)، ص26.

جدول (3)

نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004- 2021) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق الحكومي (1)	GDP بالأسعار الجارية (2)	GDP * نسبة الإنفاق الحكومي إلى (3)
2004	32,982,739	53,235,358	61.96
2005	26,375,175	73,533,598	35.87
2006	38,076,795	95,588,954	39.83
2007	39,031,232	111,456,813	35.02
2008	59,403,375	157,026,062	37.83
2009	52,567,025	130,642,187	40.24
2010	70,134,201	162,064,565	43.28
2011	78,757,666	217,327,107	36.24
2012	105,139,576	254,225,490	41.36
2013	119,127,556	267,395,614	44.55
2014	113,473,517	266,420,384	42.59
2015	70,397,515	199,715,699	35.25
2016	67,067,434	203,869,832	32.90
2017	75,490,115	225,995,179	33.40
2018	80,873,189	251,064,479	32.21
2019	111,723,523	262,917,150	42.49
2020	76,082,443	198,774,325	38.28
2021	102,849,659	301,439,513	34.12

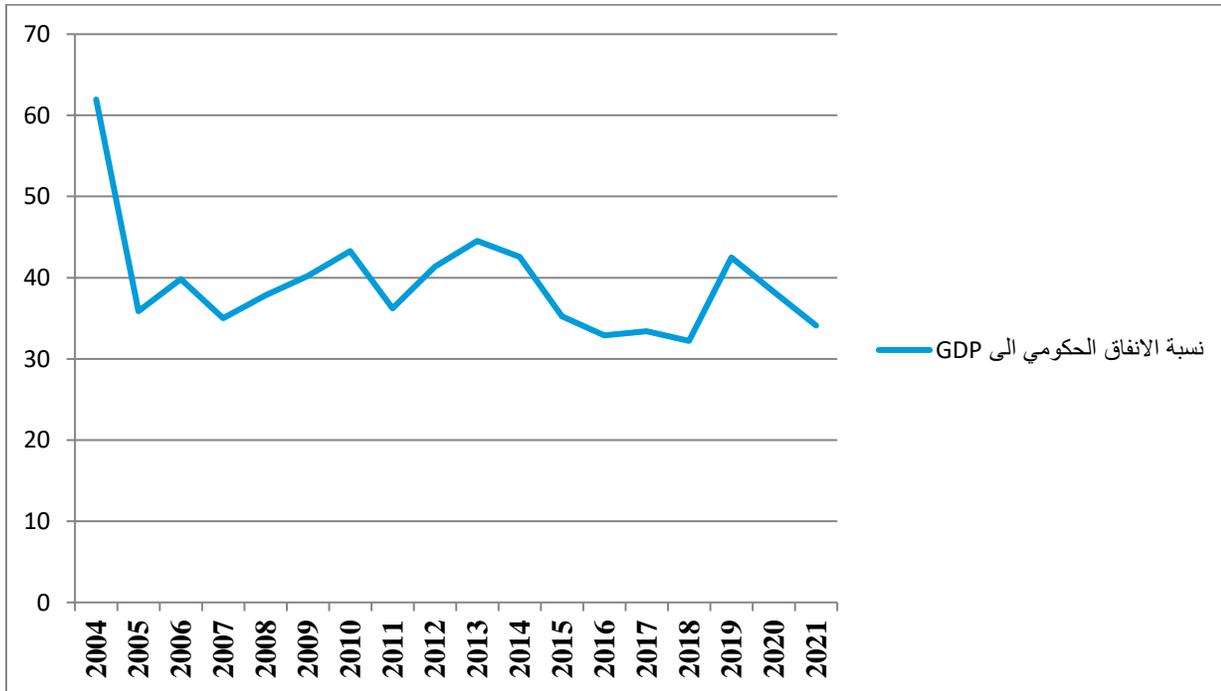
المصدر:

- العمود (1, 2) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004- 2021)
- * تم احتساب نسبة الإنفاق الحكومي إلى (GDP) وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP} = \frac{\text{الإنفاق الحكومي}}{\text{GDP}} \times 100\%$$

ويتضح عن طريق بيانات الجدول (3) أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق قد بلغت (61.95%) عام (2004)، ألا انها انخفضت عام 2005 إلى (35.87%) وأخذت في الأعوام اللاحقة (2005 – 2013) ما بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى اعلى مستوياتها بنسبة (44.55%) عام (2013) وتعود تلك الحالة إلى عدم استقرار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما ادت إلى تذبذب الإيرادات العامة المتحصلة من الإيرادات النفطية .

أما عام (2014) فقد سجلت انخفاضاً إلى (42.59%) واستمرت بالانخفاض لتصل إلى (32.21%) عام (2018) بسبب الصدمة المزدوجة (الاقتصادية والأمنية) التي شهدتها الاقتصاد العراقي، فالإقتصادية تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام بشكل مستمر في الأسواق العالمية وتراجع الإيرادات العامة المتحصلة من الإيرادات النفطية، مما انعكست على انخفاض الإنفاق الحكومي وتراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، أما الصدمة الأمنية فتمثلت بدخول عصابات داعش الإرهابية إلى بعض المحافظات العراقية، مما انعكس سلباً على الأنشطة الاقتصادية. بينما سجلت ارتفاعاً إلى (42.49%) عام (2019) بسبب زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي بعد تحسن أسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية لغرض دعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي ثم انخفضت نسبة الإنفاق بعد ذلك لتصل إلى (34.12%) في عام (2021) ويعزى ذلك إلى الصدمة المزدوجة (انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا) والتي أدت إلى العجز في الموازنة العامة، مما انعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، والشكل (3) يوضح تطور نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق.



شكل (3)

تطور نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2021)

المصدر/ من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (4)

المبحث الثاني تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021)

يعد الجهاز المصرفي العراقي من أهم المؤسسات المالية والذي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، كونه يساهم في تحقيق أهداف اقتصادية كالنمو والتنمية والاستقرار المالي والاقتصادي، ويقدم خدمات مالية متنوعة كقبول الودائع الجارية، التوفير والزمنية، ومنح الائتمان النقدي والتعهدي إلى القطاعات الاقتصادية لغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والقطاع الخاص لغرض تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية. تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول يتضمن واقع الجهاز المصرفي العراقي. والمطلب الثاني تضمن تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021).

المطلب الأول : واقع الجهاز المصرفي العراقي (الاهداف والوظائف)

أولاً : هدف الجهاز المصرفي العراقي

يعد الجهاز المصرفي في أية دولة هو المسؤول عن مد المشروعات الاقتصادية باحتياجاتها المالية القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل، ويقوم الجهاز المصرفي بتقديم وظائفه وخدماته عن طريق مجموعة من المصارف التي تختلف من حيث عددها وأنواعها في كل دولة، ويهدف الجهاز المصرفي في العراق شأنه شأن باقي الأجهزة المصرفية في الدول إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأبناء البلد من خلال قيامه ومباشرته بأنشطته المختلفة والمتنوعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال أساليب مختلفة أهمها تأمين الموارد اللازمة لمستلزمات التمويل الاستثماري، وفي ذلك تشجيع للأفراد على الادخار وجذب الزبائن الجدد والعمل على زيادتهم. وتعمل عمليات التمويل الاستثماري من أجل توفير مستلزمات الانتاج للقطاعات الانتاجية صناعية كانت أم زراعية، لذلك فإن تدعيم العمليات الاستثمارية لمختلف المستثمرين عبر الاستثمار والتوظيف وتحسين نظام الإقراض من شأنه أن يرتفع مشاركتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي ودعم مسيرة الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

(1) جود جعفر إخطاب، اعادة هيكالية المصارف، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2009، ص21 .

ثانياً : وظائف الجهاز المصرفي العراقي

للجهاز المصرفي عموماً والعراقي على وجه الخصوص عدد من الوظائف يمكن إدراجها كما يأتي (1):

1. قبول الودائع النقدية (الجارية، التوفير والأجلة) وإصدار شهادات إيداع نقدية ودفع مبالغ الصكوك أو الأوامر الصادرة على المصرف من المودعين .
2. منح التسهيلات النقدية كالإقراض والتسليف لأغراض الأنشطة المختلفة، والائتمان التعهدي كإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية لزيائنها.
3. بيع الدولار للمواطنين، وبناءً على توجيهات البنك المركزي العراقي وبالنظر لحاجة الجمهور لشراء الدولار الأمريكي لغرض استخدامه عند السفر فقد تقرر بيع الدولار في المصارف الخاصة ومكاتب الصيرفة.
4. استثمار الأموال في حوالات الخزينة وسندات الحكومة العراقية، والأوراق المالية المحلية والأجنبية وممارسة عمليات شرائها وبيعها وخصمها.
5. المشاركة في تأسيس المساهمة في القطاعين الخاص والعام والمختلط، أو المساهمة في رؤوس أموالها بحدود يقرها مجلس ادارة المصرف.
6. خصم وشراء الأوراق التجارية واعادة خصمها.
7. تحصيل مبالغ الأوراق التجارية ومستندات الشحن وسائر أنواع الأوراق والمستندات الأخرى لحساب أصحابها.
8. شراء وبيع أو استيراد وتصدير السبائك والمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى.
9. القيام بجميع أنواع عمليات التحويل الخارجي بما فيها شراء وبيع الأوراق النقدية الأجنبية وأي من وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية أو التسليف عنها.
10. المساهمة في رؤوس أموال المصارف التجارية العربية والاقليمية والدولية، ولها الحق أن تؤسس أو تسهم في شركات خارج العراق تتعاطى أعمال الصيرفة.
11. كفالة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية والاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الخارجية والحصول على التسهيلات الائتمانية منها لحسابها ولحساب الغير.

(1) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2005 – 2021).

ثالثاً : هيكل الجهاز المصرفي العراقي

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام (2020) (76) مصرفاً، وتوزع كالاتي⁽¹⁾:

1. (7) مصارف حكومية، تتضمن (3) مصارف تجارية و(3) مصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد.
2. (69) مصرفاً خاصاً، تتضمن (27) مصرفاً اسلامياً محلياً و(24) مصرفاً تجارياً محلياً و(16) فرعا من مصارف أجنبية و(2) فرعا من مصارف إسلامية أجنبية. وكما يوضحها المخطط :

مخطط (2)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي				المصارف الحكومية		
المصارف الاهلية				المصارف الاسلامية	المصارف التجارية	المصارف المتخصصة
فروع المصارف الاجنبية (16) مصرف	فروع المصارف الاسلامية الاجنبية (2) مصرف	المصارف التجارية المحلية (24) مصرف	المصارف الاسلامية (27) مصرف	المصارف الاسلامية (1) مصرف	المصارف التجارية (3) مصرف	المصارف المتخصصة (3) مصرف

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2020، ص4

المطلب الثاني : تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021)

أولاً : تطور الائتمان المصرفي في العراق

1. تطور الائتمان النقدي في العراق للمدة (2004 – 2021)

يلاحظ عبر بيانات الجدول (4) ان الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية قد ارتفع من (824,673) مليون دينار في عام (2004) إلى (850,706) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (3.15%) بسبب قيام المصارف بمنح القروض إلى المواطنين والموظفين في القطاع الحكومي، كذلك منح الشركات التجارية، ومنح القطاعات الاقتصادية لإعادة بناء وتعمير المشاريع الانتاجية الذي تعرضت إلى الدمار والتخريب اثناء عملية الاحتلال الأمريكي عام (2003)، واستمر الائتمان النقدي بالارتفاع ففي عام

(1) التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، 2020، ص34 .

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

(2008) بلغ (4,587,454) مليون دينار بسبب استمرار المصارف بإقراض الزبائن ويعود السبب الرئيس إلى تلك الزيادة هي زيادة الودائع لدى المصارف التجارية (الجارية، التوفير ولأجل) بوصفها الممول الرئيس للائتمان المصرفي، فضلاً عن سعي المصارف التجارية إلى تمويل المشاريع الاستثمارية لزيادة الطاقات الانتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

جدول (4)

تطور مكونات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي	معدل التغير السنوي %	الأهمية النسبية %	الائتمان التعهدي	معدل النمو السنوي %	الأهمية النسبية %	مجموع الائتمان الكلي
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(4)+(1)=(7)
2004	824,673	----	100	-	-	-	824,673
2005	850,706	3.15	100	-	-	-	850,706
2006	2,664,898	213.25	100	-	-	-	2,664,898
2007	3,459,020	29.79	100	-	-	-	3,459,020
2008	4,587,454	32.62	100	-	-	-	4,587,454
2009	5,590,062	21.85	10.82	46,071,845	-	89.18	51,661,907
2010	11,721,535	109.68	22.75	39,790,906	-13.63	77.25	51,512,441
2011	20,344,076	73.56	34.25	39,032,461	-1.90	65.75	59,765,537
2012	28,438,688	39.78	39.16	44,174,190	13.17	60.84	72,612,878
2013	29,952,012	5.32	35.82	53,667,025	21.48	64.18	83,619,037
2014	34,123,067	13.92	40.13	50,908,393	-5.14	59.87	85,031,460
2015	36,752,686	7.70	47.55	40,533,154	-20.38	52.45	77,285,840
2016	37,180,123	1.63	52.77	33,281,607	-17.89	47.23	70,461,730
2017	37,952,829	2.07	57.85	27,651,378	-16.91	42.15	65,604,207
2018	38,486,947	1.40	60.30	25,336,633	-8.37	39.70	63,823,580
2019	42,052,511	9.26	62.46	25,269,822	-0.26	37.54	67,322,333
2020	49,817,737	18.46	66.19	25,450,156	0.71	33.81	75,267,893
2021	52,971,508	6.33	65.71	27,644,173	8.62	34.29	80,615,681

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على :

- العمود (1, 4) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004-2021)
 - العمود (3, 6) من اعداد الباحث اعتماداً على الصيغة الآتية :
 - العمود (2) من اعداد الباحثة اعتماداً على الصيغ المذكورة سابقاً
- الأهمية النسبية = الائتمان النقدي او التعهدي / مجموع الائتمان الكلي × 100 %

كذلك فإن عام (2009) الذي بدأت به عملية منح الائتمان التعهدي، قد سجل ارتفاعاً إلى (5,590,062) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (21.85%) وبأهمية نسبية مقدارها (10.82%) بسبب منح القروض إلى القطاعات الاقتصادية بشكل مستمر بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية والخدمية. فضلاً عن قيام المصارف بمنح القروض لشرائح كبيرة من المواطنين مثل (قروض شراء السيارات، قروض البناء وسلف الزواج)⁽¹⁾.

وفي السنوات (2010 - 2015) شهد الائتمان النقدي استمرار بالارتفاع ليبلغ (36,752,686) مليون دينار في عام (2015) بسبب زيادة رؤوس الأموال لدى المصارف الحكومية والأهلية، وبسبب استمرار زيادة حجم الودائع لدى المصارف الحكومية، مما ادت إلى منح الائتمان بشكل مستمر.

أما السنوات (2016 - 2019) فقد استمر بالارتفاع ليبلغ (42,052,511) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (9.26%) وبأهمية نسبية (62.46%) في عام (2019) بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتثبيت سعر الفائدة (سعر السياسة) بنسبة (4%) لغرض زيادة الاستثمار وتمويل المشاريع الانتاجية، فضلاً عن دوره بوضع سياسة نقدية داعمة ومساندة للاقتصاد العراقي منذ عام (2016) لغرض تحسين الوضع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط وعجز الموازنة وتدهور الوضع الأمني، كما ساهم البنك المركزي بإطلاق مشروع المبادرة بهدف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع سقف القروض المصرفية في عام (2019) لزيادة الطاقة الانتاجية وتقليل معدلات البطالة.

وفي عامي (2020 - 2021) استمر الارتفاع ليبلغ (49,817,737 ، 52,971,508) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (18.46% ، 6.33%) على التوالي وبأهمية نسبية (66.19% ، 65.71%) بسبب الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي بتوجيه المصارف التجارية بزيادة منح القروض عبر إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وخاصةً القروض المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة مدة السداد للقروض المستقبلية القائمة للقطاعات الأكثر عرضةً لتداعيات وباء كورونا وتخفيض كلفة الاقتراض.

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص 24.

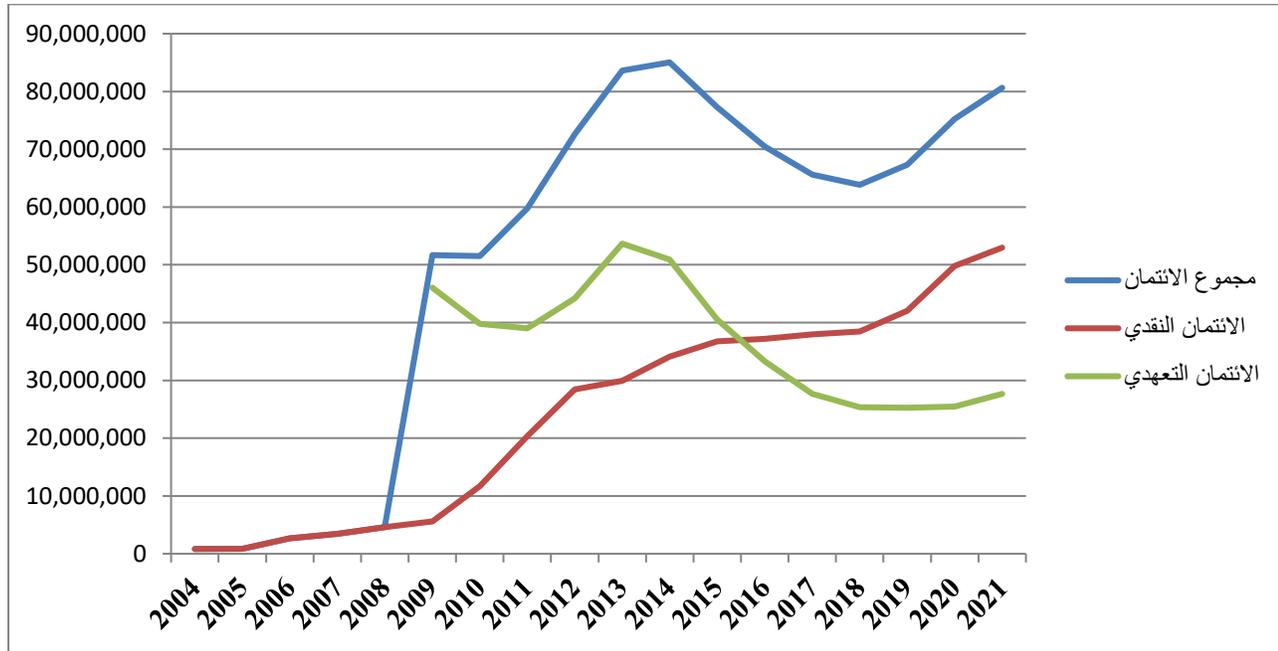
2. تطور الائتمان التعهدي في العراق للمدة (2009 – 2021)

يلجظ من بيانات الجدول (4) أن الائتمان التعهدي قد بدأ بـ (46,071,845) مليون دينار في عام (2009) وبأهمية نسبية مقدارها (89.18%) وهي نسبة مرتفعة جداً وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على عمليات الاستيراد وزيادة الطلب على السلع المستوردة.

وفي عامي (2010 - 2011) فقد سجل انخفاضاً ليبلغ (39,790,906 ، 39,032,461) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (-13.63%، -1.90%) على التوالي، بسبب انعكاس آثار الازمة المالية العالمية عام (2008) على أداء المصارف عالمياً بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص. بينما سجل ارتفاعاً للعامين (2012 – 2013) ليبلغ (44,174,190 ، 53,667,025) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (13.17% ، 21.48%) على التوالي وبأهمية نسبية (60.84% ، 64.18%) بسبب توسع المصارف التجارية الخاصة بشكل كبير في منح الحوالات الخارجية بأنواعها سواء للاستيراد أو السياحة أو نفقات معيشة، وكذلك الحوالات من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي نتيجة التوسع الحاصل في استيراد السلع الأجنبية من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد.

وفي السنوات (2014 - 2019) فقد سجل انخفاضاً مستمراً ليبلغ (25,269,822) مليون دينار وبأهمية نسبية مقدارها (37.54%) في عام (2019) وهي منخفضة مقارنةً بالسنوات السابقة، بسبب التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الامني والسياسي الذي شهده الاقتصاد العراقي للسنوات السابقة الذي تمثل بانخفاض أسعار النفط الخام وعجز الموازنة العامة وزيادة الرسوم والضرائب على السلع المستوردة عام (2016) لتمويل العجز في الموازنة العامة. إضافةً إلى ضعف الضمانات المقدمة للمصارف الخاصة حيث كانت أغلبها عبارة عن كمبيالة او صك، وانخفاض قيمة التأمينات المستلمة. ثم بدأ بالزيادة النسبية أذ بلغ (27,644,173) مليون دينار وبأهمية نسبية (34.29%) في عام (2021). الشكل (4) يوضح تطور مكونات الائتمان المصرفي في العراق

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)



شكل (4)
تطور مكونات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2021 – 2004)
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (4)

ثانياً : تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع في العراق للمدة (2021 – 2004)

هي النسبة التي توضح قدرة المصارف في توظيف الودائع المتوفرة لدى المصارف التجارية العراقية في مجال الائتمان النقدي الممنوح إلى الزبائن، وإن هذه النسبة محددة من البنك المركزي العراقي بأنها لا تتجاوز (70%) وتقاس هذه النسبة عن طريق قسمة اجمالي الائتمان النقدي إلى الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي⁽¹⁾.

يتضح من خلال بيانات الجدول (5) أن نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بلغت (24.27%) في عام (2004)، وبلغت أعلى نسبة لها عام (2016) وهي (59.58%)، إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي. الامر الذي يوضح أن المصارف التجارية تتبع سياسة ائتمانية حذرة في منح القروض والمحافظة على رأس المال وتجنب مخاطر الائتمان والتعثر المالي. الشكل (5) يوضح تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع في العراق

(1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، قسم الاحصاء والابحاث، 2011، ص26.

جدول (5)

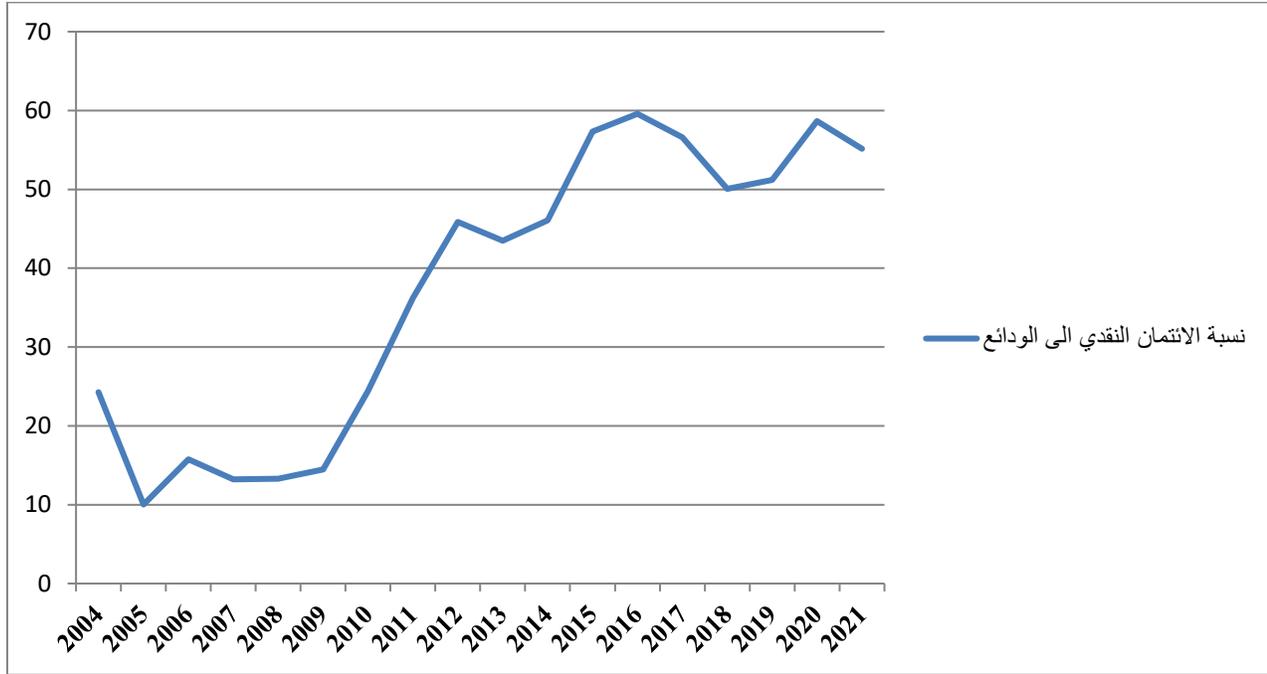
تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي (1)	الودائع (2)	نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع %* (3)
2004	824,673	3,396,680	24.27
2005	850,706	8,489,902	10.02
2006	2,664,898	16,928,295	15.74
2007	3,459,020	26,186,926	13.20
2008	4,587,454	34,524,959	13.28
2009	5,590,062	38,582,477	14.48
2010	11,721,535	47,947,232	24.44
2011	20,344,076	56,150,094	36.23
2012	28,438,688	62,005,935	45.86
2013	29,952,012	68,855,487	43.49
2014	34,123,067	74,073,336	46.06
2015	36,752,686	64,113,215	57.32
2016	37,180,123	62,398,733	59.58
2017	37,952,829	67,048,631	56.60
2018	38,486,947	76,893,927	50.05
2019	42,052,511	82,106,425	51.21
2020	49,817,737	84,924,168	58.66
2021	52,971,508	96,071,378	55.13

المصدر:

- العمود (1, 2) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004- 2021).
- العمود (3) من إعداد الباحثة اعتمادا على الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع \%} = \frac{\text{الائتمان النقدي}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$



شكل (5)

تطور مكونات الائتمان النقدي الى الودائع في العراق للمدة (2004 – 2021)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (5)

ثالثاً : تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004- 2021)

الهدف من هذه النسبة (المؤشر) هو قياس قدرة المصارف التجارية في تمويل النمو الاقتصادي عبر منح الائتمان إلى المشاريع الإنتاجية والاستثمارية لدعم الطاقة الإنتاجية. وأن هذه النسبة تعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام، لذا فإن السياسة النقدية ما زالت أمام تحدٍ خطير لتقوية الائتمان الممنوح من قبل المصارف على نحو يساهم فيه النظام المصرفي الرصين بنمو عالي من النشاط الاقتصادي عبر تجميع الموارد الادخارية وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية بعوائد مجزية مع أقل المخاطر الممكنة إضافة إلى ما يقدمه الجهاز المصرفي من خدمات مصرفية حديثة كالتنويع وانظمة المدفوعات التي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسين مناخ وعمل وتطوير النظام المالي⁽¹⁾.

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، قسم الاحصاء والابحاث، 2013، ص32.

ويتضح عبر بيانات الجدول (6) أن نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت مقدارها (1.54%) في عام (2004) واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (3.10%) في عام (2007) بسبب استمرار المصارف التجارية في منح الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية لتمويل أنشطتها وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلد وإعادة بناء أو اصلاح المنشآت الانتاجية التي تعرضت إلى عمليات التخريب أثناء عملية الاحتلال الأمريكي عام (2003) وما لحقها من الحرب ضد تنظيم القاعدة الإرهابي والحرب الطائفية. بينما انخفضت إلى (2.92%) في عام (2008) بسبب الاعتماد على الفائض المالي في الموازنة العامة عبر زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدت إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ودعم الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي. وفي المدة (2009 – 2015) استمرت بالارتفاع بسبب انعكاس آثار الأزمة المالية عام (2008) وانخفاض أسعار النفط الخام، مما انعكس سلباً على أداء الاقتصاد العراقي، وتوجهت الحكومة إلى الاقتراض من المصارف التجارية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (18.40%) في عام (2015) بسبب استمرار المصارف بمنح الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية (قطاع الزراعة، قطاع السياحة، المطاعة والفنادق) لتمويل أنشطتها المختلفة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. ومع ذلك فإن هذه النسبة تعد ضئيلة التأثير في تمويل النمو الاقتصادي المطلوب إزاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل. بينما انخفضت النسبة في المدة (2016 – 2018) لتصل إلى (15.32%) في عام (2018) بسبب زيادة اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. بينما سجلت ارتفاعاً في عامي (2019 – 2020) لتبلغ (15.99% ، 25.06%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا وحدث العجز في الموازنة، مما أدى إلى توجه الحكومة إلى الاقتراض من المصارف لتمويل الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هذه النسبة ما زالت منخفضة في العراق، وأن انخفاض هذه النسبة يعد مؤشراً سلبياً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي، فإن الإيجابية الوحيدة الناتجة عليها هو تأثيرها في انخفاض حجم المخاطر المتحققة من احتمالية تسارع معدل نمو الائتمان المصرفي في العراق.

تأسيساً على ما تقدم فإن نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز الـ(25%) وهي نسبة محدودة التأثير في رفع معدل النمو الاقتصادي. وان الزيادة الحاصلة في معدلات النمو في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021) لم تكن عبر زيادة الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية، وإنما تحققت

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

بفعل زيادة الإيرادات العامة المتحصلة من الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. الشكل (6) يبين تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق .

جدول (6)

تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي (1)	GDP (2)	نسبة الائتمان النقدي إلى (GDP) % * (3)
2004	824,673	53,235,358	1.54
2005	1,717,450	73,533,598	2.33
2006	2,664,898	95,588,954	2.78
2007	3,459,020	111,456,813	3.10
2008	4,587,454	157,026,062	2.92
2009	5,590,062	130,642,187	4.27
2010	11,721,535	162,064,565	7.23
2011	20,344,076	217,327,107	9.36
2012	28,438,688	254,225,490	11.18
2013	29,952,012	267,395,614	11.20
2014	34,123,067	266,420,384	12.80
2015	36,752,686	199,715,699	18.40
2016	37,180,123	203,869,832	18.23
2017	37,952,829	225,995,179	16.79
2018	38,486,947	251,064,479	15.32
2019	42,052,511	262,917,150	15.99
2020	49,817,737	198,774,325	25.06
2021	52,971,508	301,439,513	17.57

المصدر:

- العمود (1, 2) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004-2021).
- العمود (3) تم احتساب نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة الائتمان النقدي إلى GDP} = \frac{\text{الائتمان النقدي}}{\text{GDP}} \times 100 \%$$



شكل (6)

تطور نسبة الائتمان النقدي إلى GDP في العراق للمدة (2021- 2004)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (6).

المبحث الثالث

تطور مؤشرات الربع النفطي في العراق للمدة (2004 – 2021)

يعتبر قطاع النفط الشريان الأساس للاقتصاد العراقي، كونه اقتصاداً ربيعياً وهي السمة الرئيسية للاقتصاد العراقي، إذ يتميز بارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نتيجة انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة والصناعة) نتيجة تدهور الصناعة المحلية والاعتماد على السلع المستوردة، أما القطاع الزراعي فيعاني من معوقات وصعوبات تؤدي إلى إنتاج السلع الزراعية نتيجة انتشار الأوبئة، ارتفاع الملوحة في الأراضي الزراعية وشحة المياه. وهذا جعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية. ويتكون المبحث من مطلبين: فالمطلب الأول يتضمن أهمية النفط في الاقتصاد العراقي، أما المطلب الثاني فتضمن تحليل مؤشرات الربع النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2021).

أولاً : أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

إن ما ترتب على امتلاك العراق لموارد نفطية هائلة وأسهامها في توفير الإيرادات العامة ودورها في الناتج المحلي الاجمالي وهيكل الصادرات، وبالتالي دورها في التنمية الاقتصادية للبلاد، وخصوصاً عندما بدأت الدولة العراقية تفرض سيطرتها على الاقتصاد من خلال تشكيل مجلس الأعمار عام (1950) وما تلاه من قرارات التأميم في عامي (1961 – 1964) والتي انتهت عام (1972) بسيطرة الدولة على مواردها النفطية وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط الخام عام (1973) وبالتالي زيادة العوائد النفطية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود قطاع قادر في السيطرة على هدف هذه السلعة الاستراتيجية وادارتها بما يخدم الوضع الاقتصادي المختلف في العراق⁽¹⁾، ولا تقتصر أهمية النفط في الاقتصاد العراقي فحسب وإنما له أهمية كبيرة في منظمة أوبك وفي الأسواق العالمية النفطية، إذ يمتلك العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي عالمي قُدِرَ بحدود (115) مليار برميل⁽²⁾.

(1) محمد محمود عبد الامام، محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2013، ص107.

(2) النشر الاحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، تقرير (2005 - 2006)، ص 19.

ولهُ أهمية إنتاجية في الأسواق العالمية وعلى مستوى الدول المصدرة للنفط، إذ إن وجود مثل هذه الثروة وما لها من ثقل في الأسواق العالمية للنفط الخام وفي منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يتطلب وجود قطاع عام قادر على التحكم بسياسات العرض والطلب وبما يتلاءم مع مصلحة البلاد من حيث اطالة عمر المكنم النفطي والحفاظ على السعر الملائم للنفط، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص لا يراعي سياسات العرض والطلب من جانب تأثيرها الاقتصادي في البلاد. فهو يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج وبأقل تكلفة ممكنة بهدف تعظيم أرباحه وغير مراعي لسقف النضوب في المكنم ولا لأسعار النفط في الأسواق النفطية الخارجية.

ثانياً : تطور مؤشرات الربيع النفطي في العراق للمدة (2004 – 2021)

إنّ لإنتاج النفط علاقة قوية بواقع الاقتصاد العراقي، إذ يؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً ومؤثراً في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتمد الموازنة العامة بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من مجموع الإيرادات العامة، إذ يعد النفط المصدر الأول للموارد المالية من العملات الأجنبية، وبالتالي تكمن أهميته الاستراتيجية في تمويل أوجه الإنفاق الحكومي الجاري لتمويل الرواتب والأجور ودفع الاعانات والتعويضات، والإنفاق الاستثماري اللازم لعملية إعادة اعمار العراق⁽¹⁾، لذلك سيتم تحليل واقع القطاع النفطي في العراق للمدة (2004 – 2021) من حيث: أسعار النفط الخام، الناتج النفطي، الإيرادات النفطية والصادرات النفطية:

1) تطور أسعار النفط الخام العراقي للمدة (2004 – 2021)

تعد أسعار النفط الخام أهم متغير اقتصادي متحكم في قطاع النفط الخام في العراق، والذي بدوره يتحكم بمستوى النشاط الاقتصادي ككل، وذلك لما لها أهمية وتأثير كبير في تكوين الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من مجموع الإيرادات العامة، فإنّ زيادة أسعار النفط الخام تؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية، مما تنعكس ايجاباً على المتغيرات الاقتصادية، والعكس صحيح.

(1) احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، مطبعة العارف، بيروت، 3، 2010، ص 116

جدول (7)
تطور أسعار النفط الخام العراقي للمدة (2004- 2021) (دولار أمريكي)

السنوات	معدل اسعار النفط الخام	معدل التغير السنوي %
2004	36.05	----
2005	50.08	38.91
2006	61.08	21.96
2007	69.1	13.13
2008	88.8	28.50
2009	58.96	- 33.60
2010	75.61	28.23
2011	103	36.22
2012	107	3.88
2013	103	-3.73
2014	94.9	-7.86
2015	44.7	- 52.89
2016	36	-19.46
2017	49.3	36.94
2018	65.98	33.83
2019	60.38	-8.48
2020	40.69	-32.61
2021	68.38	68.05

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004- 2021)

ويتضح من بيانات الجدول (7) إن أسعار النفط الخام قد ارتفعت من (36.05) دولار للبرميل الواحد في الأسواق العالمية في عام (2004) إلى (50.08) دولار للبرميل الواحد في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (38.91%) بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط العراقي في الأسواق العالمية، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح بزيادة انتاج وتصدير كميات أكبر من النفط الخام، وكذلك الكوارث الطبيعية وأهمها إعصار (إيفان) الذي ضرب خليج المكسيك عام (2004) وأعصار (كاترينا) الذي ضرب مصافي تكرير النفط في الولايات المتحدة الأمريكية عام (2005)، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (88.8) دولار للبرميل الواحد في عام (2008) بسبب الزيادة المستمرة في الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية، وخاصةً بعد توقف روسيا عن الانتاج، مما أدت إلى زيادة الطلب العالمي على النفط العراقي من قبل دول شرق آسيا. فضلاً عن ارتفاع المضاربات بالعقود النفطية الآجلة نتيجةً للتوقعات التفاؤلية لدى المضاربين بهذه العقود التي أصبحت

تشتري لغرض التجارة وتحقيق الأرباح وبيعها مرة أخرى عند ارتفاع أسعار النفط، مما شجعهم على هذه المضاربة المميزة الجديدة التي دخلت إلى أسواق النفط العالمية⁽¹⁾.

وفي عام (2009) سجلت انخفاضاً إلى (58.96) دولار للبرميل الواحد بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) عام (2008) مما انعكست سلباً على انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي وانحسار المضاربات بالعقود النفطية الآجلة واتساع الفجوة بين العرض والطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى انخفاض أسعارها.

أما السنوات (2010 - 2012) فقد سجلت أسعار النفط ارتفاعاً مستمراً ليلبغ (107) دولار للبرميل الواحد في عام (2012) ويعود ذلك الارتفاع إلى الأسباب الآتية⁽²⁾:

أ. انخفاض سعر صرف الدولار في العراق .

ب. ارتفاع أسعار وقود التدفئة بسبب موسم الشتاء واضراب عمال النفط في فرنسا الأمر الذي هدد بشكل كبير الامدادات النفطية وتسبب في ارتفاع الأسعار بشكل سريع.

ت. الأوضاع التي تشهدها المنطقة العربية وتدابير الملف النووي الإيراني والحظر المفروض على إيران.

وفي عام (2013) سجلت انخفاضاً إلى (103) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سنوي مقداره (-3.73%)، ثم استمرت بالانخفاض لتصل إلى (36) دولار للبرميل الواحد عام (2016) ويعود هذا الانخفاض إلى الأسباب الآتية⁽³⁾ :

أ. بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام،

ب. نتيجة تحسن العلاقات الدولية بين إيران ومجلس الأمن الدولي، مما أدى إلى زيادة المعروض النفطي بشكل يفوق عن الطلب عليه.

(1) كريستوف السوب وبسام فتوح، تطور أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (136)، المجلد (37)، أوبك، 2011، ص 49.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص 94.

(3) تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك + OPEC)، للسنوات (2014-2016)، صفحات متفرقة.

ت. الأوضاع في الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط العراقي، بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق وصعوبة إنتاج وتصدير بعد سيطرة الارهاب على الحقول النفطية في المناطق الشمالية.

ث. انخفاض تكلفة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ودخوله منافساً للنفط الخام في الأسواق العالمية مما قلل من حصته السوقية، وبالتالي أدى إلى زيادة العرض العالمي للنفط الخام العراقي عن الطلب عليه.

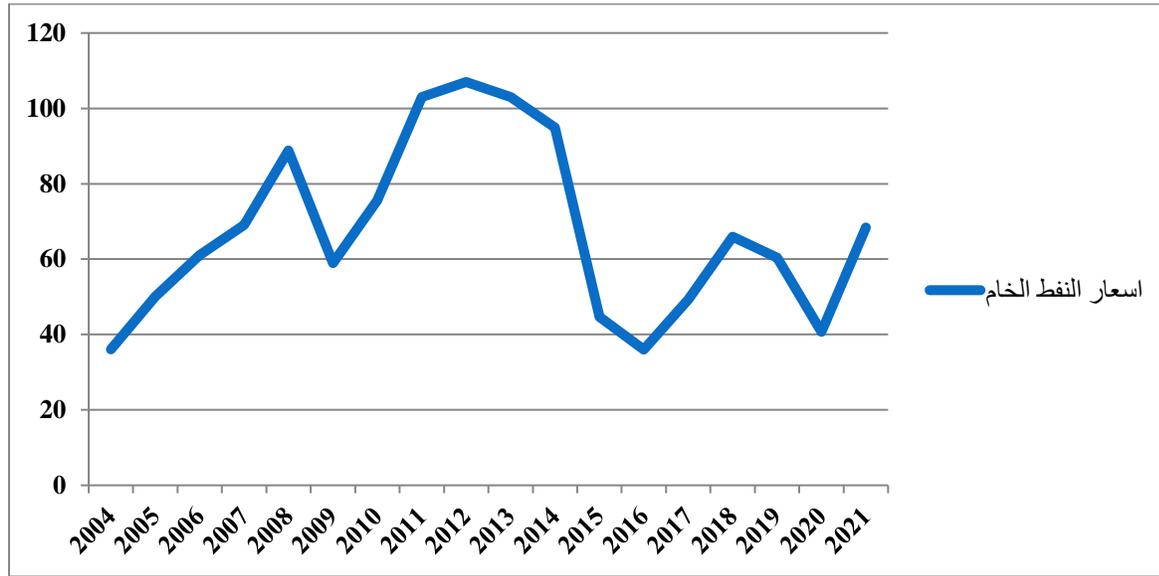
أما العامين (2017 - 2018) فقد سجلت ارتفاعاً لتبلغ (49.3 ، 65.98) دولار للبرميل الواحد على التوالي بسبب الاتفاقية الجديدة للأوبك بتخفيض إنتاج النفط الصخري، مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية، فضلاً عن الزيادة في معدلات النمو العالمية التي شهدتها اقتصادات العالم، مما انعكست ايجاباً على اسعار النفط الخام. لكنها سجلت انخفاضاً في العامين (2019 – 2020) لتبلغ (60.38، 40.69) دولار للبرميل الواحد على التوالي بسبب تراجع معدلات النمو للاقتصاد العالمي، وانتشار جائحة كورونا، مما انعكست سلباً على أداء الأسواق العالمية، إضافةً إلى قرارات الأوبك بتخفيض إنتاج النفط الخام. بينما سجلت ارتفاعاً إلى (68.38) دولار للبرميل الواحد عام (2021) ويعود ذلك الارتفاع إلى الأسباب الآتية (1) :

أ. التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي وارتفاع الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية بعد رفع الحظر وفتح حركة السفر والطائرات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على وقود الطائرات في أوروبا فيما كانت زيادة أسعار الديزل مدفوعة أيضاً بزيادة الطلب على زيوت التدفئة وسط ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ووقود النقل وغيرها.

ب. اكتشاف اللقاح ضد فيروس كورونا (COVID-19) حول العالم، وتخفيف القيود في العديد من الدول ولمختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية، وانتعاش قطاع السياحة والسفر، مما أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي وتحسن الأسعار بالشكل الذي دفع منظمة الأوبك (OPEC +) إلى تخفيف قيود الإنتاج على البلدان الأعضاء والاتفاق على زيادة الحصص الانتاجية لبعضهما للحفاظ على توازن الأسعار في الأسواق العالمية.

الشكل (7) يوضح تطور اسعار النفط الخام في العراق

(1) حيدر حسين آل طعمة، تحسن أسعار النفط وحقيقة الوفرة المالية في الموازنة العراق (2021)، مقالة نشرت بتاريخ 2021/10/2، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ص 1.



شكل (7)
تطور أسعار النفط الخام في العراق للمدة (2021 – 2004)
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (7).

2) تطور الناتج النفطي في العراق للمدة (2021 – 2004) :

إن القطاع النفطي هو القطاع القيادي في الاقتصاد العراقي خاصةً بعد انهيار القطاعات الاقتصادية الأخرى سواء على أساس بنيتها التحتية أم مرافقها الأخرى وما يزال هذا القطاع يمد الاقتصاد العراقي بمقومات بقائه دون القطاعات الأخرى، إذ إن الإحصاءات الحالية تشير إلى أن أداء كل من قطاع الصناعة والزراعة ضعيف ومنخفض ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب من حيث الانتاج وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى وهذا أدى إلى جعل القطاع النفطي الممول الرئيس للموازنة العامة للدولة، على الرغم من الأضرار البليغة التي لحقت بمنشآته الحيوية وأنابيب النفط والأعمال التخريبية التي مر بها، مما انعكست سلباً على أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة) (1).

(1) نزار عساف وخالد عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (12)، المجلد (6)، 2014، ص 471.

الجدول (8)

نسبة مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (مليون دينار)

السنوات	الناتج النفطي (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	نسبة الناتج النفطي إلى الناتج المحلي الاجمالي % *(4)
2004	37,052,444	----	53,235,358	69.60
2005	47,223,277	27.44	73,533,598	64.22
2006	61,893,097	31.06	95,588,954	64.75
2007	76,112,742	22.97	111,456,813	68.29
2008	78,166,000	2.69	157,026,062	49.78
2009	56,231,200	-28.06	130,642,187	43.04
2010	72,905,000	29.65	162,064,565	44.99
2011	115,488,400	58.40	217,327,107	53.14
2012	126,435,000	9.47	254,225,490	49.73
2013	125,573,000	-0.53	267,395,614	46.96
2014	116,940,000	-6.68	266,420,384	43.89
2015	60,965,000	-47.86	199,715,699	30.53
2016	60,653,000	- 0.51	203,869,832	29.75
2017	85,794,100	41.59	225,995,179	37.96
2018	86,119,000	0.37	251,064,479	34.30
2019	114,386,300	32.03	262,917,150	43.51
2020	60,795,700	- 46.85	198,774,325	30.59
2021	69,256,140	13.91	301,439,513	22.98

المصدر:

- العمود (1 , 3) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي, مديرية الاحصاء والابحاث, للمدة (2004 – 2021).
- العمود (2) من إعداد الباحثة اعتماداً على الصيغ المذكورة سابقاً.

يتضح من بيانات الجدول (8) أنَّ الناتج النفطي قد ارتفع من (37,052,444) مليون دينار في عام (2004) إلى (47,223,277) مليون دينار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (27.44%) وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (64.22%) عام (2005) أما المتبقي (35.78%) فيعود إلى القطاعات الاقتصادية الاخرى (الزراعة، الصناعة والنقل والمواصلات....إلخ) ويوضح أنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة

* تم احتساب نسبة الناتج النفطي إلى الناتج المحلي الاجمالي وفق الصيغة الآتية :
نسبة الناتج النفطي إلى الناتج المحلي الاجمالي = الناتج النفطي \ الناتج المحلي الاجمالي × 100 %

تتراوح ما بين (50% - 60%) على قطاع النفط بسبب تراجع مساهمة القطاعات الاخرى والسبب في ذلك يعود تدهور قطاع الزراعة نتيجة الجفاف وشحة المياه وانتشار الملوحة والابوئية، والقطاع الصناعي نتيجة للجوء إلى الاستيراد من الخارج وضعف الصناعة المحلية وعدم استجابة الجهاز الانتاجي للطلب المحلي المتزايد. ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى (78,166,000) مليون دينار عام (2008) بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح له بزيادة انتاج النفط من قبل منظمة الأوبك (+ OPEC).

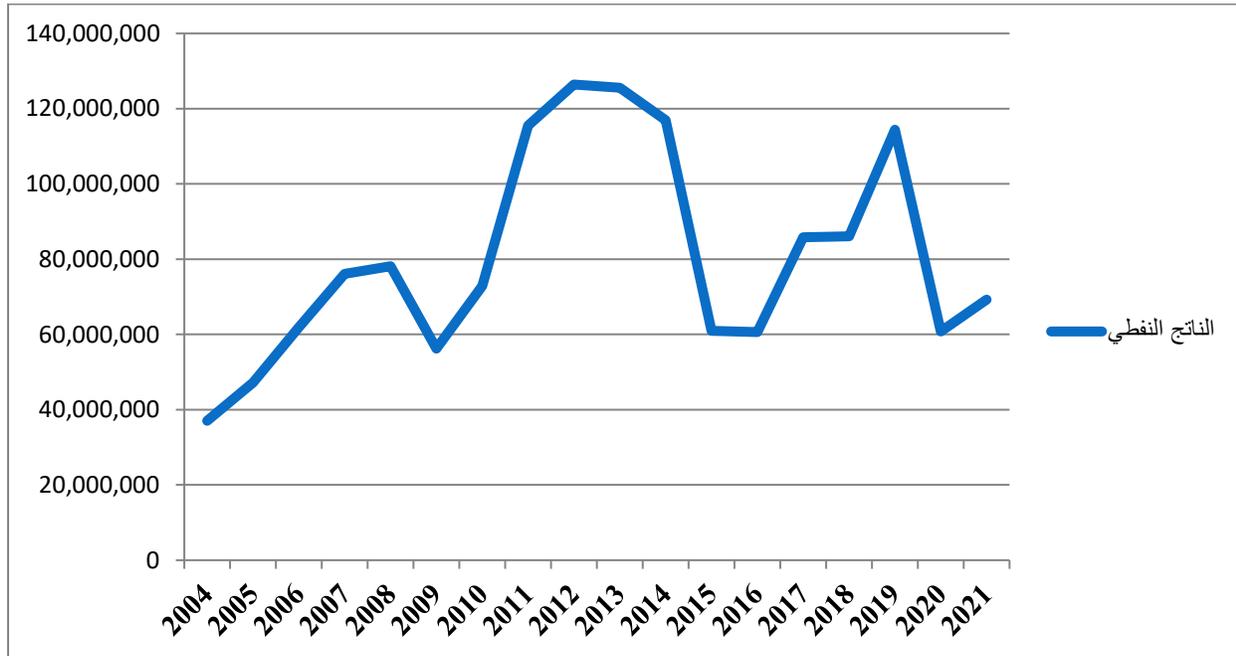
وفي عام (2009) سجل انخفاضاً إلى (56,231,200) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (-28.06%) بسبب انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) عام (2008) على أداء القطاع النفطي. وتراجع الطلب العالمي على النفط مقابل زيادة العرض العالمي له في الأسواق العالمية.

أما السنوات (2010 – 2012) فقد سجل ارتفاعاً ليبلغ (126,435,000) مليون دينار في عام (2012) وبمعدل تغير سنوي (9.47%) بسبب التحسن والانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي وزيادة معدلات النمو العالمية، وزيادة الطلب العالمي على النفط، مما أدت إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل مستمر، مما انعكست ايجاباً على زيادة الناتج النفطي للاقتصاد العراقي. بينما سجل انخفاضاً إلى (125,573,000) مليون دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-0.53%)، ثم استمرت بالانخفاض ليصل إلى (60,653,000) مليون دينار عام (2016) بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى تراجع أسعار النفط بشكل مستمر، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني منذ النصف من عام (2014)، مما انعكس سلباً على انتاج وتصدير النفط.

وفي السنوات (2017 -2019) فقد سجل ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (114,386,300) مليون دينار في عام (2019) بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وتحسن الوضع الأمني، مما انعكس ايجاباً على الناتج النفطي للاقتصاد العراقي. بينما سجل انخفاضاً إلى (60,795,700) مليون دينار عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-46.85%) بسبب الصدمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام بسبب مقررات منظمة الأوبك (+ OPEC) التي قررت بتخفيض انتاج النفط، وانتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل من قبل خلية الأزمة الصحية، مما انعكست سلباً على انتاج

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

وتصدير النفط العراقي. لكنه ارتفع إلى (69,256,140) مليون دينار عام (2021) وبعدها تغير سنوي مقداره (13.91%) بسبب التحسن الذي شهده الاقتصاد العالمي، وزيادة معدلات النمو العالمية التي أدت إلى زيادة اسعار النفط الخام، مما انعكست ايجاباً على الناتج النفطي. الشكل (8) يوضح تطور الناتج النفطي في العراق.



شكل (8)
تطور الناتج النفطي في العراق للمدة (2004 – 2021).
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (8).

(3) تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021)

تعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيس والأهم لتمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي وتشكل أكثر من (95%) من مجموع إيرادات الموازنة، وهذا يعكس مدى خطورة اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي كونه مصدراً وحيداً للدخل⁽¹⁾.

(1) احمد عبد الله الوائلي ومصطفى حسين عبد العالي، موازنة العراق الاتحادية بين الاختلال وامكانات اصلاحها (استراتيجية مستقبلية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العدد(27)، المجلد(1)، 2014، ص.3.

جدول (9)

تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية	معدل التغير السنوي %	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة % * (4)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	32,627,203	----	32,982,739	98.92
2005	39,480,069	21.00	40,502,890	97.47
2006	46,534,310	17.86	49,063,361	94.84
2007	51,701,300	11.10	54,599,451	94.69
2008	75,358,291	46.06	80,252,182	93.90
2009	43,309,228	- 42.52	47,112,517	91.92
2010	66,819,670	54.28	70,178,223	95.21
2011	98,090,214	46.79	108,807,392	90.15
2012	116,597,076	18.86	119,817,224	81.86
2013	110,677,542	-5.07	113,840,076	97.22
2014	97,072,410	-12.29	105,609,846	91.91
2015	51,312,621	-47.13	66,470,300	77.19
2016	44,267,060	-13.73	54,409,270	81.35
2017	65,071,929	46.99	77,335,955	84.14
2018	95,619,820	49.99	106,569,834	89.72
2019	99,216,318	3.76	107,566,995	92.23
2020	54,448,514	-45.12	63,199,689	86.15
2021	95,270,298	74.97	109,081,464	87.33

المصدر:

- العمود (1, 3) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004 – 2021).

- * تم احتساب نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة} \% = \frac{\text{الإيرادات النفطية}}{\text{الإيرادات العامة}} \times 100 \%$$

يتضح عبر بيانات الجدول (9) أن الإيرادات النفطية قد ارتفعت من (32,627,203) مليون دينار في عام (2004) إلى (39,480,069) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (21.00%) وشكلت نسبة المساهمة الى الإيرادات العامة بمقدار (97.47%)، أما المتبقي (2.53%) يعود إلى الإيرادات غير النفطية كالإيرادات الضريبية والإيرادات من القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة)، ويوضح ذلك اعتماد الإيرادات العامة للموازنة اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية، وجاءت هذه الزيادة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق

العالمية، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح له بزيادة إنتاج وتصدير كميات النفط. واستمرت بالزيادة لتصل إلى (75,358,291) مليون دينار في عام (2008) وتعود إلى الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي وصلت إلى (88.8) دولار للبرميل الواحد، مما أدت إلى زيادة إنتاج وتصدير كميات كبيرة من النفط إلى مختلف دول العالم.

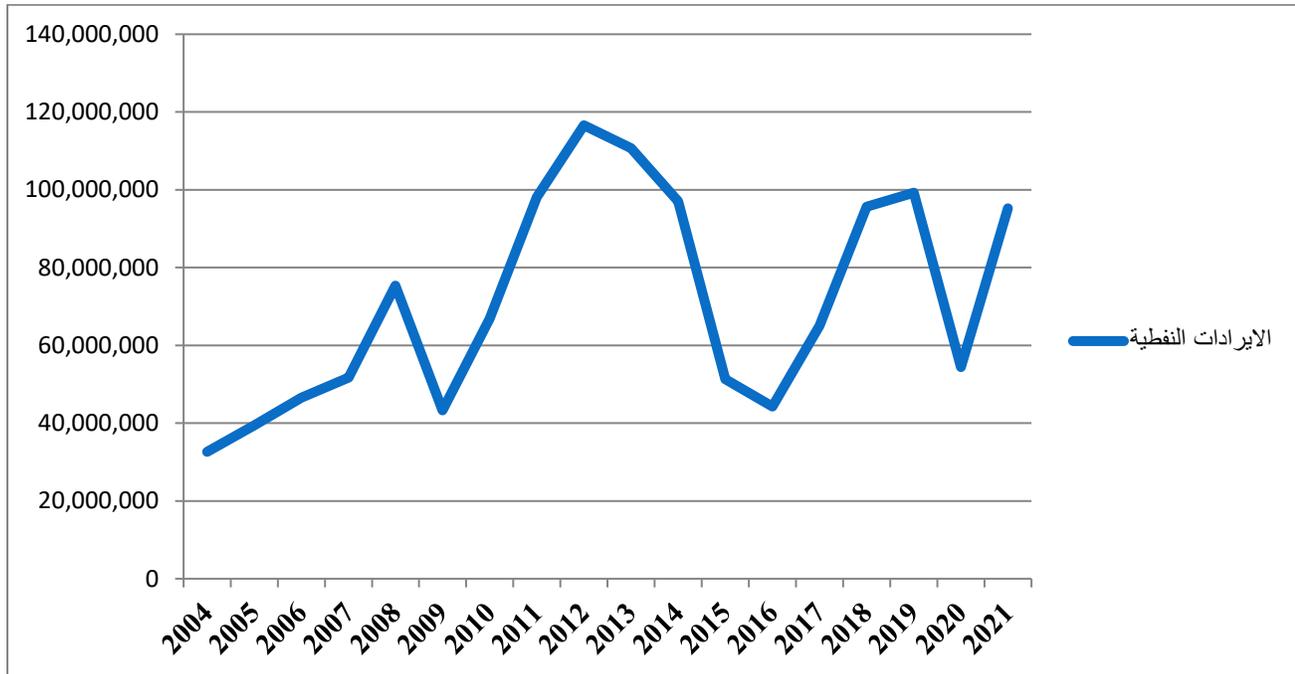
وفي عام (2009) سجلت انخفاضاً إلى (43,309,228) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (-42.52%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى (58.96) دولار بعد أن كانت (88.8) دولار عام (2008) ويعزى ذلك إلى آثار الأزمة المالية العالمية (2008) التي تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد العالمي وتراجع أداء الأسواق العالمية وبالتالي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط الخام مقابل زيادة المعروض منه.

أما السنوات (2010 - 2012) فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (116,597,076) مليون دينار عام (2012) وبمعدل تغير سنوي مقداره (18.86%) بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى في الأسواق العالمية بعد زوال آثار الأزمة المالية وبدأ الطلب العالمي على النفط الخام يتزايد بشكل تدريجي، مما أدى إلى إنتاج وتصدير كميات النفط. بينما سجلت انخفاضاً إلى (110,677,542) مليون دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-5.07%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في العالمية، واستمرت بالانخفاض لغاية عام (2016) لتصل إلى (44,267,060) مليون دينار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام التي وصلت إلى (36) دولار للبرميل الواحد، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني وسيطرة عصابات داعش الإرهابي على الحقول النفطية في المناطق الشمالية الغربية، مما أدى إلى صعوبة إنتاج وتصدير النفط الخام، مما انعكست سلباً على الإيرادات النفطية وتحقيق العجز في الموازنة.

وفي السنوات (2017 - 2019) فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (99,216,318) مليون دينار في عام (2019) بمعدل تغير سنوي مقداره (3.76%) بسبب زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وتحسن الوضع الأمني في البلد بعد تحرير المناطق الشمالية من عصابات داعش الإرهابي، مما أدى إلى زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام في الخارج. بينما سجلت انخفاضاً إلى (54,448,514) مليون دينار عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-45.12%) بسبب الصدمة المزوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بـ (انخفاض

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا)، إذ وصل سعر البرميل الواحد (40.68) دولاراً، مما انعكس سلباً على الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتحقيق العجز في الموازنة. وقد ارتفعت الإيرادات النفطية مرة أخرى في عام (2021) إذ بلغت (95,270,298) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (74.97%). الشكل (9) يوضح تطور الإيرادات النفطية في العراق



شكل (9)
تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2021 – 2004)
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (9)

4) تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة (2021 – 2004)

شهدت صادرات النفط الخام تذبذباً (ارتفاعاً وانخفاضاً) للمدة (2004 – 2021) والتي تعود إلى جملة عوامل فنية وإدارية أبرزها انعدام المرونة اللازمة لتصدير النفط الخام بسبب عدم تحقق السعات التخزينية، وتضرر محطات الضخ الرئيسة والبيئية، فضلاً عن مشكلات منظومات التصدير الثلاث (الشمالية والغربية والجنوبية) نتيجة تقادمها واندثارها وضعف مولدات الطاقة الكهربائية، فضلاً عن ذلك عمليات التخريب التي لحقت بالأنابيب الناقلة للنفط الخام ولاسيما المنفذ الشمالي، إضافة إلى التغيرات المستمرة في قيادات القطاع النفطي مما أسهم في

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

عدم وضع الخطط ومتابعتها يضاف إلى ذلك عن عدم استعادة العراق من حقله الحدودية واستغلالها من قبل دول الجوار.

جدول (10)

تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار)

السنوات	الصادرات النفطية	معدل التغير السنوي %	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية إلى اجمالي الصادرات % *
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	17,703.2	----	17,810	99.40
2005	23,199.4	23.69	23,697.4	97.89
2006	29,708.1	28.05	30,529.4	97.30
2007	37,771.3	27.14	39,590.0	95.40
2008	61,883.7	63.83	63,726.1	97.10
2009	38,964.7	-58.81	39,782.2	97.94
2010	51,453.0	32.05	51,763.6	99.40
2011	79,407.5	54.33	79,680.5	99.65
2012	93,778.5	18.09	94,171.6	99.58
2013	89,349.8	-4.72	89,767.9	99.53
2014	83,538.8	-6.50	83,980.9	99.47
2015	50,938.4	-39.02	51,327.7	99.24
2016	40,493.8	-20.50	40,759.1	99.34
2017	41,032.9	1.33	41,298.3	99.35
2018	57,129.8	39.22	57,559.1	99.25
2019	78,167.6	36.82	81,585.2	95.81
2020	46,305.7	-40.76	46,829.0	98.88
2021	68,803.7	48.58	72,822.1	94.48

المصدر:

-العمود (1 , 3) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004-2021).

ويلاحظ عبر بيانات الجدول (10) أن الصادرات النفطية تشكل أكثر (95%) من إجمالي الصادرات الكلية للاقتصاد العراقي بسبب الريعية التي يتميز بها، وهذا يجعله أكثر عرضة للتقلبات. ويلاحظ أنها قد ارتفعت من

* تم احتساب نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة وفق الصيغة الآتية :
نسبة الصادرات النفطية إلى اجمالي الصادرات % = الصادرات النفطية \ اجمالي الصادرات × 100 %

(17,703.3) مليون دولار في عام (2004) إلى (23,199.4) مليون دولار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (23.69 %) ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (61,883.7) مليون دولار عام (2008) بسبب ارتفاع المعدل اليومي للصادرات الذي تجاوز (1.5) مليون برميل يومياً في اليوم الواحد، وذلك بالتزامن مع الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، والتي جعلت معدلات النمو (التغير) السنوية موجبة. بينما سجلت انخفاضاً إلى (38,954.7) مليون دولار عام (2009) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-58.81%) بسبب انعكاس آثار الأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري) على أسواق النفط العالمية، مما انعكست سلباً على إنتاج وتصدير النفط العراقي، وكان السبب الجوهري لتراجع أسعار النفط.

أما السنوات (2010 – 2012) فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (93,778.5) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (18.09%) في عام (2012) وتعود إلى الأسباب الآتية :

أ. زوال آثار الأزمة المالية العالمية عام (2008) والتي انعكست ايجاباً على أداء أسواق النفط العالمية وزيادة الطلب على النفط الخام، مما أدت إلى زيادة إنتاج وتصدير النفط إلى مختلف الدول.
ب. منح التراخيص للشركات الأجنبية، فضلاً عن إنشاء المنصات التصديرية البحرية التي ساهمت في زيادة كميات النفط الخام إلى (2.423) مليون برميل يومياً عام (2012).

أما السنوات (2013 - 2016) فقد سجلت انخفاضاً مستمراً لتبلغ (40,493.8) مليون دولار بمعدل تغير سنوي مقداره (-20.50%) في عام (2016) بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بشكل مستمر والتي وصلت إلى (36) دولار للبرميل الواحد، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني في البلد الذي كان يصعب إنتاج وتصدير النفط بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية على حقول النفط، مما انعكست سلباً على الصادرات النفطية.

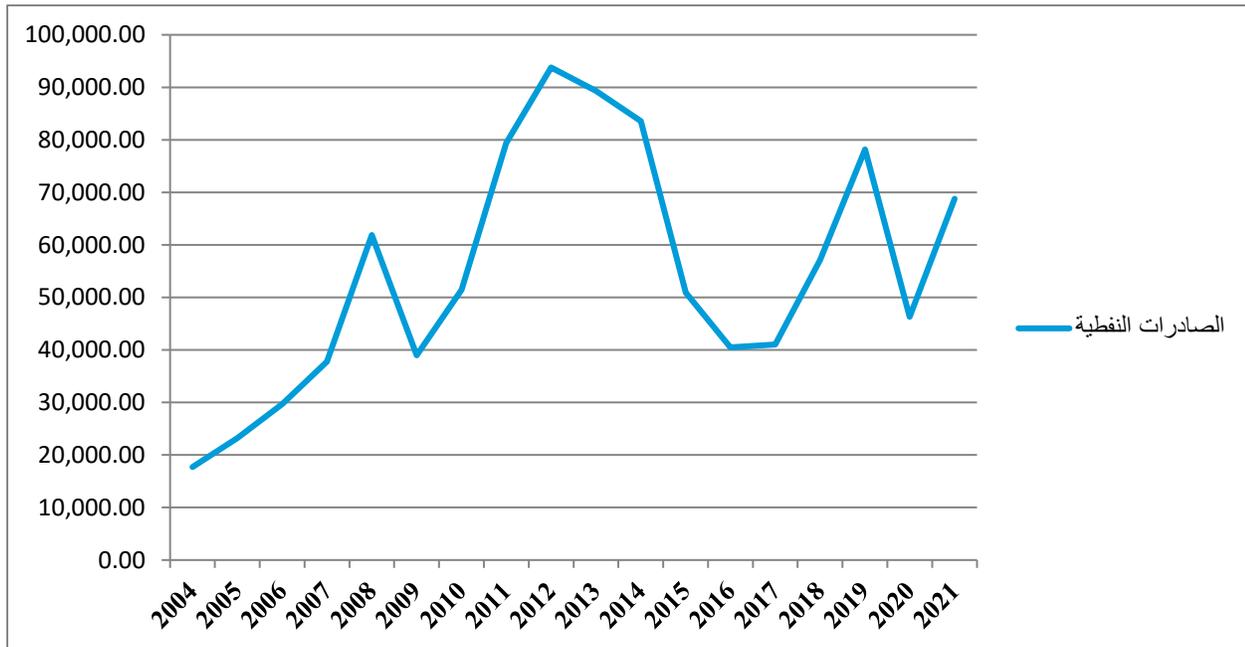
وفي السنوات (2017 - 2019) سجلت ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (78,167.6) مليون دولار بمعدل تغير سنوي مقداره (36.82%) في عام (2019) بسبب تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق والسماح بزيادة إنتاج كميات النفط من قبل منظمة الأوبك(OPEC+).

أما عام (2020) فقد سجلت الصادرات النفطية انخفاضاً وبمعدل تغير سنوي مقداره (-40.76%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى (40.68) دولار للبرميل الواحد، نتيجة انخفاض الطلب

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

العالمي على النفط العراقي بعد انتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في كافة دول العالم، وهو ما يؤثر اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط، ومن ثم أصبح العراق عاجزاً عن إيجاد مصادر بديلة غير الإيرادات النفطية، مما سيولد آثاراً سلبية بسبب جعل التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي مرهونة بالنفط الخاضع للتقلبات النفطية في الأسواق العالمية، ومن ثم سترتب على ذلك الأمر مشاكل اقتصادية من أبرزها ارتباط الاقتصاد العراقي للدخل النقدي للنفط فقط، مما يجعل قيمة الصادرات الكلية خاضعة لأسعار النفط المتذبذبة.

وفي عام (2021) سجلت ارتفاعاً إلى (68,803.7) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (48.58%) وارتفعت الصادرات الاجمالية أيضاً إلى (72,822.1) مليون دولار، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وتحسن الوضع الاقتصادي والصحي بعد رفع حظر التجوال والسماح من قبل منظمة الأوبك (OPEC+) بزيادة انتاج وتصدير كميات النفط إلى مختلف الدول. الشكل (10) يبين تطور الصادرات النفطية في العراق



شكل (10)
تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة (2021 - 2004)
المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (10).

المبحث الرابع

تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والربع النفطي في العراق للمدة (2004 - 2021)

يهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي والربع النفطي في الاقتصاد العراقي، عبر تحليل أسعار النفط الخام للمدة (2004 - 2021) التي كانت تتسم بين الارتفاع والانخفاض، ومدى تأثير ذلك على الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي، إذ إن ارتفاع أسعار النفط تنعكس إيجاباً وبشكل مباشر في الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من الإيرادات العامة للموازنة العامة، مما تنعكس إيجاباً على الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الدولة عن الاقتراض من المصارف، والعكس صحيح. والجدول (11) يوضح الآثار الايجابية والسلبية للربع النفطي وتأثيرها في الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021) :

أولاً : الآثار الايجابية للربع النفطي وتأثيرها على الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي في العراق

تحدث الآثار الايجابية عندما ترتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما تنعكس إيجاباً إذ يتحقق الفائض في الموازنة العامة وتؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع الطلب على الائتمان نتيجة زيادة الإيرادات النفطية والاكتفاء بها، ومن هذه الآثار:

1. الأثر الأول (2004 – 2008)

يلاحظ من الجدول (11) أن الإيرادات النفطية قد ارتفعت من (32,627,203) مليون دينار عام (2004) إلى (39,480,069) مليون دينار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (21.00%) واستمرت بالارتفاع لغاية عام (2008) لتصل قيمتها إلى (75,358,291) مليون دينار وكذلك حقق الإنفاق الحكومي ارتفاعاً مستمراً ليصل إلى (59,403,375) مليون دينار عام (2008) وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكست إيجاباً على النشاط الاقتصادي وتحقيق فائض في الموازنة العامة، بالمقابل شهد الائتمان المصرفي زيادة مستمرة، إذ بلغ (824,673) مليون دينار عام (2004) واستمر بالزيادة لغاية عام (2008) ليصل إلى (4,587,454) مليون دينار، ولكن هذه الزيادة لم تكن لمنح القروض لتمويل

الفصل الثاني.. تطور الربع النفطي والائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2021)

الإنفاق الحكومي، وإنما كانت بسبب الطلب المتزايد على القروض والسلف من قبل الزبائن لأغراض استهلاكية كسلف الزواج وسلف شراء السيارات، وقروض البناء، وكذلك لأغراض انتاجية لتمويل المشاريع وزيادة الطاقة الانتاجية. فضلاً عن منح القروض إلى القطاع الحكومي من اجل اعادة بناء المنشآت الانتاجية التي تعرضت إلى عمليات التخريب خلال الحرب العراقية الأمريكية عام (2003).

جدول (11)

تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي والايادات النفطية والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار)

السنوات	اسعار النفط الخام	الإنفاق الحكومي	معدل التغير السنوي %	الإيرادات النفطية	معدل التغير السنوي %	الائتمان المصرفي	معدل التغير السنوي %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	36.05	32,117,491	-----	32,627,203	----	824,673	----
2005	50.08	26,375,175	- 20.03	39,480,069	21.00	850,706	3.15
2006	61.08	38,806,679	47.13	46,534,310	17.86	2,664,898	213.25
2007	69.1	39,031,232	0.57	51,701,300	11.10	3,459,020	29.79
2008	88.8	59,403,375	52.19	75,358,291	46.06	4,587,454	32.62
2009	58.96	52,567,025	-11.50	43,309,228	- 42.52	5,590,062	21.85
2010	75.61	70,134,201	33.41	66,819,670	54.28	11,721,535	109.68
2011	103	78,757,666	12.29	98,090,214	46.79	20,344,076	73.56
2012	107	105,139,576	33.49	116,597,076	18.86	28,438,688	39.78
2013	103	119,127,556	13.30	110,677,542	-5.07	29,952,012	5.32
2014	94.9	113,473,517	-4.74	97,072,410	-12.29	34,123,067	13.92
2015	44.7	70,397,515	-37.96	51,312,621	-47.13	36,752,686	7.70
2016	36	67,067,434	-4.73	44,267,060	-13.73	37,180,123	1.63
2017	49.3	75,490,115	12.55	65,071,929	46.99	37,952,829	2.07
2018	65.98	80,873,189	7.01	95,619,820	49.99	38,486,947	1.40
2019	60.38	111,723,523	38.14	99,216,318	3.76	42,052,511	9.26
2020	40.69	76,082,443	-31.90	54,448,514	-45.12	49,817,737	18.46
2021	68.38	102,849,659	35.18	95,270,298	74.97	52,971,508	6.33

المصدر:

- العمود (1, 2, 4, 6) عبر النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004 – 2021).
- العمود (3, 5, 7) من إعداد الباحثة اعتماداً على الصيغ المذكورة سابقاً.

2. الأثر الثاني (2010 – 2012)

شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (116,597,076) مليون دينار في عام (2012) نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مرة أخرى والتي تجاوزت الـ (100) دولاراً للبرميل الواحد، مما أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي (11,721,535) مليون دينار والإنفاق الحكومي أيضاً إلى (28,438,688) مليون دينار للعام نفسه.

3. الأثر الثالث (2017 – 2018)

شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً للأعوام المذكورة لتبلغ (65,071,929 ، 95,619,820) مليون دينار على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي لـ (75,490,115 ، 80,873,189) مليون دينار وإلى زيادة في الائتمان المصرفي لـ (37,952,829 ، 38,486,947) مليون دينار على التوالي.

ثانياً : الآثار السلبية للربع النفطي وتأثيرها على الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي في العراق

تحدث الآثار السلبية للقطاع النفطي بسبب الانخفاض والانهيال المفاجئ في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، نتيجة التقلبات الاقتصادية (انخفاض الطلب العالمي، انخفاض معدلات النمو العالمي وزيادة المعروض العالمي للنفط)، مما انعكس سلباً على القطاع النفطي وانخفاض الإيرادات العامة المتحصلة من الإيرادات النفطية، مما تؤدي تحقيق العجز في الموازنة العامة، وعندها تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل ذلك العجز وسد الإنفاق الحكومي:

1. الأثر الأول عام (2009)

شهد هذا العام انخفاضاً في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى (58.96) دولار للبرميل الواحد بعد أن كان (88.8) دولاراً نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية عام (2008)، مما أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية وانخفاض الإنفاق الحكومي، وبالتالي انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي وأدت إلى اللجوء إلى الاقتراض من المصارف لتمويل العجز في الموازنة العامة، والسبب في ذلك هو انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى

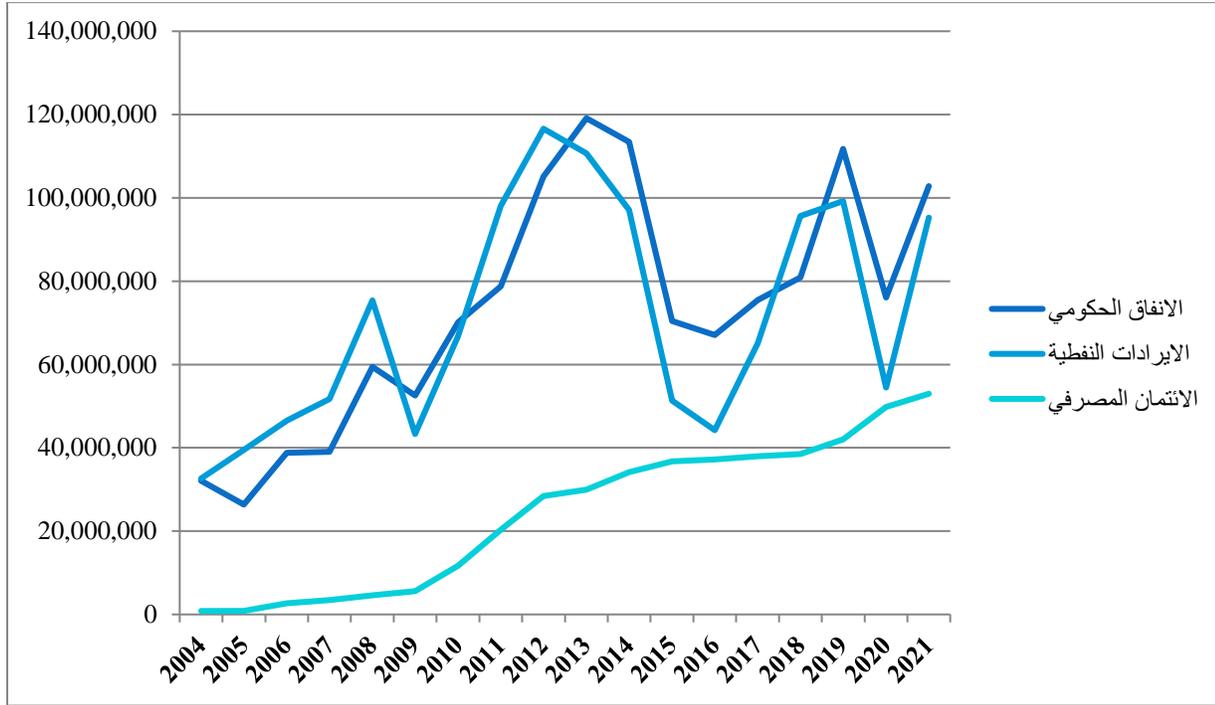
الإيرادات العامة نتيجة ضعف كفاءة الإدارة الضريبية وزيادة حالات الفساد الإداري والمالي في هيئة الضرائب وتفشي حالات المحسوبية في البلد.

2. الأثر الثاني (2014 – 2016)

شهدت الإيرادات النفطية انخفاضاً مستمراً لتبلغ (97,072,410 ، 51,312,621 ، 44,267,060) مليون دينار على التوالي، مما انعكست على انخفاض الإنفاق الحكومي ليلعب (113,473,517 ، 70,397,515 ، 67,067,434) مليون دينار على التوالي، مما أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي ليلعب (34,123,067 ، 36,752,686 ، 37,180,123) مليون دينار على التوالي، وأن ارتفاع الائتمان المصرفي مقابل انخفاض الإيرادات النفطية وذلك لتعرض البلد لعصابات داعش إرهابية لانخفاض أسعار النفط العالمية فلجأت الدولة إلى الاقتراض من المصارف المحلية بوصفه شكل من أشكال الاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة وتمويل الإنفاق الحكومي وتسديد رواتب الموظفين.

3. الأثر الثالث (2019 – 2021)

شهدت الإيرادات النفطية انخفاضاً من (99,216,318) مليون دينار عام (2019) إلى (54,448,514) مليون دينار عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-45.12%) نتيجة آثار الصدمة المزدوجة التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام من (60) دولاراً للبرميل الواحد إلى (40.68) دولاراً للأعوام المذكورة، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي من (76,082,659) مليون دينار إلى (76,082,443) مليون دينار عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-31.90%)، مما أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي من (42,052,511) مليون دينار إلى (49,817,737) مليون دينار للأعوام المذكورة وبمعدل تغير سنوي مقداره (18.46%) وجاءت هذه الزيادة في الائتمان من أجل سد العجز في الموازنة لتمويل رواتب الموظفين في ظل الصدمة المزدوجة، وفي عام (2021) شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً إلى (95,270,298) مليون دينار والإنفاق الحكومي أيضاً ارتفع إلى (102,849,659) مليون دينار، وبالرغم من تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، لكن الدولة استمرت بالاقتراض من المصارف التجارية لتجنب استمرار العجز في الموازنة العامة وتمويل رواتب الموظفين في القطاع الحكومي، وهذا أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي إلى (52,971,508) مليون دينار. الشكل (11) يوضح تطور الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية والائتمان المصرفي في العراق



شكل (11)

تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2021 – 2004)
المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (11).

ثالثاً : الآثار المترتبة في هيمنة القطاع النفطي للاقتصاد العراقي

تترتب مجموعة من الآثار على سيطرة الدولة على قطاعها النفطي ويمكن إيجازها كالاتي (1):

1. سيحقق العراق إيرادات مالية اضافية في حال قيامه باستثمار حقوله النفطية المكتشفة وغير المستغلة، وهذا يعني تجنب العراق للخسارة المالية المتوقعة من تطبيق عقود مشاركة الانتاج.
2. إن إدارة الدولة لقطاعها النفطي تعني فسح المجال للمختصين والخبراء العراقيين لتطوير مهاراتهم وابداعاتهم الفنية والإدارية والذين أثبتوا جدارتهم خلال تاريخ العراق النفطي منذ عام (1972) إلى الوقت الحالي على الرغم مما مر به العراق من ظروف سياسية واقتصادية صعبة.
3. إن سيطرة الدولة على القطاع النفطي سينعكس بصورة ايجابية على سوق العمل في العراق وذلك من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي سيخلقها قطاع النفط وتحفيزه على تطوير قطاعات أخرى سينجم عنها ايجابيات عديدة منها تشغيل الأيدي العاملة.
4. ستتمكن الدولة من المحافظة على سلامة المكامن النفطية، ذلك من خلال تطوير البنى التحتية بما يتناسب وديمومة هذا القطاع والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للبلد.
5. إن سيطرة الدولة على القطاع النفطي تعني تحكمها بنوعية الاستثمارات النفطية التي يحتاجها العراق والتي من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية في البلاد، فضلاً عن أنها تقسح المجال للرساميل المحلية للقيام باستثماراتها النفطية وذلك من خلال توفير التسهيلات القانونية وتقديم الدعم اللازم، الأمر الذي سيصيب لصالح الاقتصاد العراقي.
6. ستصبح الدولة في وضع تستطيع من خلاله التحكم بكميات الانتاج النفطي وبالتالي ستزداد قدرتها ضمن الأوبك في تحديد السعر الملائم للنفط بما لا يتعارض والسياسات الاقتصادية المتبعة في الأوبك (2).

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، خصخصة قطاع النفط العراقي- الأبعاد والمخاطر، شركة غدير للنشر والتوزيع، البصرة، 2011، ص144-145.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، مشروع قانون النفط، خطوة للأمام أم للخلف، 2007، ص1، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع:

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي

على الائتمان المصرفي في ضوء

تغيرات الربح النقدي

المبحث الأول : الإطار النظري لأنموذج القياسي

المبحث الثاني : توصيف وصياغة الأنموذج القياسي

المبحث الثالث : التحليل القياسي والاقتصادي لأثر الإنفاق

الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح

النقدي

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح النفطي

تمهيد :

سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الأطار النظري للأنموذج القياسي وتوصيفه لتمثيل العلاقة الرياضية بين المتغيرات بالاعتماد على النظريات الاقتصادية. وسيتم اعتماد أسلوب تحليل المسار واستخدام بعض الاختبارات والمؤشرات الاحصائية ذات العلاقة لدراسة أثر الإنفاق الحكومي كونه (المتغير الوسيط) في الائتمان المصرفي كونه (المتغير المعتمد) عندما يكون متغير الإيرادات النفطية متغيراً مستقلاً.

المبحث الأول

الاطار النظري للأنموذج القياسي

الاقتصاد القياسي (Econometric) : هو العلم الذي يستخدم الأدوات الرياضية والاحصائية لتحليل الظواهر الاقتصادية، أن لدراسة الاقتصاد القياسي أهداف أساسية أهمها : تحليل واختبار النظريات الاقتصادية وتفسير الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية ورسم السياسات واتخاذ القرارات، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى المؤشرات والاختبارات والمفاهيم الاحصائية التي سيتم اعتمادها في الجانب التطبيقي:

أولاً : مفهوم السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات المسجلة لظاهرة معينة خلال فترات زمنية مختلفة وغالباً ما تكون هذه الفترات متساوية، وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة المدروسة، وبصورة عامة تتكون السلاسل الزمنية من الاتجاه العام والتغيرات الموسمية والتغيرات العرضية والتغيرات الدورية⁽¹⁾.

عند بناء السلسلة الزمنية وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء أكان اقليمياً أم ولاية أم مؤسسة، وتكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة⁽²⁾.

وتعرف رياضياً بأنها ظاهرة تتضمن متغير الزمن المستقل (t) والقيم المناظرة له المتغير التابع (Y)، وأن كل قيمة في الزمن (t) يقابلها قيم المتغير التابع (Y) الذي هو دالة بالنسبة للزمن (t) أي يمكن صياغة العلاقة بشكلها العام كالاتي⁽³⁾:

$$Y = f(t) \dots\dots\dots (1)$$

(1) Daivid and Michaud .J. La prevision: empirique, dune methods statuesque, Paris , 1989 , P.22

(2) عبد العزيز شرابي، طرق احصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص 20.

(3) Dr . Lachine Abdullah Bacchius, Phillips Publishing , first Edition , 2011, P.169

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الريع النفطي

للحصول على نتائج دقيقة يجب أن تكون السلسلة الزمنية مستقرة، فإذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة فإن التقديرات تؤدي إلى ما يعرف بالانحراف الزائف (**Spurious Regression**)، أي في بعض الأحيان تكون قيم (**R², F, t**) معنوية وذات دلالة احصائية إلا أنها غير صحيحة في الواقع، وان السبب في ذلك هو أن بيانات السلسلة الزمنية غالباً ما يوجد بها عدم ثبات في الاتجاه (**Trend**) أو التباين (**Variance**) أو لها صفة موسمية الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو الاتجاهات المعاكسة⁽¹⁾

ثانياً : استقرار السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون تغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.⁽²⁾

والهدف الرئيس من تحليل السلاسل الزمنية هو :

1. التعرف على طبيعة الظاهرة من خلال مشاهدات متتابعة.
2. الوصول الأنموذج أو طريقة مناسبة لتقدير أو قياس المتغيرات ثم دراسة علاقتها بالظروف المختلفة.
3. التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات.

من شروط استقرار السلسلة الزمنية توفر الآتي:-

1- الوسط الحسابي (**Mean**) ثابت عبر الزمن.

اذ ان μ يمثل الوسط الحسابي $E(Y_t) = \mu$

2- ثبات تباين (**Variance**) السلسلة عبر الزمن⁽³⁾. ويعبر عنه بالمعادلة الآتية :

$$\text{Var}(Y_t) = E[(Y_t - \mu)^2] = \sigma^2 \dots\dots (2)$$

⁽¹⁾ Vogevang, B. ((Econometric : Theory and Application W.th Eviews, Pearson Education, USA, 2005, P.254

⁽²⁾ شيخي محمد، الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص200.

⁽³⁾ Gujarati, Basic Econometrics, 4th ed, the Mc Graw - Hill companies, 2004, p. 797.

3- أن يكون الارتباط المشترك بين أي قيمتين معتمداً على الفجوة الزمنية بين (t-s) فقط، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات⁽¹⁾.

$$E [Y_t - Y_{t-s}] = E [(Y_t - M) (Y_{t-s} - M)] \dots\dots (3)$$

وهذا يعني إنَّ السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين خلال الزمن (ولكل منهما قيمة محدودة) وكان الارتباط الذاتي بين القيم عند نقطتين زمنيتين (s و t) سيعتمد فقط على الفجوة الزمنية بينهما وليس على (s و t) (افتراض $t > s$).

وتوجد عدة طرق لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

1- طريقة الرسم البياني

يعد الرسم البياني للسلاسل الزمنية من الخطوات الأولى التي يتم استخدامها في تحليل السلاسل الزمنية، فمن خلال الرسم البياني لدينا صورة أولية عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، فإذا كان للسلسلة الزمنية اتجاه عام يدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية الأمر الذي يقود إلى إجراء تحويلات على البيانات بما يؤدي إلى استقرارها، لذلك فإن الرسم البياني للسلاسل الزمنية يعطي صورة واضحة عن مدى حاجتها للسلسلة الزمنية للتحويل المناسب لكي تستقر في متوسطها وتبينها قبل إجراء أي تحليل لكن أحياناً يصعب تحديد طبيعة السلسلة فيما إذا كانت مستقرة أو غير مستقرة عن طريق الرسم البياني لذلك يستلزم الأمر أن نلجأ إلى معايير أخرى للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية منها دالة الارتباط الذاتي أو اختبار جذر الوحدة⁽²⁾.

2- إختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)

تعد اختبار جذر الوحدة من الإختبارات المهمة لفحص استقرارية السلسلة الزمنية قبل تقديرها، لأن السلسلة الزمنية غير المستقرة تؤدي إلى نتائج الانحدار الزائف (Spurious)

(1) For More Information see: Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Ventus Publishing APS, 2010, P55.

(2) هناء سعيد محمد شبيب، العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (2000 – 2013)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد (1)، العدد (37)، العراق، ص 29

(Regression)، الذي يعني أن وجود اتجاه عام (**Trend**) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد تؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما، وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار بسبب تأثرها بالزمن⁽¹⁾

وهناك عدة اختبارات لجذر الوحدة (**The Unit Root**) يمكن عن طريقها معرفة استقرارية السلسلة ودرجة تكاملها أهمها:

(**Augment Dickey (ADF)**, **Phillips (PP)**, **Dickey Fuller (DF)**) وفي هذه الدراسة سيتم اعتماد اختبار (**ADF**) كونه من الاختبارات الاحصائية المهمة والشائعة الاستخدام⁽²⁾

أختبار Augment Dickey (ADF) في عام (1981) طور (**Dickey Fuller**) الاختبار البسيط الذي اقترحه في عام (1979) والخاص بالكشف عن مشكلة جذر الوحدة في السلسلة الزمنية عبر تجنب سلبيات الصيغة البسيطة والمتمثلة بعدم اهتمامها بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي وهناك ثلاث صيغ للنموذج هي:

أ. وجود الحد الثابت (**Intercept**) :

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + \epsilon_t \dots \dots (4)$$

ويتضمن اختبار الفرضية الآتية:

$$H_0 : \lambda = 0 \text{ or } p=1 , \alpha = 0$$

$$H_1 : \lambda < 0 \text{ or } p < 1 , \alpha \neq 0$$

⁽¹⁾Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others، The Effect Of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange، International letter of social and Humanistic sciences، 2016 ، p.18.

⁽²⁾ كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وأنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (33)، 2014، ص 154.

ب. وجود الحد الثابت والاتجاه العام (Trend and intercept) :

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k P_i \Delta Y_{t-1} + et \dots\dots (5)$$

$$H_0 : \lambda = 0 \text{ or } P=1 , \alpha = 0 , \beta = 0$$

$$H_1 : \lambda < 0 \text{ or } P < 1 , \alpha \neq 0 , \beta \neq 0$$

ت. بدون الحد الثابت والاتجاه العام (None):

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k P_i \Delta Y_{t-1} + et \dots\dots (6)$$

ويتضمن اختبار الفرضية الآتية :

$$H_0 : \lambda = 0 \text{ or } P=1$$

$$H_1 : \lambda < 0 \text{ or } P < 1$$

إذ إن:

Yt : السلسلة الزمنية المراد اختبارها.

ΔY_t : الفروق الأولى للسلسلة.

K : الفجوة الزمنية.

et : حد الخطأ العشوائي.

يتم اعتماد قيم (Prob.) في اتخاذ القرار، فإذا كانت قيم (Prob.) أكبر من (5%) فأنا نقبل فرضية العدم أي للسلسلة جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة، أما إذا كانت قيمة (Prob.) أقل من (5%) فيتم رفض فرضية العدم أي إن السلسلة خالية من جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

ثالثاً : اختبار استقرارية الأنموذج

إن هذا الاختبار يعتمد على قيم (VAR) المقدر، فإذا كانت المقدر، فإذا كانت هذه القيم مستقرة فهذا يعني أن جميع بها معامل أقل من الواحد وفي هذه الحالة فإنها ستقع داخل دائرة الوحدة، أما إذا كانت قيم (VAR) غير مستقرة فسيكون هناك جذور تقع خارج دائرة الوحدة.

رابعاً : اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque - Bera)

يعد التوزيع الطبيعي من أهم التوزيعات الرياضية في مجال الاحصاء وأن صيغة هذا التوزيع

نشرت لأول مرة بواسطة العالم (ابراهيم Abraham de Moiré) عام (1935)

أما اختبار (Jarque - Bera) فيعتمد على حساب كل من معامل الالتواء (skewness)

(coefficient) ومعامل التفرطح (kurtosis coefficient) وكما موضح في الصيغة الآتية :

$$J B = n \left[\frac{S^2}{6} + \frac{(K-3)^2}{24} \right] \dots\dots (7)$$

إذ إن :

n : حجم العينة ، S : معامل الالتواء ، K : معامل التفرطح.

حيث انه بالنسبة للمتغير الذي يتبع التوزيع الطبيعي نجد أن $K = 3$ ، $S = 0$.

وفي هذه الحالة أن قيمة الاحصاء (JB) تساوي صفراً، أي عندما $(JB = 0)$ أو تقترب من

الصفر، فإن المتغير محل الاعتبار يتبع التوزيع الطبيعي⁽¹⁾.

وبهذا يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، فإذا كانت

قيمة $(Prob. < 0.05)$ يتم رفض فرضية العدم أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، أما اذا

كانت $(Prob. \geq 0.05)$ فلا يتم رفض فرضية العدم، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

خامساً : تحديد مدد (فترات) الإبطاء المثلى

ان تحديد مدد الابطاء المثلى له أهمية كبيرة في تحديد رتبة الانحدار الذاتي للسلسلة الزمنية

المتكاملة أو متجه الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ، وأن عدم التشخيص الصحيح لفترة الإبطاء قد

(1) جوجارت، الاقتصاد القياسي، ترجمة : هند عبد الغفار عودة وعفاف عبد الجبار حسن الدش، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الجزء الأول، 2015، ص 190.

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح النفطي

يعطي نتائج غير صحيحة وغير دقيقة لا تعكس واقع الحال، لذلك ينبغي دائماً توظيف عدد من الاختبارات لتحديد فترة الإبطاء المثلى بين المتغيرات الاقتصادية المتكاملة⁽¹⁾.

وسميت بهذه النماذج (نماذج مدد فترات الأبطاء المثلى) بسبب تأثير المتغير المفسر (المستقل) على المتغير المعتمد موزعاً على عدد من القيم السابقة للمتغير (X)، أي أن التأثير الزمني والاقتصادي للمتغير المعتمد يتوزع على عدد من الفترات المتتالية أو المتباينة، بحيث أن لكل قيمة متتالية من (X) تأثير مختلف على المتغير (Y_t).

لهذا فإن قيمة المتغير المعتمد تكون دالة في أو تعتمد على مجموع مرجح للقيم الحالية (t) أو السابقة ($t-s$) للمتغير المفسر إلى جانب حد الخطأ، مع تعيين أوزان مختلفة للفترات الزمنية المتباينة تعكس قوة تأثير القيم المتتالية للمتغير المفسر (X) على المتغير المعتمد (Y).

سادساً : اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM)

تحدث مشكلة الارتباط الذاتي عندما ترتبط البواقي العشوائية مع بعضها البعض أي أن قيمة المتغير العشوائي (U_t) في السنة (t) يرتبط مع قيمته السابقة (U_{t-1}) أو مع قيمته اللاحقة (U_{t+1}) وأن هذا الارتباط يحدث بسبب العلاقات الاقتصادية بين الظاهرة المدروسة ، إذ ما من ظاهرة اقتصادية إلا ولها علاقة مع الظاهرة السابقة او مع الظاهرة اللاحقة أو المستقبلية لأنها امتداد فمثلاً دراسة الأسعار لا يمكن أن نتوقع بالأسعار الحالية ما لم تكن هناك تأثيرات مسبقة للأسعار في المدة السابقة وحتى التوقعات المستقبلية هي نتاج الحاضر والماضي من هذه تحدث الارتباطات الذاتية إذا كانت علاقات هذه الظواهر قوية جداً ومؤثرة بعضها على بعض بشدة كبيرة مما يخرق أحد الفروض المحيطة بالمتغير العشوائي والذي ينص على أن التباين والتباين المشترك ما بين

(1) احمد حسين ببال، العلاقة بين تقلبات سوق الصرف وسوق الأوراق المالية في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (7)، المجلد (14)، 2015، ص 8.

المتغيرات العشوائية يجب أن تساوي صفراً، أن بيانات السلاسل الزمنية هي أكثر البيانات تعرضاً لظهور هذه المشكلة أما بيانات المقطع العرض فهي أقل نوعاً ما عرضة لهذه المشكلة⁽¹⁾.

يوفر برنامج (Eviews) اختبار (LM) للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي، فإذا كانت قيمة (Prob. < 0.05) يتم رفض فرضية العدم التي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذ كانت (Prob. ≥ 0.05) فلا يتم رفض فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

سابعاً : التكامل المشترك (Cointegration)

هو اشتراك أو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر إذ تؤدي التقلبات في أحدهما إلى الغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، وهذا قد يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة الطويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة⁽²⁾.

ويتعين حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (Y_t, X_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، وإن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر.

أهم الاختبار المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي: اختبار انجل - كرانجر (Engel-Granger test)، اختبار الانحدار المتكامل لدارين واتسن، اختبار جوهانسون وجوسليوس (Johansen- Juselius test). وسيتم اعتماد اختبار جوهانسون و جوسليوس لاختبار التكامل المشترك لأنه يعد من الاختبارات الإحصائية المهمة.

(1) عدنان دواد العذاري، الاقتصاد القياسي، دار حرير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2010، ص 99 -

100

(2) منعم أحمد خضير ونعمان منذر يونس، قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2010 - 2016)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (3)، العدد (43)، 2018، ص 319.

اختبار جوهانسون و جوسليوس (Johansen- Juselius)

يستخدم اختبار (Johansen- Juselius) للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك عند تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين. ان هذا الاختبار يتضمن اختبارين احصائيين هما :

أ. اختبار الأثر Trace Test

يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد r ($r \leq n$)، مقابل الفرضية البديلة : أن عدد المتجهات أكبر من r ويحسب حسب الصيغة الآتية :

$$\lambda Trace(r) = -n \sum_{i=1}^k \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+i}) \dots\dots (8)$$

إذ إن :

n : حجم العينة.

λ : القيم الذاتية.

ب. اختبار القيمة المميزة العظمى (Maximum Eigen Values Test)

يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يساوي r مقابل الفرضية البديلة بأن عدد متجهات الانحدار الذاتي يساوي $(r+1)$.

يتم تطبيق هذا الاختبار حسب الصيغة الآتية:

$$\max(r, r + 1) = -n [\ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})] \dots\dots\dots (9)$$

وبإجراء هذا الاختبار يمكن معرفة فيما إذا كانت العلاقة السببية بين المتغيرات قصيرة الأجل أم طويلة الأجل.

ثامناً : تحليل المسار (Path Analysis)

تحليل المسار هو أسلوب احصائي يستخدم لفحص العلاقات السببية بين متغيرين أو أكثر وهو يقوم على نظام من المعادلات الخطية، ويعد أسلوب تحليل المسار أسلوب إحصائي ارتباطي

يعتمد على تحليل الانحدار والارتباط المتعدد ويستخدم لوضع احتمال العلاقة بين المتغيرات الكثيرة العدد وفحصها في منظومة معادلات خطية⁽¹⁾. ويمكن القول إن أسلوب تحليل المسار امتداد لتحليل الانحدار المتعدد، وعادةً ما يستخدم في دراسة النماذج السببية على أساس أن يضع الباحث تصور لنمط العلاقات بين المتغيرات ذات الصلة⁽²⁾. يستخدم تحليل المسار لقياس ما يأتي:

1. التأثير المباشر (العلاقة السببية المباشرة): تكون العلاقة السببية بين المتغير المستقل X والمتغير التابع Y علاقة سببية مباشرة إذا كان أي تغير في المتغير X يحدث تغيراً مباشراً في المتغير Y مع تثبيت أثر باقي المتغيرات المدخلة في النموذج.
2. التأثير غير المباشر (العلاقة السببية غير المباشرة): تكون العلاقة السببية بين المتغير المستقل X والمتغير التابع Y علاقة سببية غير مباشرة عندما يكون المتغير X مؤثراً في Y عبر متغيرات وسيطة أخرى⁽³⁾.

تاسعاً: المتغير الوسيط (Mediator Variable)

1. تعريف المتغير الوسيط

هو متغير ثالث يربط بين السبب (المتغير المستقل) والنتيجة (المتغير المعتمد)، والهدف منه اظهار العلاقة المباشرة وغير المباشرة، وهو شبيه بالمتغير المستقل، لأنه يتوسط بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير المعتمد من جهة أخرى⁽³⁾.

2. خطوات اجراء تحليل المسار

- أ. بناء الأنموذج السببي.
- ب. انشاء نمط للعلاقات بين المتغيرات بالترتيب.
- ت. رسم نموذج تخطيطي لمسار العلاقات بين المتغيرات .

(1) وكاع هدية ، دراسة مقارنة باستخدام تحليل المسار وتحليل الانحدار في نموذج قياس ضغط الدم، جامعة كركوك، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، العدد (1)، المجلد (1)، 2011 ، ص 154.

(2) Eric S. Davidson, Predictors of sleep Quantity and quality in college students ,Southern Illinois university Carbondale, Unpolished Doctoral , 2012 , P.44

(3) Meyers, L.S et AL. Applied multivariate research, London, Sage Publication, 2006, P.585 .

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح النفطي

ث. حساب معاملات المسار.

ج. اختبار حسن التطابق مع الأنموذج الأساسي.

ح. تحليل وتفسير النتائج.

المخطط رقم (3) يوضح مثال بسيط لتحليل المسار لاختبار اثر اربعة نماذج هي كالآتي:

1. اثر المتغير المستقل X على المتغير الوسيط M .

2. اثر المتغير الوسيط M على المتغير المعتمد Y .

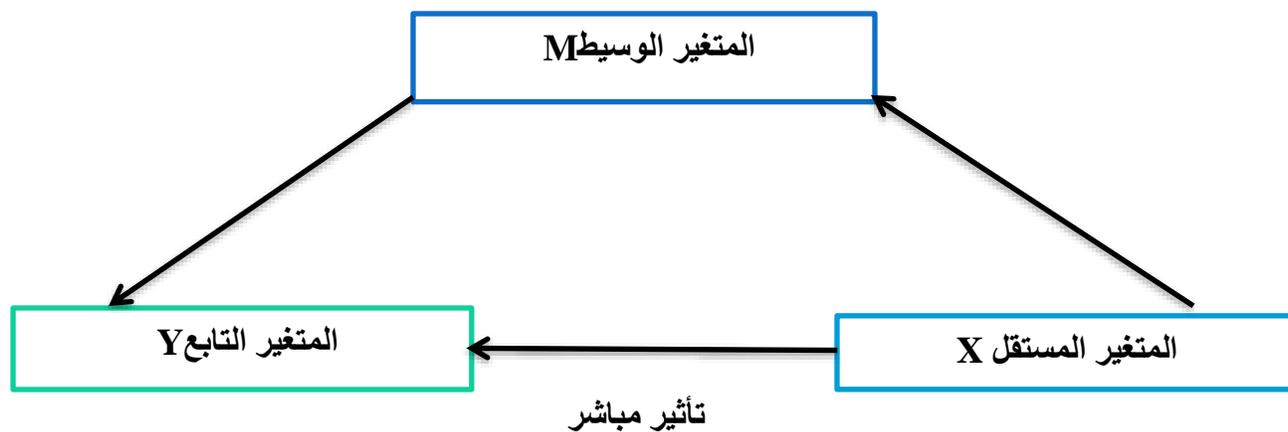
3. اثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد Y .

4. اثر كل من المتغير المستقل X والمتغير الوسيط M على المتغير المعتمد Y .

اذا كانت جميع هذه النماذج معنوية فإن هذا يدل على أن المتغير الوسيط يتوسط تماما العلاقة

بين المتغيرين المستقل والمعتمد.

المخطط (3) انموذج لتحليل المسار



المصدر : من اعداد الباحثة وفق النظرية الاقتصادية

المبحث الثاني

توصيف وصياغة الأنموذج القياسي

في هذا المبحث سيتم توصيف الأنموذج القياسي الذي سيتم اعتماده في المبحث الثالث إضافة إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية. كما سيتم تحديد مصادر البيانات وتحديد أهم المؤشرات والاختبارات الاحصائية التي سيتم اعتمادها لتقييم جود الأنموذج القياسي.

أولاً : توصيف الأنموذج القياسي

لتوصيف العلاقة بين المتغيرات يجب اولاً تحديد نوع كل متغير (مستقل، وسيط، معتمد) وحسب النظرية الاقتصادية، وكما موضح في الجدول (12):

جدول (12)

متغيرات الأنموذج القياسي

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	نوعه	رمزه باللغة الانكليزية
الائتمان المصرفي	Banking Credit	معتمد	BC
الإنفاق الحكومي	Government Expenditure	وسيط	GE
الإيرادات النفطية	Oil Revenues	مستقل	OR

المصدر: من إعداد الباحثة.

وسيتم استخدام أسلوب تحليل المسار لتمثيل العلاقة بين المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، وبهذا سيكون لدينا أربعة نماذج قياسية وكما يأتي:

الأنموذج القياسي الأول: تأثير المتغير المستقل (الإيرادات النفطية) على المتغير الوسيط (الإنفاق الحكومي)

إن صيغة الأنموذج القياسي الأول يمكن تمثيلها كالآتي:

$$GE_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح النفطي

النموذج القياسي الثاني: تأثير المتغير الوسيط (الإنفاق الحكومي) على المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي)

إن صيغة النموذج القياسي الثاني يمكن تمثيلها كالآتي:

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 GE_i + e_i$$

النموذج القياسي الثالث: تأثير المتغير المستقل (الإيرادات النفطية) على المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي)

إن صيغة النموذج القياسي الثالث يمكن تمثيلها كالآتي:

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

النموذج القياسي الرابع: تأثير المتغير المستقل (الإيرادات النفطية) والمتغير الوسيط (الإنفاق الحكومي) على المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي)

إن صيغة النموذج القياسي الرابع يمكن تمثيلها كالآتي:

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + \beta_2 GE_i + e_i$$

المخطط (4) يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

المخطط (4)

متغيرات النموذج



المصدر : من إعداد الباحثة وفق النظرية الاقتصادية.

ثانياً : العلاقة بين متغيرات الأنموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية

سيتم التعرف على طبيعة العلاقة والتأثير بين المتغير المستقل (OR) والمتغير المعتمد (BC) بوجود المتغير الوسيط (GE) حسب النظرية الاقتصادية، وكما موضح ادناه:

1. العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي

إنَّ العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي هي علاقة طردية، كلما ارتفعت الإيرادات النفطية كلما ارتفع الإنفاق الحكومي، وخاصةً في الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

2. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي

تتص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي، كلما زاد الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان المصرفي من أجل تمويل احتياجات المؤسسات الحكومية وخاصةً عندما تنخفض الإيرادات الحكومية الأخرى.

3. العلاقة بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي

إنَّ العلاقة بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي هي علاقة طردية، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي.

ثالثاً : مصادر البيانات

تم الحصول على بيانات الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي والائتمان التعهدي على ما توافر من المجاميع الاحصائية والنشرات والتقارير السنوية المختلفة في المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي، للمدة (2004-2021). وبسبب صغر السلسلة الزمنية ومن أجل الحصول نتائج تتسم بالدقة فقد تم تحويل السلسلة الزمنية إلى نصف سنوية بالاعتماد على برنامج (Eviews).

رابعاً : تقدير معلمات الأنموذج

لتقدير معلمات النماذج القياسية التي تم وصفها وصياغتها رياضياً في مرحلة توصيف الأنموذج، سيتم الاعتماد على المعايير الاقتصادية والاحصائية.

1. **المعايير الاقتصادية** : يتم تحديد هذه المعايير وفقاً لمبادئ النظرية الاقتصادية، وبحسب هذه المعايير يتم إجراء مقارنة بين إشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية وبناء على ذلك تحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2. **المعايير الإحصائية** : تحدد هذه المعايير عبر حساب بعض المؤشرات وإجراء بعض الاختبارات الإحصائية التي يتم عن طريقها تقدير درجة الاعتماد على معلمات الأنموذج ومدى معنوية هذه المعلمات ومن أهم هذه المعايير هي ¹ :

I. اختبار t : من خلال هذا الاختبار يتم الكشف عن مدى المعنوية الإحصائية للمعلمة المقدرة في الأنموذج القياسي، فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (بغض النظر عن الإشارة) فذلك يدل على معنوية المعلمة المقدرة أي إن هناك علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبالعكس في حاله كون قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية فإن ذلك يدل على عدم معنوية المعلمة المقدرة.

II. اختبار F : يوضح هذا الاختبار معنوية معادلة الانحدار للنموذج المقدر ككل، فإذا كانت قيمه F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن ذلك يدل على معنوية الأنموذج وبالعكس عندما تكون قيمه F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية فهذا يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار.

III. معامل التحديد (R^2) : يوضح هذا المقياس نسبة التغيير في المتغير المعتمد التي تسببها المتغيرات المستقلة، فمن خلال حساب معامل التحديد (R^2) تعر

IV. ف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة وتتراوح قيمة (R^2) بين الصفر والواحد ($0 \leq R^2 \leq 1$) فكلما زادت قيمة معامل التحديد فإن ذلك يدل على أن المتغيرات المستقلة لها أهمية في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد.

¹ محمود، ايهاب عبد السلام، تحليل البرنامج الاحصائي SPSS، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان/ الاردن، 2013، ص 173 ، 205 ، 303.

المبحث الثالث

التحليل القياسي والاقتصادي لأثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح النفطي

سيتم في هذا المبحث دراسة اثر الإيرادات النفطية على الائتمان المصرفي وباعتماد متغير الإنفاق الحكومي كمتغير وسيطا بينهما للمدة (2004-2021). وسيتم تطبيق الإختبارات والمقاييس الإحصائية التي تم التطرق إليها في المبحث الأول والثاني بإستخدام البرامج (Eviews.12, R, Amos) لبيانات السلسلة الزمنية في العراق. لقد تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب: المطلب الأول تناول اختبار التوزيع الطبيعي والاستقرارية لمتغيرات الأنموذج القياسي. وتم إجراء الاختبارات التشخيصية للنماذج الأربعة في المطلب الثاني. أما المطلب الثالث فقد تضمن تطبيق تحليل المسار للأنموذج القياسي.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي والاستقرارية لمتغيرات الأنموذج القياسي:

اولاً: اختبار التوزيع الطبيعي :

تم اعتماد اختبار (Jarque – Bera) لاختبار فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي. يلاحظ من نتائج الجدول (13) إن قيم (Prob.) لجميع المتغيرات هي أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرضية العدم أي إن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (13) نتائج إختبار (Jarque-Bera) لإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الأنموذج

النتيجة	(Prob.)	المتغير
يتبع التوزيع الطبيعي	0.264	OR
يتبع التوزيع الطبيعي	0.484	GE
يتبع التوزيع الطبيعي	0.207	BC

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (Eviews) المدرجة في الملحق (A-1)

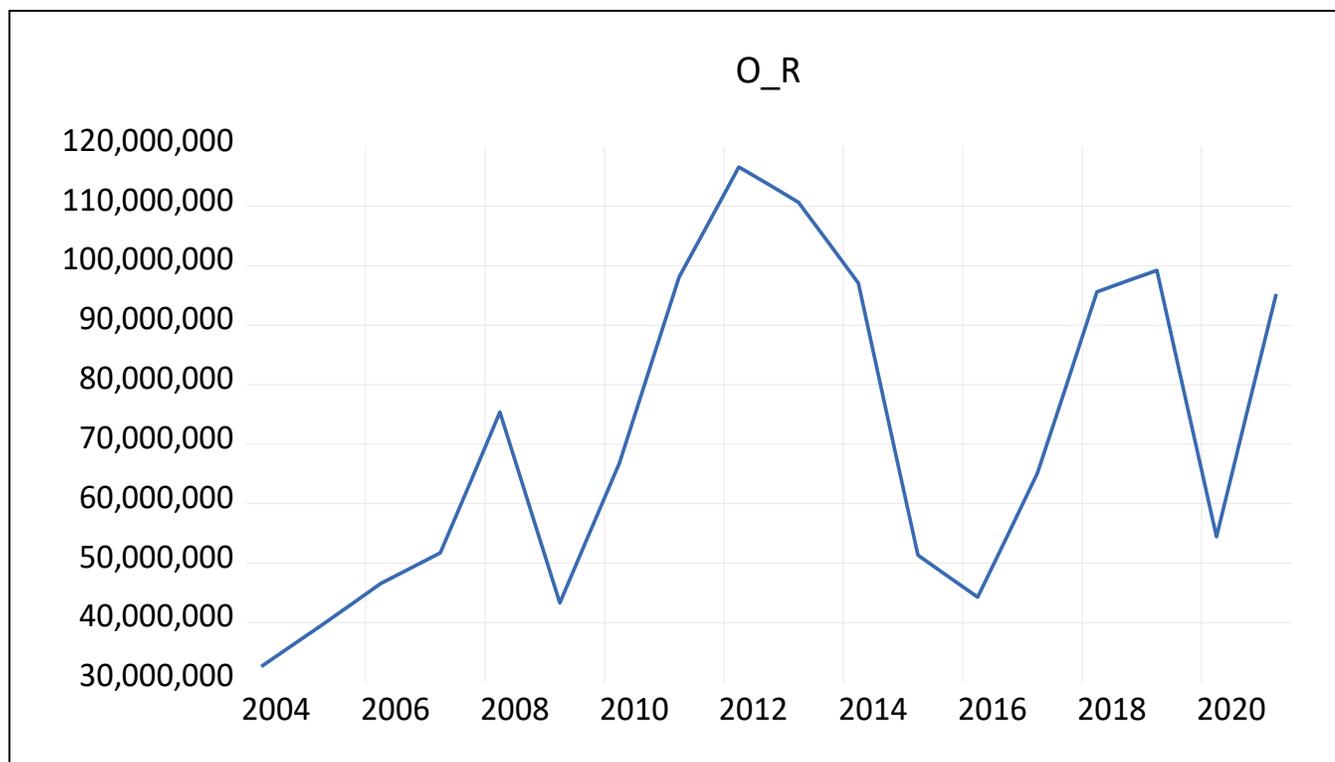
ثانيا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

سيتم في هذه الفقرة إجراء الرسم البياني للتعرف على طبيعة السلاسل الزمنية فيما إذا كان لها إتجاه عام أم لا. بالإضافة إلى تطبيق اختبار طريقة (ADF) لزيادة التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث من عدمها.

1. الرسم البياني

i. الرسم البياني لمتغير الإيرادات النفطية (OR)

يلاحظ من الشكل (12) أن السلسلة الزمنية لمتغير الإيرادات النفطية متذبذبة بين الزيادة والنقصان، ولكن بصورة عامة يلاحظ أن هناك زيادة في الإيرادات أي ذات إتجاه عام مما يعني أن وسط السلسلة وتباينها غير ثابتين عبر الزمن، وهذا لا يحقق شرط استقرارية السلسلة الزمنية. والسبب الرئيس يعود إلى تغيرات الإيرادات النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما تتعكس بشكل مباشر على الإيرادات النفطية بسبب الصفة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على صادرات النفط الخام كمصدر رئيس لتمويل الإنفاق الحكومي. كما يتضح أن الإيرادات النفطية شهدت انخفاضاً خلال السنوات (2009، 2014، 2016، 2020) بسبب تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والظروف المتدهورة التي شهدتها وتمثلت الازمة المالية العالمية (2008)، دخول عصابات داعش الارهابي، انخفاض أسعار النفط بسبب مقررات منظمة الأوبك بتخفيض الطلب على النفط الخام لغرض التوازن بينه وبين العرض على النفط في أسواق النفط العالمية من ثم تحقيق الاستقرار في الاسعار، وانتشار جائحة كورونا.



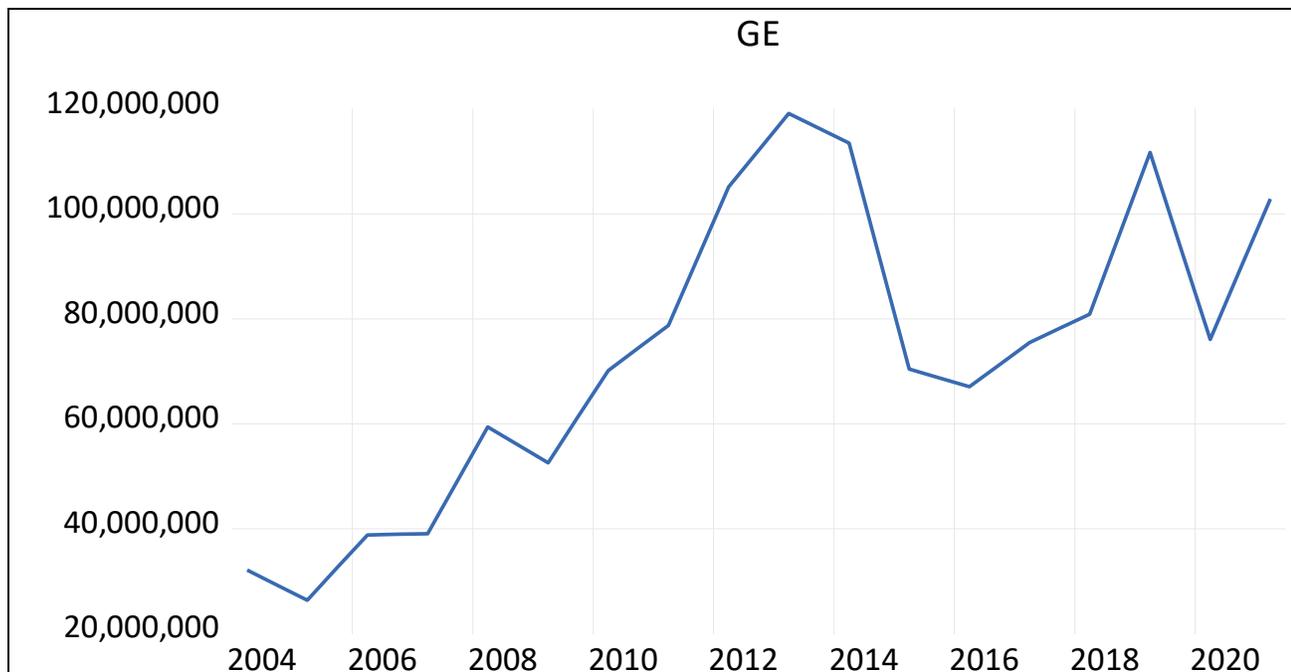
الشكل (12)

اتجاه السلسلة الزمنية لمتغير الإيرادات النفطية

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 12)

ii. الرسم البياني لمتغير الإنفاق الحكومي (GE)

يلاحظ من الشكل (13) بصورة عامة أن متغير الإنفاق الحكومي في تزايد أي ان للسلسلة اتجاه عام، وبالتالي فهي غير مستقرة. والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى التغيرات الحاصلة في الإيرادات النفطية (ارتفاعاً وانخفاضاً)، مما تنعكس بشكل مباشر على تغير الإنفاق الحكومي ارتفاعاً وانخفاضاً.



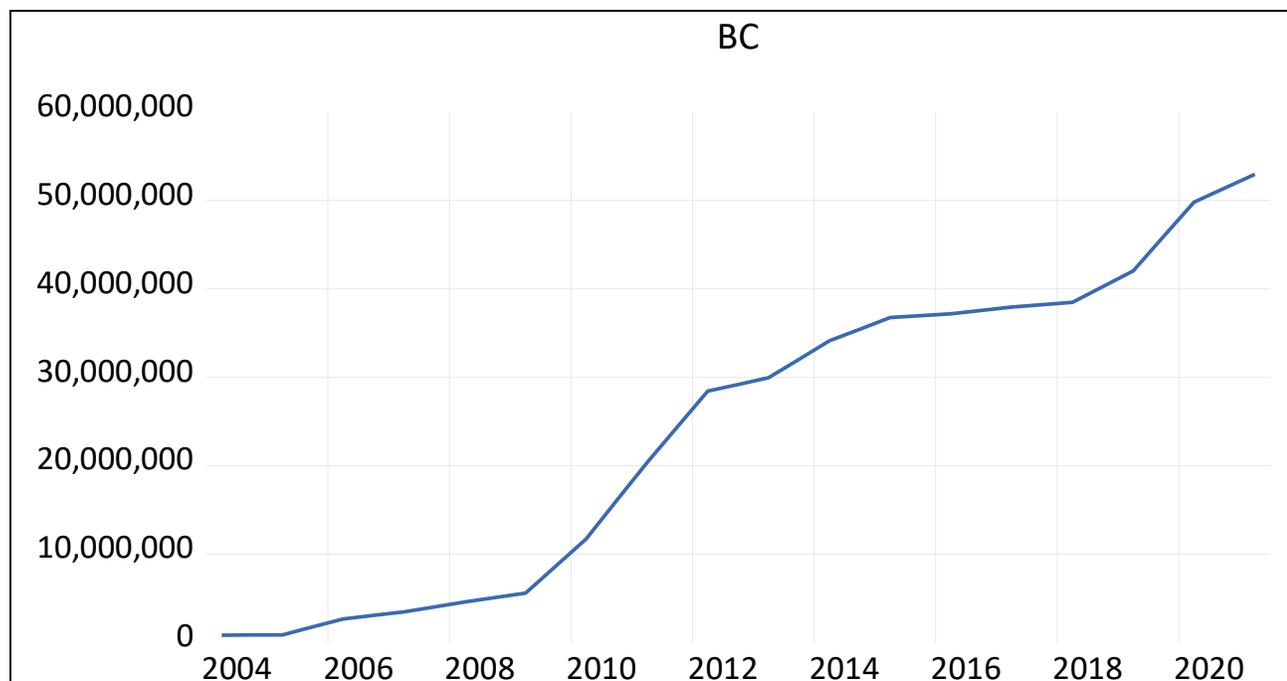
الشكل (13)

اتجاه السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق الحكومي

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 12)

iii. الرسم البياني لمتغير الائتمان المصرفي (BC)

عبر الشكل (14)، يلاحظ أن السلسلة في تزايد مستمر أي إن للسلسلة إتجاه عام وأن وسط السلسلة وتباينها غير ثابتين عبر الزمن وبالتالي فهي غير مستقرة. ويلاحظ أنها أخذت بالتصاعد المستمر بسبب الزيادة المستمرة في منح القروض والسلف إلى مختلف الزبائن من قبل المصارف العراقية، فضلاً عن فتح مصارف خاصة جديدة بعد (2004)، وسعي المصارف إلى تمويل القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو في الاقتصاد العراقي.



الشكل (14)

اتجاه السلسلة الزمنية لمتغير الائتمان المصرفي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 12)

2. اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey Fuller : ADF)

تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعرفة استقرارية متغيرات النموذج القياسي وتبين من نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12) والواردة في الجدول (A-4) في الملحق أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج لم تستقر عند المستوى $I(0)$ وللحالات الثلاثة (بوجود الحد الثابت، بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، بدون الحد الثابت والاتجاه العام). ولهذا فقد تم أخذ الفرق الأول $I(1)$ لجعل السلاسل الزمنية مستقرة، لكن اوضحت نتائج الجدول (A-5) إن سلسلة المتغيرات للائتمان المصرفي (BC) والإيرادات النفطية (OR) لم تستقر عند الفرق الأول وإنما استقرت فقط سلسلة متغير الإنفاق الحكومي (GE) بوجود الحد الثابت وعند مستوى معنوية 1% و 5%. ولهذا فقد تم أخذ الفرق الثاني $I(2)$ لسلسلة المتغيرين الائتمان المصرفي (BC) والإيرادات النفطية (OR). أوضحت نتائج الجدول (A-6) أن السلاسل الزمنية للائتمان المصرفي (BC) والإيرادات النفطية (OR) قد استقرت عند مستوى معنوية 1% و 5% بوجود الحد الثابت.

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الريع النفطي

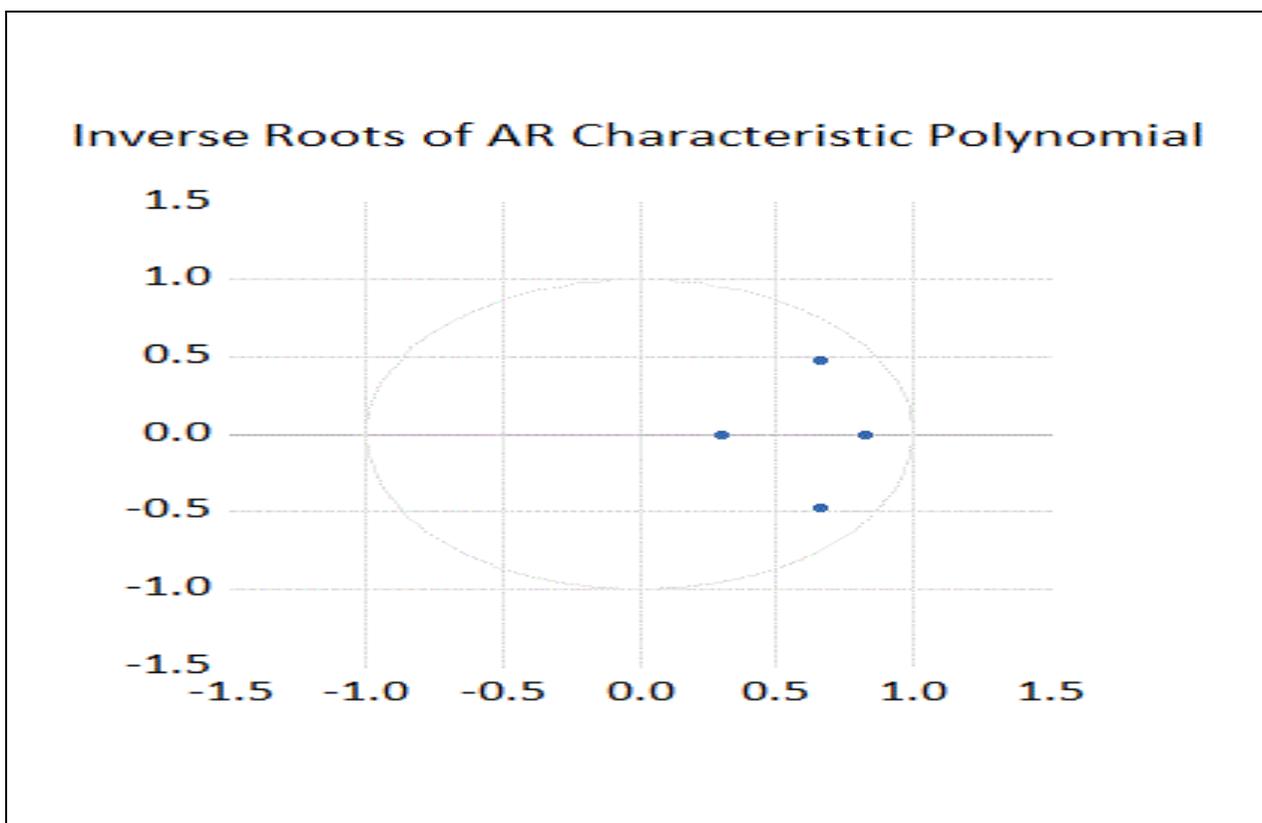
المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية للنماذج القياسية

أولا الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي الأول

ان صيغة النموذج القياسي الأول يتضمن دراسة تأثير المتغير المستقل وهو الإيرادات النفطية (OR) على المتغير الوسيط وهو الإنفاق الحكومي (GE) وكالاتي:

$$GE_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

1. استقرارية النموذج ككل : يلاحظ من الشكل (15) إن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة, مما يعني أن النموذج القياسي الأول مستقر.



الشكل (15)

اختبار استقرارية النموذج القياسي الأول ككل
المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 12)

2. تحديد عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي الاول

عن طريق نتائج برنامج Eviews والواردة في الجدول (B-1) في الملحق، يلاحظ إن عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي هي ثلاث مدد زمنية إتماداً على المعايير (Akaike ، Hannan Quinn ، Schwarz).

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج القياسي الاول

حسب نتائج برنامج Eviews الواردة في الملحق في الجدول (B-2) ، يلاحظ أن قيمة (Prob) لإختبار (LM) بلغت (0.1672) عند (Lag=3) وهي أكبر من (0.01) أي قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

4. اختبار التكامل المشترك (Co-Integration test) للأنموذج القياسي الاول

تم إجراء إختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج بإتباع منهجية (Johanson) ، ومن النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews والواردة في الملحق في الجدول (B-3) يلاحظ أن المنهجية اكتشفت متجهاً واحداً للتكامل المشترك وذلك حسب نتائج إختبار الأثر (Trace) وإختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigen Value) وهذا يدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج.

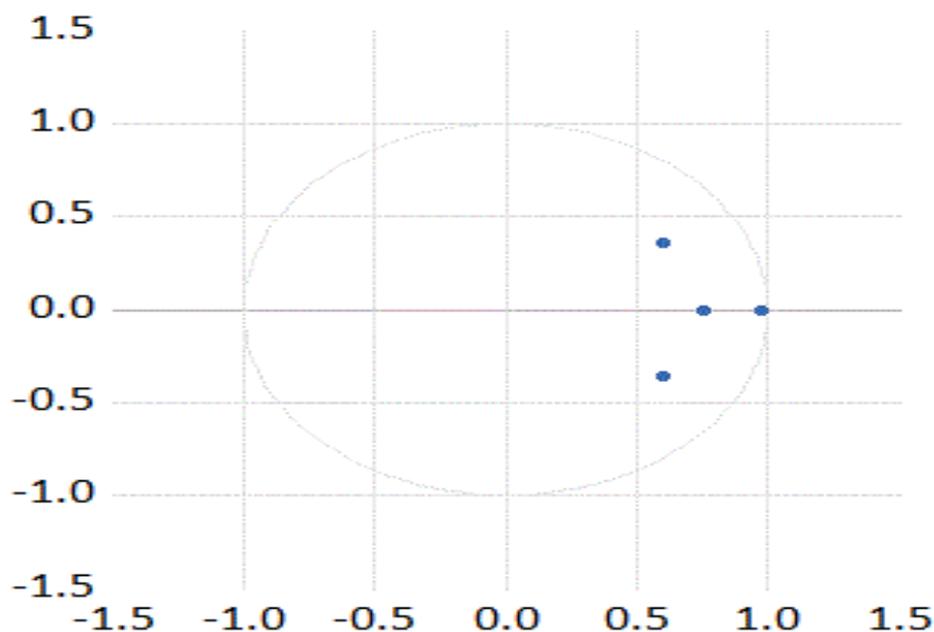
ثانياً الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي الثاني

إن صيغة الأنموذج القياسي الثاني يتضمن دراسة تأثير المتغير الوسيط وهو الإنفاق الحكومي (GE) على المتغير المعتمد وهو الائتمان المصرفي (BC) وهو وكالاتي:

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 GE_i + e_i$$

1. استقرارية الأنموذج ككل : يلاحظ من الشكل (16) أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن الأنموذج القياسي الثاني مستقر.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



الشكل (16)

اختبار استقرارية الأنموذج القياسي الثاني ككل
المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 12)

2. تحديد عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي الثاني

عبر نتائج برنامج Eviews والواردة في الجدول (B-4) في الملحق، يلاحظ أن عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي هي مدتان زمنيان إعتماًداً على المعايير (Schwarz ، Akaike ، Hannan Quinn).

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج القياسي الثاني

حسب نتائج برنامج Eviews الواردة في الملحق في الجدول (B-5) ، يلاحظ ان قيمة (Prob) لاختبار (LM) بلغت (0.0152) عند (Lag=2) وهي أكبر من (0.01) أي قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

4. اختبار التكامل المشترك (Co-Integration test) للأنموذج القياسي الثاني

تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج بإتباع منهجية (Johanson) ، ومن النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews والواردة في الملحق في الجدول (B-6) يلاحظ بأنه لا يوجد تكامل مشترك حسب نتائج اختبار كل من الأثر (Trace) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigen Value) وهذا يدل على عدم وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج.

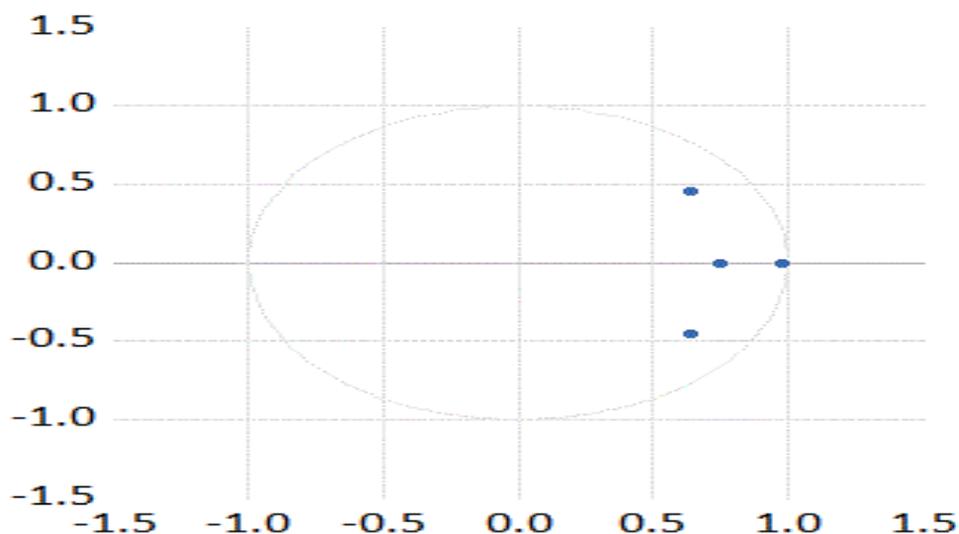
ثالثا الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي الثالث

إن صيغة الأنموذج القياسي الثالث يتضمن دراسة تأثير المتغير المستقل وهو الإيرادات النفطية (OR) على المتغير المعتمد وهو الائتمان المصرفي (BC) وهو وكالاتي:

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

1. استقرارية الأنموذج ككل : يلاحظ من الشكل (17) أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن الأنموذج القياسي الثالث مستقر.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



الشكل (17)

اختبار استقرارية الأنموذج القياسي الثالث ككل
المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 12)

2. تحديد عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي الثالث

من خلال نتائج برنامج Eviews والواردة في الجدول (B-7) في الملحق، يلاحظ إن عدد مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي هي مدتين زمنيتين اعتمادا على المعايير (Schwarz ، Akaike ، Hannan Quinn).

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج القياسي الثالث

حسب نتائج برنامج Eviews الواردة في الملحق في الجدول (B-8) ، يلاحظ ان قيمة (Prob) لإختبار (LM) بلغت (0.4149) عند (Lag=2) وهي أكبر من (0.01) أي قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

4. اختبار التكامل المشترك (Co-Integration test) للأنموذج القياسي الثالث

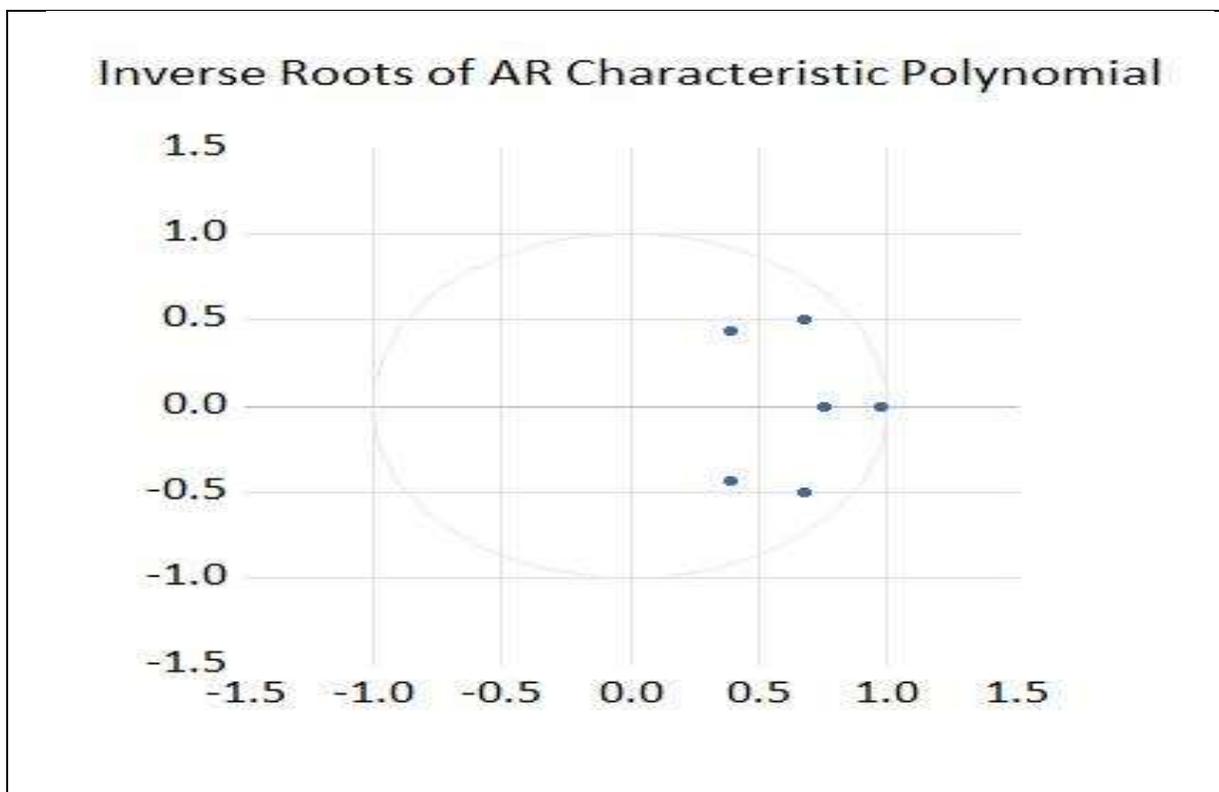
تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج بإتباع منهجية (Johanson) ، ومن النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews والواردة في الملحق في الجدول (B-9) يلاحظ بانه لا يوجد تكامل مشترك وهذا يدل على عدم وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج.

رابعا : الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي الرابع:

إن صيغة الأنموذج القياسي الرابع يتضمن دراسة تأثير المتغير المستقل وهو الإيرادات النفطية (OR) والمتغير الوسيط (GE) على المتغير المعتمد وهو الائتمان المصرفي (BC) وهو وكالاتي:

$$BC = \beta_0 + \beta_1 OR + \beta_2 GE + e$$

1. استقرارية الأنموذج ككل : يلاحظ من الشكل (18) أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن الأنموذج القياسي الرابع مستقر.



الشكل (18)
اختبار استقرارية النموذج القياسي الرابع ككل
المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 12)

2. تحديد عدد مدد الإبطاء المثلى للنموذج القياسي الرابع

من خلال نتائج برنامج Eviews والواردة في الجدول (B-10) في الملحق، يلاحظ أن عدد مدد الإبطاء المثلى للنموذج القياسي هي مدتان زمنيان اعتماداً على المعايير (Schwarz ، Akaike ، Hannan Quinn).

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج القياسي الرابع

حسب نتائج برنامج Eviews الواردة في الملحق في الجدول (B-11) ، يلاحظ ان قيمة (Prob) لإختبار (LM) بلغت (0.0809) عند (Lag=2) وهي أكبر من (0.01) أي قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

4. اختبار التكامل المشترك (Co-Integration test) للأنموذج القياسي الرابع

تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج بإتباع منهجية (Johanson) ، ومن النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews والواردة في الملحق في الجدول (B-12) يلاحظ ان المنهجية اكتشفت متجه واحد للتكامل المشترك وذلك حسب نتائج اختبار الأثر (Trace) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigen Value) وهذا يدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج.

المطلب الثالث: تحليل المسار للأنموذج القياسي

اولا اختبار الأنموذج القياسي الاول

$$GE_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

تم اختبار أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي باستخدام لغة برنامج (R) فكانت النتائج كما موضحة في الملحق في الجدولين (C-1) و (C-2). يلاحظ أن قيمة الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل (الإيرادات النفطية) بلغت (0.948) وهي قيمة موجبة، مما تشير إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي وأن قيمة (Sig.) لاختبار (t) هي (0.000) وهي اصغر من (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم ($H_0: \beta_1=0$) أي إن المتغير OR يؤثر معنويا على المتغير GE. وأن معامل الارتباط البسيط بلغت قيمته (0.878) مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت قيمته (77%). إضافة إلى أن قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي إن الأنموذج القياسي معنوي ومؤثر. ولكن بالرغم من أن النتائج أعلاه جيدة ومتطابقة مع النظرية الاقتصادية إلا أن قيمة متوسط مربعات الأخطاء (MSE) كبيرة جدا حيث بلغت (1.758E+14) وهي قيمة مرفوضة إحصائيا، أي إن الأنموذج المقترح غير جيد إحصائيا ولا يمثل العلاقة بين المتغيرات. وعليه فقد ارتأت الباحثة بأخذ اللوغاريتم للبيانات كنوع من المعالجة واختبار قوة الأنموذج بالاعتماد على المقاييس والمؤشرات الاحصائية. يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (14) أن قيمة معلمة الحد الثابت بلغت

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح النفطية

(-0.07) وهي غير معنوية احصائياً لان قيمة (Sig) لاختبار (t) أكبر من (0.05) إذ بلغت (0.93). في حين إن قيمة (Sig) لاختبار معنوية معلمة المتغير OR بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على معنويتها، وأن قيمة المعلمة هي (1.01) وهي قيمة موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين (OR) و (GE). كما ان قيمة معامل الارتباط البسيط (R) بلغت (0.867) ويعني أيضاً وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. وهذا يتفق وواقع الاقتصاد العراقي، لأن الإيرادات النفطية تعد المصدر الوحيد والرئيس لتمويل الإنفاق الحكومي. أما قيمة معاملي التفسير والتفسير المصحح فقد بلغت قيمتهما حوالي (75%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (OR) يفسر (75%) من التغير الحاصل في المتغير الوسيط (GE) أما المتبقي (25%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

جدول (14)

المؤشرات والتقديرية للنموذج القياسي الاول / بعد اخذ اللوغاريتم

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	-0.070	0.789	-0.089	0.930
log_OR	1.010	0.101	10.02	0.000

R = 0.867
R² = 0.752
Adjusted R² = 0.745

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

ويلاحظ من نتائج الجدول (15) أن قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (0.000) ايضاً أصغر من (0.05)، لذا يتم رفض فرضية العدم أي إن النموذج القياسي معنوي. ويلاحظ ان قيمة متوسط مربعات الأخطاء (MSE=0.009) وهي قيمة صغيرة جداً وتدل على دقة النموذج القياسي المقترح بعد أخذ اللوغاريتم. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، أي الإيرادات النفطية تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (رواتب الموظفين، أجور العاملين، نفقات الصيانة، ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية...إلخ). فضلاً عن تمويل الإنفاق الاستثماري بهدف زيادة النمو للقطاعات الاقتصادية.

جدول (15)

جدول تحليل التباين للأنموذج القياسي الاول / بعد اخذ اللوغاريتم

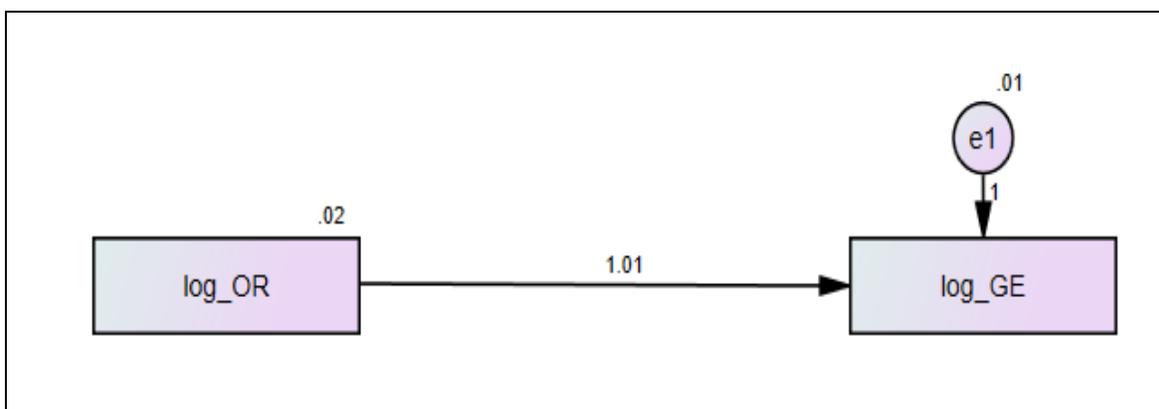
ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	0.879	0.879	100.291	0.000
Residuals	33	0.289	0.009		
Total	34	1.169			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

إن صيغة الأنموذج القياسي الاول بعد تقدير المعلمات هي:

$$\log(GE_i) = 1.01 \log(OR_i)$$

ولزيادة التوضيح فقد تم تمثيل اثر العلاقة بين OR و GE وكما موضح في الشكل (19).



شكل (19)

تحليل المسار للأنموذج القياسي الاول

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (AMOS)

ثانيا اختبار الأنموذج القياسي الثاني

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 GE_i + e_i$$

تم اختبار أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي باستخدام لغة برنامج (R) فكانت النتائج كما موضحة في الملحق في الجدولين (C-3) و (C-4). يلاحظ أن قيمة الميل الحدي لمعلمة المتغير الوسيط (الإنفاق الحكومي) بلغت (0.486) وهي قيمة موجبة، مما تشير إلى وجود

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الريع النفطي

علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي وان قيمة (Sig.) لاختبار (t) هي (0.000) وهي أصغر من (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم ($H_0: \beta_1=0$) أي إن المتغير GE يؤثر معنويا على المتغير BC. وأن معامل الارتباط البسيط بلغت قيمته (0.758) مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت قيمته (58%). إضافة إلى أن قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي إن الأنموذج القياسي معنوي ومؤثر. ولكن بالرغم من أن النتائج أعلاه جيدة ومتطابقة مع النظرية الاقتصادية إلا أنه أيضا يلاحظ أن قيمة متوسط مربعات الأخطاء (MSE) كبيرة جدا إذ بلغت (1.333E+14) وهي قيمة مرفوضة إحصائيا، أي إن الأنموذج المقترح غير جيد إحصائيا ولا يمثل العلاقة بين المتغيرات. وعليه فقد ارتأت الباحثة أيضا بأخذ اللوغاريتم للبيانات كنوع من المعالجة واختبار قوة الأنموذج بالاعتماد على المقاييس والمؤشرات الإحصائية. يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (16) أن النتائج أصبحت أفضل مما قبل أخذ اللوغاريتم إذ يلاحظ أن معلمة الحد الثابت هي معنوية إحصائيا لأن قيمة (Sig) لاختبار (t) أصغر من (0.05) إذ بلغت (0.000) وأن قيمتها هي (-15.132). وأن قيمة (Sig) لاختبار معنوية معلمة المتغير GE بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على معنويتها أيضا، وأن قيمة المعلمة هي (2.845) وهي قيمة موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين (GE) و (BC). وأن قيمة معامل الارتباط البسيط زادت عن ما كانت عليه قبل أخذ اللوغاريتم إذ بلغت (0.931) ويعني أيضا وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. وهذا يتفق وواقع الاقتصاد العراقي لأن الإيرادات النفطية تعد المصدر الوحيد والرئيس لتمويل الإنفاق الحكومي.

أما قيمة معاملي التفسير والتفسير المصحح فقد زادت قيمتهما وأصبحت حوالي (83%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (OR) يفسر (83%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (BC) أما المتبقي (17%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج المقدر.

جدول (16)

المؤشرات والتقديرية للنموذج القياسي الثاني / بعد اخذ اللوغاريتم

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	-15.132	1.730	-8.747	0.000
log_GE	2.845	0.221	12.881	0.000
R = 0.931				
R ² = 0.834				
Adjusted R ² = 0.829				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

ويلاحظ من نتائج الجدول (17) أن قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (0.000) وهي أصغر من $K(0.05)$ لذا يتم رفض فرضية العدم أي إن النموذج القياسي معنوي. ويلاحظ أن قيمة متوسط مربعات الأخطاء ($MSE=0.057$) وهي قيمة صغيرة جداً وتدل على دقة النموذج القياسي المقترح بعد أخذ اللوغاريتم. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، أي إن هناك علاقة وتأثيراً معنوياً بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي، وهذا يتفق وواقع الاقتصاد العراقي، وخاصةً في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية كإنخفاض أسعار النفط الذي ينعكس على إنخفاض الإيرادات النفطية، وبالتالي يشكل ضغطاً على المصارف التجارية بالاقتراض منها وهو شكل من أشكال الإقتراض الداخلي كمصدر بديل لتمويل الإنفاق الحكومي وبقيّة الأنشطة الاقتصادية.

جدول (17)

جدول تحليل التباين للنموذج القياسي الثاني / بعد اخذ اللوغاريتم

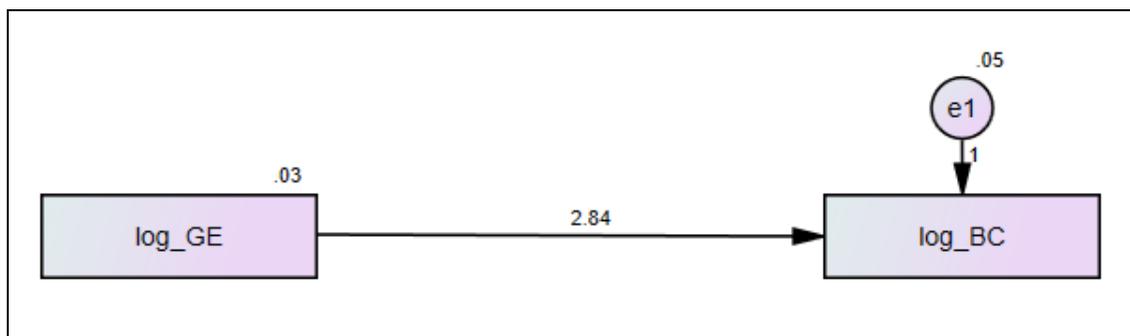
ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	9.457	9.457	165.932	0.000
Residuals	33	1.881	0.057		
Total	34	11.338			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

إن صيغة النموذج القياسي الثاني بعد تقدير المعلمات هي:

$$\log(BC_i) = -15.132 + 2.845 \log(GE_i)$$

ولزيادة التوضيح فقد تم تمثيل أثر العلاقة بين GE و BCE وكما موضح في الشكل (20)



شكل (20)
تحليل المسار للأنموذج القياسي الثاني

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج (Amos)

ثالثاً : اختبار الأنموذج القياسي الثالث

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

تم اختبار أثر الإيرادات النفطية على الائتمان المصرفي باستخدام لغة برنامج (R) فكانت النتائج كما موضحة في الملحق في الجدولين (C-5) و (C-6). يلاحظ أن قيمة الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل (الإيرادات النفطية) بلغت (0.337) وهي قيمة موجبة، مما تشير إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي وهذا الأنموذج يتطابق مع فرضية البحث والنظرية الاقتصادية، وإن زيادة الائتمان المصرفي سببها اقراض المصارف المشاريع الاستثمارية والقطاعات الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وأن قيمة (Sig.) لاختبار (t) هي (0.003) وهي أصغر من (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم ($H_0: \beta_1=0$) أي ان المتغير OR يؤثر معنوياً على المتغير BC. وأن معامل الارتباط البسيط بلغت قيمته (0.487) مما يعني وجود علاقة طردية متوسطة بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت قيمته (24%). اضافة إلى ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (0.003) وهي أصغر من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي إن الأنموذج القياسي معنوي ومؤثر. ولكن بالرغم من ان النتائج أعلاه جيدة، إلا أنه أيضا يلاحظ أن قيمة متوسط مربعات الأخطاء (MSE) كبيرة جدا إذ بلغت (2.393E+14) وهي قيمة مرفوضة إحصائياً، أي إن الأنموذج

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح النفطي

المقترح غير جيد إحصائياً ولا يمثل العلاقة بين المتغيرات. وعليه فقد ارتأت الباحثة أيضاً بأخذ اللوغاريتم للبيانات واختبار قوة الأنموذج بالاعتماد على المقاييس والمؤشرات الاحصائية. يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (18) أن النتائج أصبحت أفضل مما قبل اخذ اللوغاريتم إذ يلاحظ أن قيمة معلمة الحد الثابت بلغت (-12.052) وهي معنوية إحصائياً لأن قيمة (Sig) لاختبار (t) أصغر من (0.05) إذ بلغت (0.002). وأن قيمة (Sig) لاختبار معنوية معلمة المتغير OR بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على معنويتها أيضاً، وأن قيمة المعلمة هي (2.453) وهي قيمة موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين (OR) و (BC). كما أن قيمة معامل الارتباط البسيط زادت عن ما كانت عليه قبل أخذ اللوغاريتم إذ بلغت (0.677) ويعني أيضاً وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. أما قيمة معاملي التفسير والتفسير المصحح فقد زادت قيمتهما وأصبحت حوالي (46%) و (44%) على التوالي. وهذا يعني أن المتغير المستقل (OR) يفسر (44%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (BC) أما المتبقي (46%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج المقدر، وقد تكون متغيرات سياسية واقتصادية وإدارية لها علاقة وتأثير في الائتمان المصرفي.

جدول (18)

المؤشرات والتقديرات للأنموذج القياسي الثالث / بعد اخذ اللوغاريتم

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	-12.052	3.637	-3.313	0.002
log_OR	2.453	0.465	5.279	0.000
R = 0.677				
R ² = 0.458				
Adjusted R ² = 0.441				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

ويلاحظ من نتائج الجدول (19) أن قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05)، لذا يتم رفض فرضية العدم أي إن الأنموذج القياسي معنوي. كما يلاحظ أن قيمة متوسط مربعات الأخطاء (MSE=0.186) وهي قيمة صغيرة جداً وتدل على دقة الأنموذج القياسي المقترح بعد أخذ اللوغاريتم. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

جدول (19)

تحليل التباين للانموذج القياسي الثالث / بعد اخذ اللوغاريتم

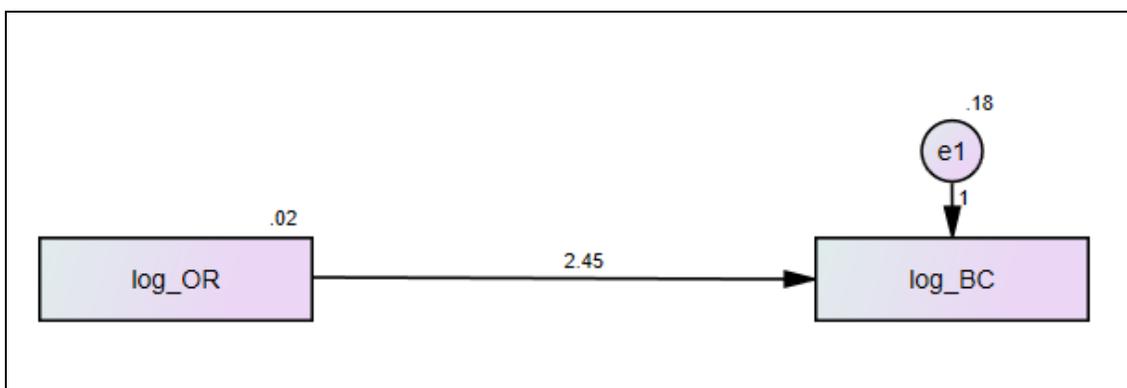
ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	5.191	5.191	27.869	0.000
Residuals	33	6.147	0.186		
Total	34	1.338			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

إن صيغة الأنموذج القياسي الثالث بعد تقدير المعلمات هي:

$$\log(BC_i) = -12.052 + 2.453 \log(OR_i)$$

ولزيادة التوضيح فقد تم تمثيل أثر العلاقة بين OR و BC، وكما موضح في الشكل (21).



شكل (21)

تحليل المسار للانموذج القياسي الثالث

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (AMOS)

رابعا : اختبار الأنموذج القياسي الرابع

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + \beta_2 GE_i + e_i$$

تم اختبار اثر الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي باستخدام لغة برنامج (R) فكانت النتائج كما موضحة في الملحق في الجدولين (C-7) و (C-8). يلاحظ أن قيمة (Sig.) لاختبار (t) لكل من معلمي المتغير المستقل (الإيرادات النفطية) والمتغير الوسيط

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الريع النفطي

(الإنفاق الحكومي) هي (0.000) وهي أصغر من (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم أي إن المتغيرين OR و GE يؤثران معنوياً على المتغير BC. وأن معامل الارتباط بلغت قيمته (0.845) مما يعني وجود علاقة طردية قوية. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت قيمته (71%). إضافة إلى أن قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن الأنموذج القياسي معنوي ومؤثر. ولكن بالرغم من أن النتائج أعلاه جيدة، إلا أنه أيضاً يلاحظ أن قيمة متوسط مربعات الأخطاء (MSE) كبيرة جداً إذ بلغت (9.273E+13) وهي قيمة مرفوضة إحصائياً، إي أن الأنموذج المقترح غير جيد إحصائياً ولا يمثل العلاقة بين المتغيرات. وعليه فقد ارتأت الباحثة أيضاً بأخذ اللوغاريتم للبيانات واختبار قوة الأنموذج بالاعتماد على المقاييس والمؤشرات الإحصائية. يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (20) أن النتائج أصبحت أفضل مما قبل أخذ اللوغاريتم إذ يلاحظ أن قيمة معلمة الحد الثابت بلغت (-11.764) وهي معنوية إحصائياً لأن قيمة (Sig) لاختبار (t) أصغر من (0.05) إذ بلغت (0.000). وأن قيمة معلمة المتغير المستقل (OR) بلغت (-1.692) وهي قيمة سالبة، مما يعني وجود علاقة عكسية بين (OR) و (BC)، وهي معنوية إحصائياً لأن قيمة (Sig) بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05). وذلك بسبب أن الإنفاق الحكومي غالباً يوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي وليس الاستثماري الأمر الذي يجعل العلاقة الحقيقية بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي علاقة عكسية، أي إن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى عدم إقبال القطاعات الاقتصادية على الاقتراض من المصارف والاكتفاء بالإيرادات النفطية لأن الطابع العراقي العام هو طابع استهلاكي، فضلاً عن إطلاق مشروع المبادرة من قبل البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع المتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية برغم من انخفاض الإيرادات النفطية. كما يلاحظ أن قيمة معلمة المتغير الوسيط (GE) بلغت (4.106) وهي قيمة موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين (GE) و (BC)، وهي معنوية إحصائياً لأن قيمة (Sig) بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05)، و إن قيمة معامل الارتباط زادت عن ما كانت عليه قبل أخذ اللوغاريتم إذ بلغت (0.94) ويعني أيضاً وجود علاقة طردية قوية. أما قيمة معاملي التفسير والتفسير المصحح فقد زادت قيمتهما وأصبحت حوالي (89%) و (88%) على التوالي. وهذا يعني أن المتغيران (OR) و

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الريع النفطي

(GE) يفسران (88%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (BC) أما المتبقي (12%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج المقدر، وقد تكون متغيرات اقتصادية حقيقية أو نقدية (سعر الفائدة، عرض النقد) أو القرارات السياسية أو القرارات الادارية داخل الجهاز المصرفي العراقي.

جدول (20)

المؤشرات والتقديرات للأنموذج القياسي الرابع / بعد اخذ اللوغاريتم

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	-11.764	1.679	-7.008	0.000
log_OR	-1.692	0.431	-3.927	0.000
log_GE	4.106	0.370	11.090	0.000
R = 0.942 R ² = 0.888 Adjusted R ² = 0.881				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

ويلاحظ من نتائج الجدول (21) أن قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05)، لذا يتم رفض فرضية العدم أي إن الأنموذج القياسي معنوي. كما يلاحظ أن قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE=0.04) وهي قيمة صغيرة جدا وتدل على دقة الأنموذج القياسي المقترح بعد اخذ اللوغاريتم. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

جدول (21)

تحليل التباين للأنموذج القياسي الرابع / بعد اخذ اللوغاريتم

ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	2	10.069	5.035	126.93	0.000
Residuals	32	1.269	0.040		
Total	34	11.338			

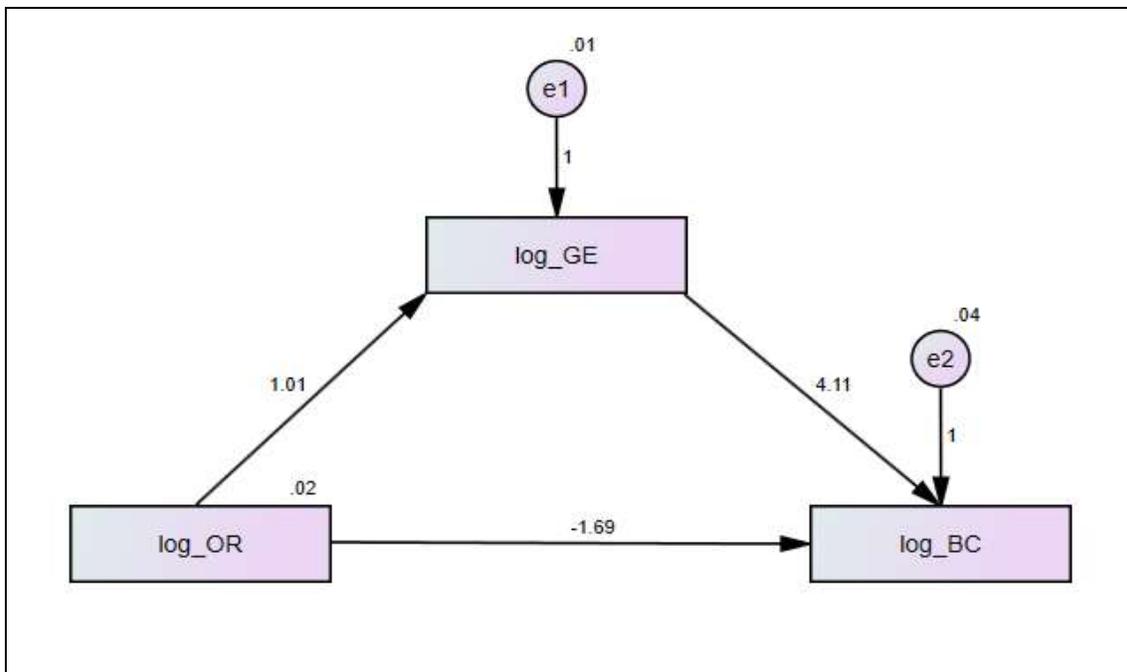
المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

إن صيغة الأنموذج القياسي الرابع بعد تقدير المعلمات هي:

$$\log(BC_i) = -11.764 - 1.692 \log(OR_i) + 4.106 \log(GE_i)$$

قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الريع النفطي

ولزيادة التوضيح فقد تم تمثيل أثر كل من المتغيرين OR و GE على المتغير BC، وكما موضح في الشكل (22).



شكل (22)
تحليل المسار للأتمودج القياسي الرابع
المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Amos)

الاستنتاجات

و

التوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. إن انخفاض أسعار النفط الخام تنعكس بشكل مباشر في انخفاض الإيرادات النفطية من ثم انخفاض الإنفاق الحكومي، لأنها المصدر الرئيس لتمويله، مما يؤدي إلى توجه الدولة للاقتراض من المصارف التجارية وبالتالي زيادة الائتمان المصرفي، أما ارتفاع أسعار النفط فهو ينعكس بشكل مباشر في ارتفاع الإيرادات النفطية ومن ثم ارتفاع الإنفاق الحكومي، الذي يؤدي إلى تراجع الدولة بالاقتراض من المصارف التجارية.
2. شهد الائتمان المصرفي ارتفاعاً مستمراً في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث نتيجة الطلب المتزايد عليه الائتمان المصرفي من قبل الأفراد والمشروعات الاستثمارية، ومنح القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض إعادة المنشآت الانتاجية التي تعرض للدمار والتخريب في فترات الحروب والاحتلال . فضلاً عن تحرير سعر الفائدة والدور السائد للسياسة النقدية في دعم الاقتصاد العراقي والتقليل من حالات الركود والانكماش
3. نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهجية (Johansen) وقد اوضحت بان هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذجين الاول والرابع، في حين إن متغيرات الأنموذجين الثاني والثالث لا توجد فيهما علاقة توازنية طويلة الأجل
4. بينت نتائج اختبار الأنموذج القياسي الأول أن هنالك علاقة وتأثيراً ايجابياً ومعنوياً بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي وهذا يتطابق ومنهج النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.
5. يتضح من نتائج اختبار الأنموذج القياسي الثاني بأن هنالك علاقة وتأثيراً معنوياً ايجابياً بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي وهذا يتطابق ومنهج النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.
6. إن نتائج اختبار الأنموذج القياسي الثالث أوضحت بأن هنالك علاقة وتأثير معنوي وايجابي بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي وهذا يتطابق ومنهج النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.

7. يتضح من نتائج اختبار الأنموذج القياسي الرابع أن هنالك علاقة وتأثيراً معنوياً وإيجابياً بين الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي، في حين إن العلاقة بين الإيرادات النفطية والائتمان المصرفي هي معنوية ولكن عكسية .

ثانياً : التوصيات

1. العمل على تنويع الاقتصاد العراقي من أجل الانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على قطاع النفط الخام إلى اقتصاد متنوع يقوم على تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى الزراعية والصناعية والخدمية، من أجل تجنب التقلبات الاقتصادية الحاصلة في أسواق النفط العالمية، وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن تلك التقلبات.
2. الاستفادة من الإيرادات النفطية واستثمارها وادخارها أو انشاء صندوق الطوارئ أو الاجيال للاستفادة منها في لمواجهة الظروف المستقبلية غير المتوقعة.
3. العمل على استثمار قطاع النفط بشكل صحيح وبأسلوب علمي عبر الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين عن طريق توجيهها نحو الاستثمار العام والخاص.
4. ترشيد الإنفاق الحكومي عبر برنامج حكومي يتضمن زيادة الإنفاق الاستثماري لزيادة الطاقة الانتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من الإنفاق الجاري وغير الضروري لتجنب الإسراف والتبذير.

المصادر

أولاً : القرآن الكريم ثانياً : المصادر العربية أ- الكتب :-

1. أبو العلا، يسرى وآخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة بنها، كلية الحقوق، مصر، 2013.
2. الأعرس، خديجة، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2016.
3. البطريق، يونس أحمد، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.
4. جان، فرانسوا سيزك، المخاطر والغموض في أسواق الطاقة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2006.
5. الجنابي، طاهر، المالية العامة والتشريع الضريبي، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990.
6. الجنابي، هيل عجمي جميل وارسلان، رمزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
7. جوجارت، الاقتصاد القياسي، ترجمة : هند عبد الغفار عودة وعفاف عبد الجبار حسن الدش، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الجزء الأول، 2015.
8. حسين، محمد باقر و مرزا، علي خضير ، الأساليب الاحصائية لقياس التضخم ودراسة سبل معالجته، المعهد العربي والبحوث الاحصائية، بغداد، 1983.
9. حشيش، عادل أحمد، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984.
10. حماد، نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية، 1993.
11. الحمداني، رفاه شهاب، نظرية الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
12. الحنفي، قاسم بن عبدالله القونوي الرومي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004 .
13. الحوراني، أكرم الحوراني وحساني، عبد الزراق حسن، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011.
14. خريوش، حسني علي واليحيى، حسن، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة، الامارات، 2007.
15. الخطاب، جود جعفر، اعادة هيكلية المصارف، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2009.
16. الخطيب، خالد شحادة والشامية، أحمد زهير، أسس المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

المصادر

17. الخطيب، فاروق بن صالح ، النقود والمصارف، مطبعة الملك فهد الوطنية، جدة، ط1، 2004.
18. خلف، فليح حسن، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2008.
19. الدوري، زكريا والسامرائي، يسرى، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
20. الراوي، عبدالخالق مطلق، محاسبة النفط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2002.
21. صقر، احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
22. الصيرفي، محمد، ادارة العمليات المصرفية، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
23. طاقة، محمد طاقة والعزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
24. الطاهر، عبد الله الشيخ محمود، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1988.
25. العامري، سعود جايد مشكور والحلو، عقيل حميد، مدخل في علم المالية العامة المعاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
26. عبد الامام، محمد محمود، محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2013.
27. عبد الحميد، طلعت أسعد، النقود والمصارف، مكتبة شمسي، القاهرة، 1994.
28. عبد الرضا، نبيل جعفر، أسواق النفط العالمية، شركة الغدير للنشر والتوزيع والطباعة، البصرة، ط1، 2016.
29. عبد الرضا، نبيل جعفر، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، بيروت، 2011.
30. عبد الرضا، نبيل جعفر، خصخصة قطاع النفط العراقي- الأبعاد والمخاطر، شركة غدير للنشر والتوزيع، البصرة، 2011.
31. عبد العزيز شرابي، طرق احصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
32. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.
33. عبد المنعم السيد علي، مدخل إلى علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984.
34. العبيدي، سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

المصادر

35. عثمان, سعيد عبد العزيز, المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, بيروت, 2008.
36. العذاري, عدنان دواد, الاقتصاد القياسي, دار حرير للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, ط1, 2010.
37. عزت فتاوي, أساسيات المالية العامة, دار العلم للنشر والتوزيع, عمان, 2006.
38. عفاتة, محمد كمال كامل, ادارة الائتمان المصرفي, دار اليازوري للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة 1, 2020.
39. علي كنعان, الاقتصاد المالي, منشورات جامعة دمشق, دمشق, سورية, 2009.
40. علي كنعان, الاقتصاد النقدي, دار منهل اللبناني للنشر والتوزيع, بيروت, 2010.
41. العلي, عادل فليح وكداوي, طلال, اقتصاديات المالية العامة, الكتاب الأول, دار الكتب للنشر والتوزيع, الموصل, 1988.
42. العمري, هشام محمد صفوت, اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية, مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي, بغداد, 1988.
43. عوض الله, زينب حسين, الاقتصاد النقدي والمصرفي, مؤسسة شباب الاسكندرية, مصر, 1995.
44. فريدة يعدل, تقنيات وسياسات التسيير المصرفي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2008.
45. القيسي, أعاد حمود, المالية العامة والتشريع الضريبي, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الرابعة, 2015.
46. الكتوش, فهمي, التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الاردن, (1950 - 1967), الآن ناشرون وموزعون, عمان, الاردن, 2017.
47. لطفي حاتم وآخرون, العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية, مركز الكتاب الثقافي, عمان, الاردن, 2015.
48. محرزى, محمد عباس, اقتصاديات المالية العامة, ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع, الجزائر, 2003.
49. محمد, شيخي, الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات), دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, 2011.
50. محمود, خالد احمد علي, فن ادارة المخاطر في البنوك واسواق المال, دار اليازوري للنشر والتوزيع, عمان, 2019.
51. المهائني, محمد خالد, محاضرات في المالية العامة, المعهد الوطني للإدارة, 2013.
52. موسى, شقير نوري وآخرون, ادارة المخاطر, دار الميسرة للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة 2, 2016.

المصادر

53. ناشد، سوزي عدلي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا، 2007.
54. النجار، يحيى غني وشلاش، امال، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991.
55. الهيتي، أحمد حسين، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للنشر والتوزيع، الموصل، 2000.
56. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، الخشالي، منجد عبد اللطيف، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
57. الوادي، محمود حسن وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013.
58. الوادي، محمود حسين وعزام، زكريا أحمد، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
59. الوادي، محمود حسين، المصارف الاسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 2012.
60. ياسر، صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية، الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريديش ايبيرت، مكتب بغداد، 2013.
61. الياصري، احمد جاسم جبار، النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، مطبعة العارف، بيروت، ط3، 2010.

ب- البحوث والدوريات :-

1. بتال، احمد حسين، العلاقة بين تقلبات سوق الصرف وسوق الأوراق المالية في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (7)، المجلد (14)، 2015.
2. خضير، منعم أحمد ويونس، نعمان منذر، قياس أثر الانفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2010 – 2016)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (3)، العدد (43)، 2018.
3. السوب، كريستوف وفتوح، بسام، تطور أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (136)، المجلد (37)، أوابك، 2011.
4. شبيب، هناء سعيد محمد، العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (2000 – 2013)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد ، العدد (37)، العراق، 2010.

المصادر

5. الشمري، فواز فاضل جدعان، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة كلية ادارة الأعمال، العدد (23)، 2013 .
6. عبد الزراق، كنعان عبد اللطيف, والجبوري, أنسام خالد حسن، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (33)، 2014.
7. عساف، نزار و عواد خالد، متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (12)، المجلد (6)، 2014 .
8. العلي، أحمد ابريهي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الثالث، بغداد، 2018.
9. كداوي، طلال محمد، الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق للمدة (1958 – 1977)، مجلة تنمية الرافدين المجلد (6)، العدد (10)، 1984.
10. المزيني، عماد الدين محمد، العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام، مجلة الازهر، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013.
11. الموسوي، ايناس ناصر عكلة، أبو طحين, محمد فائز حسن، محددات الائتمان النقدي المباشر دراسة وصفية لعينة من المصارف الأهلية العاملة في العراق للمدة (2007 – 2012)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (9)، العدد (35)، أيلول، 2020.
12. هدية، وكاع ، دراسة مقارنة باستخدام تحليل المسار وتحليل الانحدار في نموذج قياس ضغط الدم، جامعة كركوك، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، العدد (1)، المجلد(4) ، 2011.
13. الوائلي، أحمد عبد الله وعبد العالي, عبد العالي, مصطفى حسين، موازنة العراق الاتحادية بين الاختلال وامكانات اصلاحها (استراتيجية مستقبلية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العدد(27)، المجلد، 2014.

ت- الرسائل والاطاريح:-

1. البيطار، محمد فتحي محمد، النفقات العامة في الاردن، أسباب زيادتها وأثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، الاردن، 1990.
2. الشبخلي، سجي أكرم عبد الرزاق، تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.

المصادر

ث- التقارير الرسمية :-

1. البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (2004- 2021)
2. تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوبك)، للسنوات (2014- 2016)
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي، للمدة (2004 – 2017)
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، 2010
5. النشر الاحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، تقرير (2005 - 2006)
6. النشر الاحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، تقرير (2005 - 2006)

ج- الشبكة الدولية (الانترنت):-

1. الحبيب، عبد الرحمن، مفهوم الدولة، (2005)، ص1، متاح على شبكة الانترنت:

WWW.ALzoor.com

2. عبد الرضا، نبيل جعفر، مشروع قانون النفط، خطوة للأمام أم للخلف، 2007، ص1، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع:

WWW.ALmannarah.com

3. عبد الرضا، نبيل جعفر عبد الرضا، مشروع قانون النفط، خطوة للأمام أم للخلف، 2007، ص1، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع:

WWW.ALmannarah.com

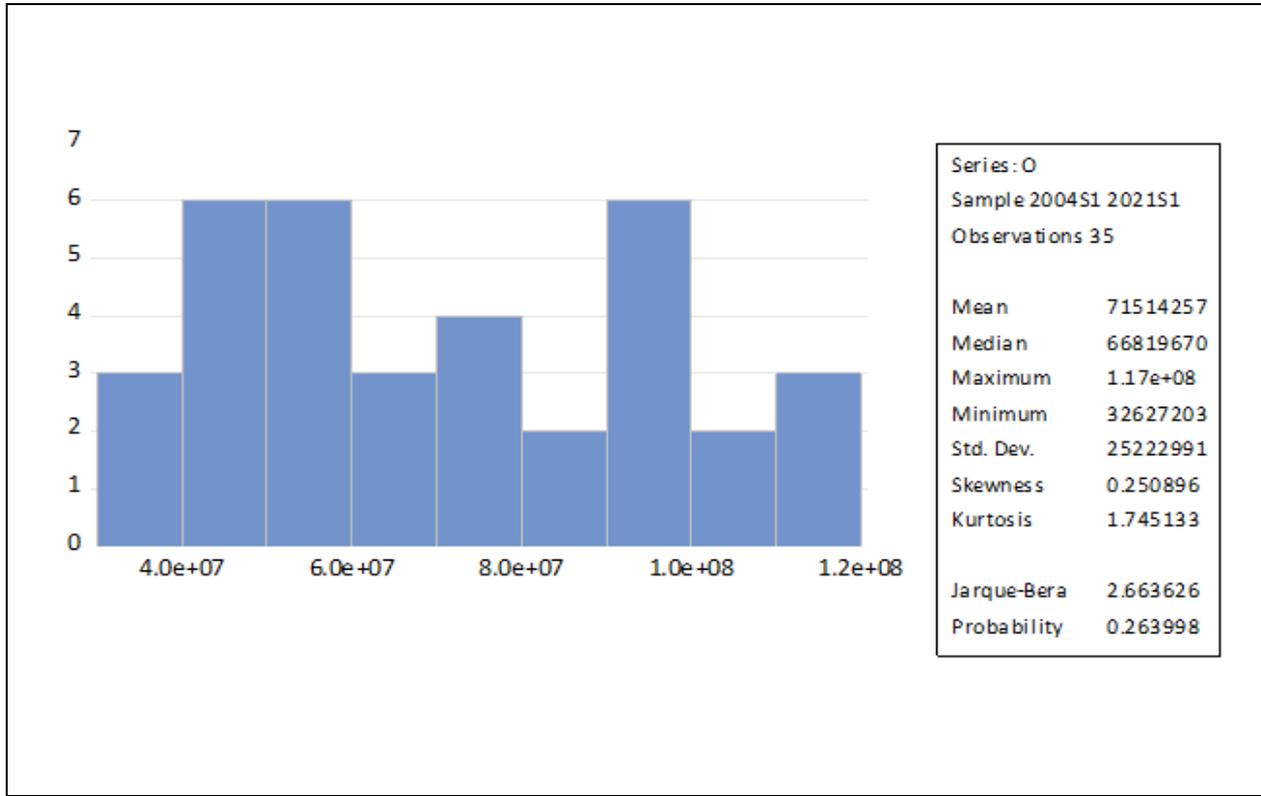
1. Daivd and Michaud .J. La prevision: empirique, dune methods statuesque, Paris , 1989 .
2. Eric S. Davidson , Predictors of sleep Quantity and quality in college students , Southern Illinois university Carbondale, Unpolished Doctoral , 2012 .
3. For More Information see: Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Ventus Publishing APS, 2010.
4. Greta Keliuotyte, Fiscal Sustainability and its impact on financial stability in Lithuania other new member states of the European union, ekono mika, vol, 94 (2), 2015 .
5. Gujarati , Basic Econometrics , 4th ed , the Mc Graw - Hill companies ,2004.
6. Lachine Abdullah Bacchius, Phillips Publishing , first Edition ,2011.
7. Meyers , L.S et AL. Applied multivariate research , London, Sage Publication, 2006.
8. Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect Of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Humanistic sciences, 2016 .
9. R.Cauvery and other, Public finance and policy fiscal , S.Chand company LTD, 2010.
10. Tata MCGraw – Hill Publishing, Macroeconomics ,Deepashree and Vinita Agarwal, company limited, India, 2007.
11. Vogevang, B. ((Econometric : Theory and Application W.th Eviews, Pearson Education, USA, 2005.

الملاحق

الملحق (A)

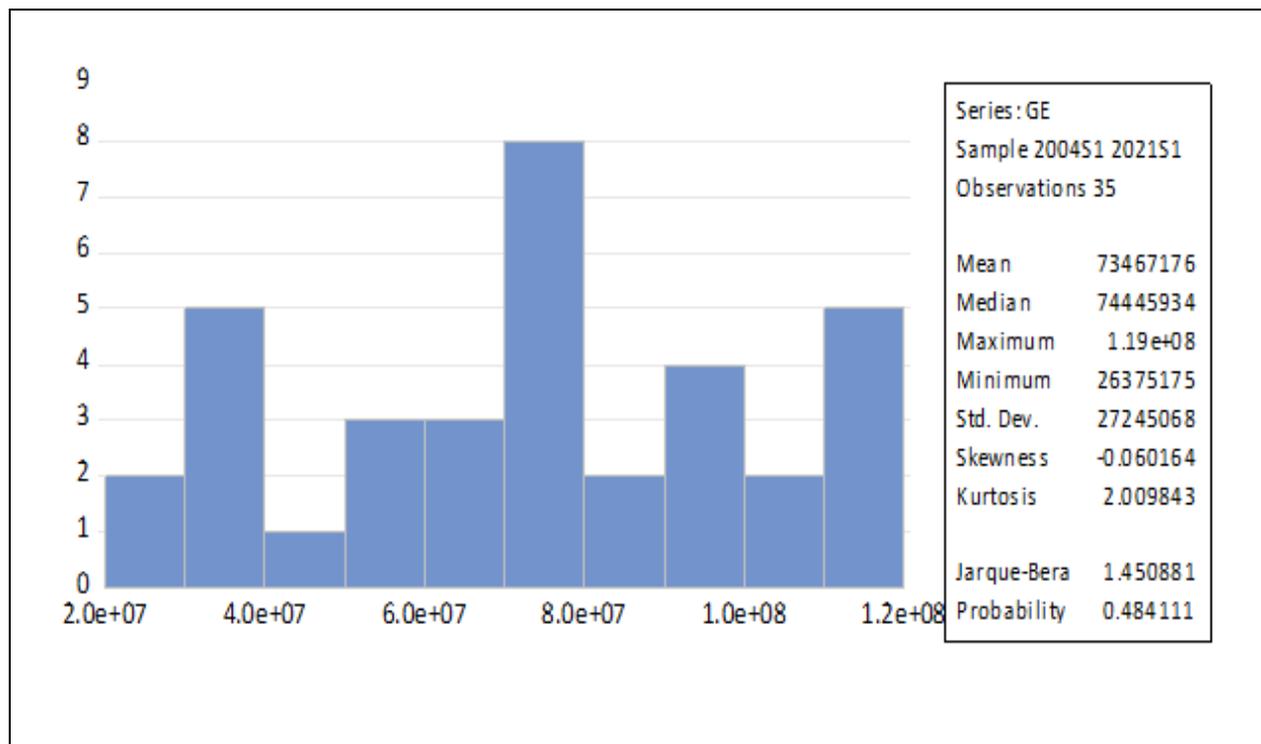
جدول (A-1)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الإيرادات النفطية (OR)



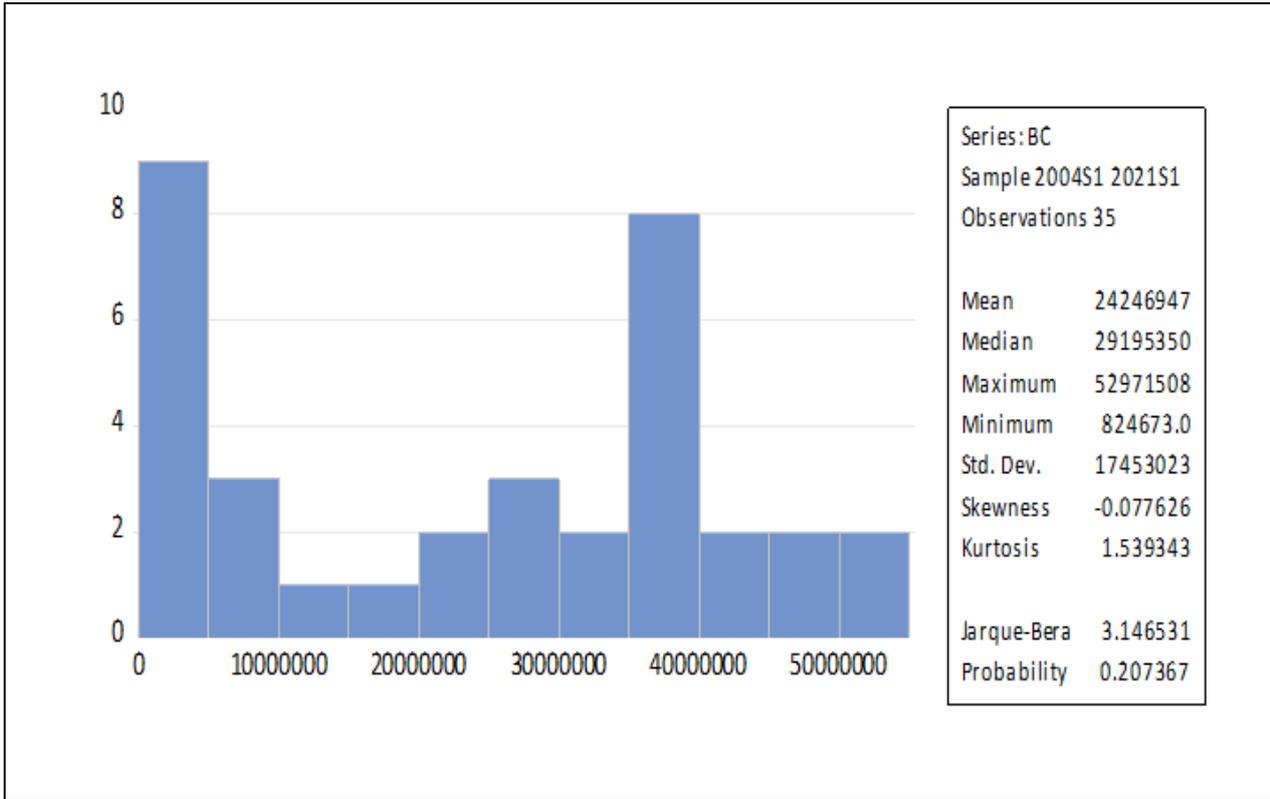
جدول (A-2)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الإنفاق الحكومي (GE)



جدول (A-3)

اختبار التوزيع الطبيعي للائتمان المصرفي (BC)



جدول (A-4)

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى I (0)

بدون الحد الثابت والاتجاه العام				بوجود الحد الثابت والاتجاه العام				بوجود الحد الثابت				المتغير
النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	
غير مستقرة	0.87490	-2.63690	0.76867	غير مستقرة	0.17650	-4.26274	-2.89634	غير مستقرة	0.86600	-3.64634	-0.56123	BC
		-1.95133				-3.55297				-2.95402		
		-1.61075				-3.20964				-2.61582		
غير مستقرة	0.65870	-2.64167	-0.04878	غير مستقرة	0.33370	-4.28458	-2.48276	غير مستقرة	0.21830	-3.66166	-2.17644	GE
		-1.95207				-3.56288				-2.96041		
		-1.61040				-3.21527				-2.61916		
غير مستقرة	0.66720	-2.63921	-0.02429	غير مستقرة	0.09930	-4.26274	-3.21344	غير مستقرة	0.06690	-3.64634	-2.81628	OR
		-1.95169				-3.55297				-2.95402		
		-1.61058				-3.20964				-2.61582		

جدول (A-5)

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الأول (1) I

بدون الحد الثابت والاتجاه العام			بوجود الحد الثابت والاتجاه العام				بوجود الحد الثابت				المتغير	
النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة		القيمة الاحصائية
غير مستقرة	0.16200	-2.63690	-1.34489	غير مستقرة	0.44000	-4.26274	-2.26553	غير مستقرة	0.16340	-3.64634	-2.34928	BC
		-1.95133				-3.55297				-2.95402		
		-1.61075				-3.20964				-2.61582		
مستقرة عند مستوى (5)%	0.03170	-2.64167	-2.15886	مستقرة عند مستوى (1)% و (5)%	0.00390	-4.27328	-4.65656	مستقرة عند مستوى (1)% و (5)%	0.00080	-3.65373	-4.61269	GE
		-1.95207				-3.55776				-2.95711		
		-1.61040				-3.21236				-2.61743		
غير مستقرة	0.66720	-2.63921	-0.02429	غير مستقرة	0.09930	-4.26274	-3.21344	غير مستقرة	0.06690	-3.64634	-2.81628	OR
		-1.95169				-3.55297				-2.95402		
		-1.61058				-3.20964				-2.61582		

جدول (A-6)

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند اخذ الفرق الثاني (2) I

بدون الحد الثابت والاتجاه العام				بوجود الحد الثابت والاتجاه العام				بوجود الحد الثابت				المتغير
النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	النتيجة	القيمة المعنوية	القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	
مستقرة عند مستوى (1)% و (5)%	0.0000	-2.63921	-5.56776	مستقرة عند مستوى (1)% و (5)%	0.00050	-4.27328	-5.43427	مستقرة عند مستوى (1)% و (5)%	0.00010	-3.65373	-5.48897	BC
		-1.95169				-3.55776				-2.95711		
		-1.61058				-3.21236				-2.61743		
مستقرة عند مستوى (1)% و (5)%	0.0000	-2.63921	-5.56776	مستقرة عند مستوى (1)% و (5)%	0.00050	-4.27328	-5.43659	مستقرة عند مستوى (1)% و (5)%	0.00010	-3.65373	-5.48656	OR
		-1.95169				-3.55776				-2.95711		
		-1.61058				-3.21236				-2.61743		

(B) الملحق

(B-1) جدول

اختبار عدد مدد الابطاء المثلى للانموذج القياسي الاول

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GE OR						
Exogenous variables: C						
Date: 04/08/23 Time: 20:58						
Sample: 2004S1 2021S1						
Included observations: 32						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1157.54	NA	1.02E+29	72.47107	72.56268	72.50144
1	-1104.06	96.91945	4.64E+27	69.37902	69.65385	69.47012
2	-1094.13	16.76623	3.21E+27	69.00805	69.46609	69.15988
3	-1086.96	11.20923*	2.66e+27*	68.80968*	69.45094*	69.02224*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

(B-2) جدول

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج القياسي الاول

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 04/08/23 Time: 20:50						
Sample: 2004S1 2021S1						
Included observations: 33						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.71014	4	0.4467	0.94324	(4, 50.0)	0.4468
2	13.1539	4	0.0105	3.67792	(4, 50.0)	0.0106
3	6.4646	4	0.1670	1.68927	(4, 50.0)	0.1672
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.71014	4	0.4467	0.94324	(4, 50.0)	0.4468
2	14.1517	8	0.0779	1.92532	(8, 46.0)	0.0788
3	21.5623	12	0.0427	2.03745	(12, 42.0)	0.0446
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

(B-3) جدول

اختبار التكامل المشترك للنموذج القياسي الاول

Date: 04/08/23 Time: 14:20				
Sample (adjusted): 2005S1 2021S1				
Included observations: 33 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GE OR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.426086	21.08442	15.49471	0.0065
At most 1	0.080243	2.760307	3.841465	0.0966
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.426086	18.32411	14.2646	0.0108
At most 1	0.080243	2.760307	3.841465	0.0966
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

(B-4) جدول

اختبار عدد مدد الابطاء المثلى للانموذج القياسي الثاني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: BC GE						
Exogenous variables: C						
Date: 04/08/23 Time: 21:44						
Sample: 2004S1 2021S1						
Included observations: 32						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1155.728	NA	9.12E+28	72.35803	72.44964	72.38839
1	-1054.656	183.1937	2.12E+26	66.29101	66.56583	66.3821
2	-1038.329	27.55208*	9.83e+25*	65.52056*	65.97860*	65.67239*
3	-1035.815	3.928749	1.09E+26	65.61341	66.25467	65.82597
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

(B-5) جدول

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج القياسي الثاني

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 04/08/23 Time: 21:50						
Sample: 2004S1 2021S1						
Included observations: 33						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.631833	4	0.4581	0.922616	(4, 50.0)	0.4583
2	12.31044	4	0.0152	3.412577	(4, 50.0)	0.0152
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.631833	4	0.4581	0.922616	(4, 50.0)	0.4583
2	13.87884	8	0.085	1.882698	(8, 46.0)	0.0859
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

(B-6) جدول

اختبار التكامل المشترك للانموذج القياسي الثاني

Date: 04/08/23 Time: 14:20				
Sample (adjusted): 2005S1 2021S1				
Included observations: 33 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: BC GE				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.273349	10.84153	15.49471	0.2214
At most 1	0.00918	0.304344	3.841465	0.5812
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.273349	10.53719	14.2646	0.179
At most 1	0.00918	0.304344	3.841465	0.5812
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

(B-7) جدول

اختبار عدد مدد الابطاء المثلى للانموذج القياسي الثالث

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: BC OR						
Exogenous variables: C						
Date: 04/08/23 Time: 21:31						
Sample: 2004S1 2021S1						
Included observations: 32						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1162.875	NA	1.42E+29	72.80466	72.89627	72.83503
1	-1063.13	180.7875	3.59E+26	66.82061	67.09544	66.91171
2	-1043.907	32.43787*	1.39e+26*	65.86921*	66.32725*	66.02104*
3	-1042.447	2.282419	1.65E+26	66.02791	66.66917	66.24047
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

جدول (B-8)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج القياسي الثالث

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 04/08/23 Time: 21:19						
Sample: 2004S1 2021S1						
Included observations: 33						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.314833	4	0.6781	0.580434	(4, 50.0)	0.6782
2	3.936235	4	0.4147	1.002971	(4, 50.0)	0.4149
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.314833	4	0.6781	0.580434	(4, 50.0)	0.6782
2	6.707169	8	0.5685	0.843477	(8, 46.0)	0.5698
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

(B-9) جدول

اختبار التكامل المشترك للنموذج القياسي الثالث

Date: 04/08/23 Time: 14:20				
Sample (adjusted): 2005S1 2021S1				
Included observations: 33 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: BC OR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.354729	14.70749	15.49471	0.0655
At most 1	0.007568	0.250679	3.841465	0.6166
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.354729	14.45681	14.2646	0.0466
At most 1	0.007568	0.250679	3.841465	0.6166
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

(B-10) جدول

اختبار عدد مدد الابطاء المثلى للانموذج القياسي الرابع

VAR Lag Order Selection criteria						
Endogenous variables : BC OR GE						
Exogenous variables : C						
Date : 03 / 06 /23 Time : 10 : 04						
Sample : 2004 S1 2021S1						
Included observations : 32						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1717.227	NA	9.90E+42	107.5142	107.6516	107.5598
1	-1595.141	213.6505	8.46E+39	100.4463	100.996	100.6285
2	-1571.907	36.30391*	3.54e+39*	99.55668*	100.5186*	99.87552*
3	-1564.278	10.03E+39	99.64239	99.64239	101.0165	100.0979
*indicates lag order selected by the criterion						
LR : sequential modified test LR test statistic (each test at 5% level).						
FPE : Final prediction error						
*indicates lag order selected by the criterion						
LR : sequential modified test LR test statistic (each test at 5% level).						
FPE : Final prediction error						
AIC : Akiake information criterion						
SC : Schwarz information criterion						
HQ : Hannan –Quinn information criterion						

(B-11) جدول

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج القياسي الرابع

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 03/06/23 Time: 09:28						
Sample: 2004S1 2021S1						
Sample: 2004S1 2021S1						
Included observations: 33						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Null hypothesis : No Serial correlation at lag h						
Lag	LRE * stat	df	Prob.	Rao F-statistic	df	Prob.
1	9.423042	9	0.3992	1.069464	(19,51.3)	0.4008
2	15.4222	9	0.08	1.85272	(19,51.3)	0.0809
Null hypothesis : No Serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE * stat	df	Prob.	Rao F- statistic	df	Prob.
1	9.423042	9	0.3992	1.069464	(19,51.3)	0.4008
2	27.45634	18	0.08	1.677953	(18,51.3)	0.0751
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio Statistic						

(B-12) جدول

اختبار التكامل المشترك للانموذج القياسي الرابع

Date : 03 /06 /23 Time : 09 : 34				
Sample (adjusted) : 2005S2 2021S1				
Included observations : 32 after adjustments				
Trend assumption : Linear deterministic trend				
Series : BC OR GE				
Lags interval (in first differences) : 1 to 2				
Unrestricted cointegration Rank (Trace)				
Hypothesizes		Trace	0.05	
No. of CF(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical value	Prob. **
None *	0.531434	30.63365	29.79707	0.04
At most 1	0.173997	6.375117	15.49471	0.6512
At most 2	0.008034	0.25811	3.841465	0.6114
Trace test indicates 1 cointegrating eqn (s) at the 0.05 level				
*denotes test indicates of the hypothesis at the 0.05 level				
** Mackinnon –Haug-Michelies (1999) P- values				
Unrestricted cointegration Rank test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesizes	Eigenvalue	Max-Eigen	0.05	
No. of CF (s)		Statistic	Critical value	Prob.**
None *	0.531434	24.25853	21.13162	0.0175
At most 1	0.173997	6.117007	14.2646	0.5982

At most 2	0.008034	0.25811	3.841465	0.6114
Max –eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn (s) the 0.05 level				
*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
** Mackinnon-Haug –Michele’s (1999) P-value				

(C) الملحق

(C-1) جدول

المؤشرات والتقديرات للانموذج القياسي الاول

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	5676331.47	6825324.50	0.832	0.412
OR	0.948	0.090	10.515	0.000
R = 0.878				
R ² = 0.770				
Adjusted R ² = 0.763				

(C-2) جدول

تحليل التباين للانموذج القياسي الاول

ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	1.944E+16	1.944E+16	110.571	0.000
Residuals	33	5.801E+15	1.758E+14		
Total	34	2.524E+16			

جدول (C-3)

المؤشرات والتقديرات للانموذج القياسي الثاني

Coefficients	β	Std. Error	t	Sig.
Constant	-11444395.5	5685538.63	-2.013	0.052
GE	0.486	0.073	6.684	0.000
R = 0.758				
R ² = 0.575				
Adjusted R ² = 0.562				

جدول (C-4)

تحليل التباين للانموذج القياسي الثاني

ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	5.957E+15	5.957E+15	44.673	0.000
Residuals	33	4.400E+15	1.333E+14		
Total	34	1.036E+16			

جدول (C-5)

المؤشرات والتقديرات للانموذج القياسي الثالث

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	137596.37	7964106.88	0.017	0.986
OR	0.337	0.105	3.205	0.003
R = 0.487				
R ² = 0.237				
Adjusted R ² = 0.214				

جدول (C-6)

تحليل التباين للانموذج القياسي الثالث

ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	2.458E+15	2.458E+15	10.272	0.003
Residuals	33	7.898E+15	2.393E+14		
Total	34	1.036E+16			

جدول (C-7)

المؤشرات والتقديرات للانموذج القياسي الرابع

Coefficients	β	Std. Error	t	Sig.
Constant	-5095785.3	5008836.3	-1.017	0.317
OR	-0.537	0.137	-3.931	0.000
GE	0.922	0.126	7.292	0.000
R = 0.845				
R ² = 0.713				
Adjusted R ² = 0.696				

جدول (C-8)

تحليل التباين للانموذج القياسي الرابع

ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	2	7.389E+15	3.695E+15	39.845	0.000
Residuals	23	2.967E+15	9.273E+13		
Total	34	1.036+16			

Abstract

The importance of the research comes through the importance of government spending and its role in revitalizing the economy, being one of the main tools of fiscal policy, and contributes to achieving stability and growth in the national economy with the aim of increasing production capacity, reducing unemployment rates, and increasing the level of income and production. Also, government spending is of great importance in the economy, through its impact on the activity of the banking system in providing the necessary credit to finance economic development activities in the country. The problem of the research was the poor performance of the spending fiscal policy in addressing the economic and financial fluctuations and its negative impact on the banking activity to provide the necessary credit to finance the activities of the developmental economy and to finance the salaries of employees and the wages of workers in the state agencies, as a result of not finding alternative sources of income and gross domestic product and its total dependence on the oil sector. Crude, which is directly affected by fluctuations in global prices. Therefore, the main objective of the research is to analyze the reality of government spending, analyze the reality of bank credit, and analyze government spending and its impact on bank credit through oil rents in the Iraqi economy for the period (2004-2021). The researcher hypothesized that there is a direct relationship between oil revenues and government spending, which leads to the emergence of another positive relationship between them on the one hand, and the bank credit granted to the economic sectors on the other hand.

Four models have been adopted to study the effect of the independent variable represented by oil revenues and its impact on the dependent variable (bank credit) when government spending is an intermediate variable. And from the results of the (F, t) tests that were approved, it is clear that the government spending variable has a significant effect on the bank credit variable and the direct relationship between them, and that the oil revenue variable also has a significant effect on the bank credit variable, but the relationship is inverse. The reason is that government spending is often directed towards consumer spending rather than investment, which makes the real relationship between oil revenues and bank credit an inverse relationship, meaning that the increase in oil revenues leads to a lack of appetite for economic sectors to borrow from banks and be satisfied with oil revenues because Iraq is a consumer character. The fact that oil revenues are the main source for financing government spending, and in the event of a decline, it will lead to the state's tendency to borrow from banks as an alternative source to finance its current spending (employees' salaries, social protection network expenses, compensation payments ... etc.), which constitutes more than (% 80) of total government spending.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

College Of Administration and Economics

Department of Banking and Finance Sciences



The Impact of Government Expenditure in Bank Credit by Oil Rent Change in Iraqi Economy

Thesis submitted

To The Council of The College of Administration and Economics –
University of Babylon in Partial Fulfillment of the Requirements for The
Degree of Master of Banking and Finance Sciences.

BY

MARWAH JABBAR IMRAN

Supervised

Prof. Dr. Khalid Hussein Ali

Assist. Prof. Dr. Ehab A. Mahmood

2023 A.D

1445 A.H